جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد

تخصص: اقتصاد دولي

الموضوع:

أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات

تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)

من إعداد:

كلثوم صافي

تحت إشراف:

أ/د بلقاسم زايـري

أمام لجنة المناقشة:

أ/د حبيب بن باير	أستاذ التعليم العالي-جامعة وهران	رئيسا
أ/د بلقاسم زايري	أستاذ التعليم العالي-جامعة وهران	مقررا
أ/د ناصر مباركي	أستاذ التعليم العالي-جامعة وهران	مناقشا
د/ فايزة قاشي	أستاذ محاضر صنف أ-جامعة وهران	عضوا مدعوا

السنة الجامعية: 2014-2015

إهداء

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى.

إلى أغلى ما أملك في هذا الوجود، والداي الحبيبان، فخري واعتزازي

بارك الله في عمرهما وأدامهما تاجا على رأسي.

إلى أخواتي وإخوتي الأعزاء، وكل عائلتي، عرفانا لما قدموه من أجلي.

إلى رفيقتي دربي خديجة وسميرة، على حبهما ودعمهما.

إلى كل من دعا لي، شجعني، وطيب خاطري.

إلى كل هؤلاء، أهدي عملي المتواضع هذا.

كلثوم

تشكرات

الحمد والشكر والثناء كله لله عز وجل على أن وفقني وهداني ويسر لي هذا.

أتقدم بشكري الخالص للأستاذ المشرف البروفيسور" بلقاسم زايري"، عرفانا له بما قدمه لي

من مساعدة ودعم كبيرين، وبما أجاد به عليّ من نصائح وتوجيهات قيّمة

فشكرا كل الشكر والامتنان.

كما أتقدم بشكري الكبير إلى أستاذي الفاضل" مبارك بن زاير" على أن وهبني من وقته الثمين.

الشكر موصول كذلك لأستاذي الفاضل" عبد السلام مخلوفي" على دعمه وتشجيعه.

ولا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، على تكبدهم عناء قراءة وتقييم عملي هذا.

شكري إلى كل من قدم لي يد العون.

-جزاكم الله عني كل خير-

الفهـرس

فهرس المحتويات

العنـوان	الصفحة
المقدمة العامة	أ-خ
الفصل الأول: عرض نظري حول الإنفاق الحكومي	1
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: ماهية وتطور الإنفاق الحكومي	3
المطلب الأول: تعريف الإنفاق الحكومي وتقسيماته	3
المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي من خلال تطور دور الدولة في الاقتصاد	6
المطلب الثالث: قواعد وأسس الإنفاق الحكومي	10
المبحث الثاني: آلية تأثير الإنفاق الحكومي على أهم المتغيرات الاقتصادية	19
المطلب الأول: الإنفاق الحكومي كأحد مكونات الطلب الكلي	19
المطلب الثاني: مضاعف الإنفاق وأثر الإزاحة	22
المطلب الثالث: مدى فعالية السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي	25
خاتمة الفصل	31
الفصل الثاني: الطروحات النظرية حول عرض النقود	32
مقدمة الفصل	33
المبحث الأول: مفهوم عرض النقود	34
المطلب الأول: النقود وماهيتها	34
المطلب الثاني: النظريات النقدية وعرض النقود	37
المبحث الثاني: عرض النقود في إطار السياسة النقدية	44

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية ومضاعف النقود	44
المطلب الثاني: آلية تأثير عرض النقود من خلال السياسة النقدية	50
خاتمة الفصل	54
الفصل الثالث: الواردات في إطار التجارة الخارجية	55
المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية	57
المطلب الأول: تعريف وأهمية التجارة الخارجية	57
المطلب الثاني: السياسة التجارية وأهم نظريات التجارة الخارجية	58
المبحث الثاني: ماهية الواردات	64
المطلب الأول: مدخل إلى الواردات	64
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الواردات	68
خاتمة الفصل	77
الفصل الرابع: دراسة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)	78
مقدمة الفصل	79
المبحث الأول: برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر في الفترة (1990-2010)	80
المطلب الأول: الإنفاق الحكومي في الفترة (1990-2000)	80
المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي في الفترة 2001-2004 ومخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	85
المطلب الثالث: الإنفاق الحكومي في الفترة 2005-2009 والبرنامج التكميلي لدعم النمو	90
المبحث الثاني: مسار عرض النقود في الجزائر في الفترة (1990-2010)	93
المطلب الأول: النقود والسياسة النقدية في الجزائر قبل 1990	93
المطلب الثاني: أهم الاتفاقات والإصلاحات النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2010	95
المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2010	103

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للواردات في الجزائر في الفترة (1990-2010)	118
المطلب الأول: تطور السياسة الاستيرادية في الجزائر	118
المطلب الثاني: تحليل الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2010)	126
المبحث الرابع: علاقة الإنفاق الحكومي وعرض النقود بالواردات	142
المطلب الأول: أثر برامج الإنفاق الحكومي وعرض النقود على أهم المتغيرات الاقتصادية	142
المطلب الثاني: أثر سياستي الإنفاق العام والعرض النقدي المتبعة على الواردات	149
خاتمة الفصل	154
الخاتمة العامة	158-155
قائمة المراجع	170-159

فهرس الجداول

الرقم	العنـوان	الصفحة
1	الصادرات والواردات الإجمالية لبعض الدول (2007-2010)	70
2	الهيكل السلعي للواردات العربية خلال الفترة (2009-2012)	73
3	مضمون مخططات مرحلة التخطيط المركزي للاقتصاد 1967-1979	81
4	مضمون مخططات مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1989	82
5	أهم الاصلاحات المالية والجبائية المتخذة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	89
6	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009	91

7	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	91
8	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2010)	105
9	تطور معدلات الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2010)	108
10	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2010)	113
11	تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للفترة (1990-2010)	127
12	الصادرات غير النفطية ومعدل تغطيتها للواردات (1990-2010)	129
13	التركيب السلعي للواردات خلال الفترة (1990-2010)	132
14	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2010)	136
15	أهم عشر موردين للجزائر خلال الفترة (2000-2010)	139
16	معدلات النمو القطاعية خارج المحروقات في الجزائر في الفترة (1995-2009)	144
17	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون منذ سنة 1990	146
18	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)	147
19	تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة (1990-2010)	148
20	الإنفاق الحكومي، عرض النقود والواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	150

فهرس الأشكال

الرقم	العنـوان	الصفحة
1	فرضية بيكوك ووايزمان 1961	14
2	منحنى IS	20
3	منحنى LM	21
4	توازن IS-LM	22
5	أثر المضاعف على الطلب الكلي	23
6	أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي	29
7	أثر الانخفاض في الإنفاق الحكومي	30
8	العلاقة الطردية بين الأسعار والمعروض النقدي	41
9	رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور	46
10	أثر الزيادة في عرض النقود	53
11	توزيع مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على القطاعات	89
12	تطور الكتلة النقدية M1، M2، وشبه النقود في الجزائر خلال الفترة (90-2010)	107
13	تطور معدلات نمو الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2010)	109
14	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2010)	115
15	التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق لسنة 2010	137
16	تطور معدلات النمو في قطاع المحروقات، خارج قطاع المحروقات ومعدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر في الفترة (1993-2009)	142
17	تطور حجم الاستهلاك العام والخاص في الجزائر خلال الفترة (1997-2010)	145
18	تطور حجم الادخار الوطني والاستثمار الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1997-2010)	147
19	الإنفاق الحكومي، عرض النقود والواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	150

المقدمة العامة

لقد زادت أهمية النفقات العامة عبر مختلف المراحل التاريخية للفكر الاقتصادي وذلك لارتباطها بتطور دور الدولة في الاقتصاد، فبعد أن كان نشاط الدولة قاصرا على حماية الأمن الداخلي والدفاع الخارجي، امتد هذا النشاط فشمل ميادين الخدمات العامة من نشر التعليم ورعاية الصحة العامة وزيادة أسباب الرفاهية الاجتماعية، كما شمل ميادين مشروعات إنتاجية، للعمل على استغلال الموارد وإنماء ثروة المجتمع، فاتسعت بذلك دائرة الإنفاق العام وتعددت ميادينه، وأصبحت موازنة الدولة تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين.

وقد زادت تلك الأهمية خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، أين أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل أوسع لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي، إذ عمل كينز على التأكيد انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض، على أن تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال سياستها المالية يشكل حافزا إضافيا لزيادة الإنتاج، بحكم أن في ذلك إضافة هامة للطلب الكلي.

إن زيادة الإنفاق العام في إطار سياسة مالية توسعية، يترجم في صورة زيادة في الاستهلاك الخاص من طرف الأفراد والعائلات عن طريق الميل الحدي للاستهلاك، وكذا الاستهلاك العام، فيرتفع الطلب الكلي وبالتالي الدخل الإجمالي نتيجة لأثر المضاعف.

ولكن أثبتت الدراسات التي أجريت أن درجة ارتفاع مضاعف الإنفاق العام تكون بحسب درجة انفتاح الاقتصاد المعني(إذ يكون في الدول ذات اقتصاد مغلق أكثر منه في الدول ذات الاقتصاد المفتوح خاصة على المدى الطويل)، وبحسب نوع نظام سعر الصرف المتبع (فيرتفع في ظل نظام صرف ثابت وينخفض في ظل نظام صرف مرن)، إلى غيرها من العوامل.

وبحسب النظرية الكينزية، فإن انخفاض قيمة المضاعف هو بسبب زيادة حجم الواردات التي تعتبر تسربا للدخل، أي تؤدي إلى خروج جزء من الدخل عن دائرة الطلب الكلي.

وقد سمح تحسن الوضعية المالية الذي عرفته الجزائر بداية الألفية الثالثة، نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات، بتحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى توسع في الإنفاق العام، قصد الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، والتي نتج عنها تدهور في مستوى النشاط الاقتصادي وما تبعه من انخفاض في مستوى معيشة السكان وارتفاع معدلات البطالة.

حيث تم إقرار برنامجي إنفاق عام يقومان على عدة محاور رئيسية، الأول وهو مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على طول الفترة 2001-2004، والثاني هو البرنامج التكميلي لدعم النمو والممتد على طول الفترة 2005-2009.

وبالفعل فقد ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في تحقيق متوسط معدل نمو قدر بـ 5،5% خارج قطاع المحروقات و 4،8% كمتوسط معدل نمو للناتج المحلي الحقيقي مقارنة بالفترة التي سبقتها، في حين أن البرنامج التكميلي لدعم النمو ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج المحروقات قدر بحوالي 2،6% [1]. مما يؤكد على تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد الإنفاق العام.

بدورها لعبت النقود دورا أساسيا في تفعيل وتنشيط اقتصاديات الدول المختلفة على مر الزمن، وقد ارتبط ذلك بتطور القطاع النقدي والمصرفي بمؤسساته المتنوعة، وانعكس على النمو الاقتصادي بشكل عام، مما فند الفكر النقدي الكلاسيكي القائم على حيادية النقود (دور النقود يقتصر على تسيير النشاط الاقتصادي دون أن يؤثر على مستواه)، وقد عزز هذا الرأي العديد من البحوث والدراسات النقدية والاقتصادية (على رأسها مساهمة كينز) التي رأت أنه لم يعد هناك مبرر يفسر حيادية النقود، لأنها أصبحت تشكل العامل الأساسي والمؤثر على الجوانب الحقيقية في الاقتصاد.

[1]: البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

فمن خلال السياسة النقدية التوسعية، أي زيادة عرض النقود، يتحقق الاستقرار الاقتصادي حسب رواد المدرسة النقدية وعلى رأسهم "فريدمان"، ويزيد الدخل والاستثمار وبالتالي ينتعش الاقتصاد حسب رواد المدرسة الكينزية، وعلى رأسهم كينز، وذلك عبر آلية المضاعف.

وقد عرفت الكتلة النقدية في الجزائر تطورا كبيرا من الاستقلال إلى حد الآن، سواء من ناحية مكوناتها أو مقابلاتها، ففي إطار اتفاقها مع صندوق النقد الدولي قامت الجزائر بزيادة عرض النقود للتخفيض من قيمة عملتها بغية تشجيع صادراتها وإنعاش اقتصادها، حيث تطورت الكتلة النقدية من 343 مليار دج إلى 2022،5 مليار دج إلى 8162،8 مليار دج في السنوات 1990، 2000 و 2010 على التوالي بالنسبة لـ M2، ومن 270 مليار دج إلى 1048 مليار دج إلى 5636،5 مليار دج في نفس السنوات بالنسبة لـ M1 [1]. وانتقل سعر الصرف من 8،96 إلى 75،30 للدولار الأمريكي مقابل الدينار سنتي 1990 و2000 على التوالي[2]، وانعكس ذلك على زيادة في الصادرات، حيث انتقلت الصادرات غير النفطية مثلا من 439 مليون دولار إلى 612 مليون دولار إلى 1530 مليون دولار في السنوات 1990، 2000، و2010 على التوالي[3]، كما زادت معدلات النمو الاقتصادي.

لكن المتتبع لتطور الواردات الجزائرية، خاصة في الفترة التي طبقت فيها برامج الإنفاق المذكورة، وزاد فيها المعروض النقدي، يجد بأنها هي الأخرى قد زادت كثيرا وباطراد، من 9940 مليون دولار سنة 2001 إلى 18308 مليون دولار سنة 2004، ثم إلى 39294 مليون دولار سنة 2009 و 40473 مليون دولار سنة 2010[4]. منها واردات التجهيزات الصناعية والمواد الأولية اللازمة لتنفيذ المشاريع، وكذا الواردات من المواد الاستهلاكية والغذائية الناتجة عن ارتفاع الطلب الداخلي للأسر والمؤسسات.

[1] : www.bankofalgeria.dz
[2] : www.ons.dz
[3] ,[4] : www.douane.gov.dz

فبعد أن كان الهدف من تطبيق البرامج الإنفاقية العامة وزيادة عرض النقود تنشيط الاقتصاد الوطني، عن طريق إنعاش الجهاز الإنتاجي وزيادة الاستثمار، وبالتالي تشجيع الطلب الكلي، إلا أن ما حدث في الواقع هو أن الزيادة في الطلب التي نتجت، تم تلبيتها عن طريق الواردات، وتسرب جزء كبير من الطلب خارج الاقتصاد المحلي.

إشكالية البحث

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكال التالي:

ما هو أثر التغيرات في كل من حجم النفقات العامة والمعروض النقدي على اتجاه الواردات؟ وما هو إسقاط ذلك على حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2010 ؟

انطلاقا من هذا الإشكال الرئيسي، يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة القائمة بين الإنفاق العام وعرض النقود من جهة، وحجم الواردات من جهة أخرى؟
- هل أدى تطبيق الجزائر لسياسة مالية توسعية في السنوات الأخيرة إلى الأهداف المرجوة منها؟ كذلك الأمر بالنسبة للسياسة النقدية التوسعية المتبعة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي يفسر الزيادة المفرطة في حجم الواردات؟
- هل مشكلة الاقتصاد الجزائري هي بالأساس عدم كفاءة وقلة مرونة الجهاز الإنتاجي وعجزه عن تلبية الطلب الداخلي، أي هل هي مشكلة في العرض بالدرجة الأولى؟

فرضيات البحث

بعد القراءات والاطلاع العام على جوانب الموضوع، أمكننا وضع مجموعة فرضيات، نؤكدها أو ننفيها من خلال العرض:

- إن طبيعة العلاقة القائمة بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود من جهة، والواردات من جهة أخرى، هي علاقة طردية، أي أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي أو عرض النقود فإن الواردات بدورها سترتفع؛

- إن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق زيادة الإنفاق العام بهدف زيادة التوظيف وعرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، ويرجع ذلك بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات زيادة إنتاجها، الأمر الذي أدى إلى انعدام أثر المضاعف الحكومي في هذا القطاع، مما استدعى تحويل هذه المبالغ من أجل إنشاء البنى التحتية، الأمر الذي أدى إلى زيادة واردات السلع؛
- إن الزيادة في عرض النقود، في إطار السياسة النقدية التوسعية المنتهجة، بغية زيادة الدخل وبالتالي الطلب الكلي والوصول إلى التشغيل الكامل كهدف رئيس، قد أدى في ظل جهاز إنتاجي غير مرن إلى تسرب الدخل وتحول الطلب إلى الخارج في شكل زيادة الواردات. كما أدى تخفيض قيمة الدينار الجزائري الناجم عن هذه السياسة إلى زيادة فاتورة الواردات دون الزيادة في حجمها.

أهمية وأهداف البحث

تكمن أهمية الدراسة في أن موضوع العلاقة بين المالية العامة والتجارة الخارجية، ممثلة في الواردات على وجه الخصوص، هو من المواضيع المهمة، ليس على صعيد الدول النامية فقط بل على صعيد الدول المتقدمة أيضا.

فهي تهدف إلى إبراز آلية تأثير سياسة الإنفاق العام التوسعية على حجم الواردات، كأثر سلبي لتلك السياسة على الاقتصاد الوطني، خاصة بعد تطبيق الجزائر لبرنامجين ضخمين للإنفاق مع مطلع القرن الواحد والعشرين، ألا وهما مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو.

ومن جهة أخرى، فإن الدراسة تهدف إلى إبراز تأثير التغيرات النقدية على الجانب الحقيقي للاقتصاد، وذلك من خلال التغير في المعروض النقدي على الواردات.

فيعتبر البحث مساهمة علمية لفهم الموضوع وإثرائه.

صعوبات البحث

لقد واجهتنا صعوبات عدة عند إنجاز هذا البحث، نذكر منها:

1. حداثة الموضوع رغم ظاهره المألوف، أي أن كل من موضوع النفقات الحكومية وموضوع النقود وحتى الواردات والتجارة الخارجية، هي مواضيع مألوفة في البحث، ولكن حلقة الربط بينها مجتمعة هو ما قد يعتبر حديثا.
2. الوصول إلى التحليل الوافي والإلمام بمختلف جوانب الموضوع في مقابل تشعبه وصعوبة حصره، أمر يتطلب قدرات ووقتا كبيرين.
3. مشكل تضارب الإحصائيات لنفس المتغيرات.

منهج البحث

اعتمدنا في هذا البحث مزيجا من مناهج البحث العلمي، فقد انتهجنا المنهج الوصفي عند تعرضنا للجانب النظري للموضوع، وكذا عند التعرض لمسار الإنفاق الحكومي وعرض النقود والواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما استخدمنا المنهج التحليلي عندما تعرضنا لأثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

خطة الدراسة

لمعالجة إشكالية الموضوع، وجب تقسيم العمل إلى أربع فصول.

حاولنا في **الفصل الأول** الإلمام بالجانب النظري للإنفاق الحكومي، حيث استعرضنا في **المبحث الأول** ماهية الإنفاق الحكومي، من خلال التطرق إلى مفهومه وتطوره، مختلف تقسيماته، وكذا قواعد وأسس الإنفاق العام، كما عرضنا بعض تفسيرات الإنفاق الحكومي، ثم إلى آلية تأثيره على اتجاهات الطلب الكلي عبر مختلف اتجاهات السياسة المالية.

أما في **الفصل الثاني**، فقد حاولنا استعراض ما تعلق بمفهوم النقود، خصائصها ووظائفها، وحتى النظريات النقدية ومقابلات الكتلة النقدية، وصولا إلى آلية تأثير عرض النقود في إطار السياسة النقدية.

وفي **الفصل الثالث**، سلطنا الضوء على الواردات في إطار التجارة الخارجية، واستعرضنا العوامل المؤثرة في حجم الطلب عليها، وكذا العوامل المؤثرة في توزيعها الجغرافي وتركيبها السلعي.

الفصل الرابع من الرسالة، تناول دراسة مسار المتغيرات الثلاثة (الإنفاق الحكومي، عرض النقود والواردات) في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك ضمن ثلاثة مباحث، حيث تطرق **المبحث الأول** إلى مضمون وأهداف أهم البرامج الإنفاقية والتنموية التي أقرتها الجزائر خلال فترة الدراسة، كما تضمن **المبحث الثاني** تطور السياسة النقدية والكتلة النقدية ومقابلاتها، أما **المبحث الثالث** فقد تضمن تطور السياسة الاستيرادية، التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة.

وفي **المبحث الرابع**، حاولنا الربط بين هاته المتغيرات من خلال عرض مدى تأثير الإنفاق الحكومي وعرض النقود على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وخصوصا على الواردات.

الفصل الأول

عرض نظري حول الإنفاق الحكومي

مقدمة الفصل الأول

لقد جاء تطور الفكر الاقتصادي مؤثرا بصفة كبيرة على تطور حجم الإنفاق وأهميته كأداة من أدوات السياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث ازدادت هذه الأهمية خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سن 1929، أين أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل أوسع لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي.

سنحاول في هذا الفصل تقديم عرض نظري لمفهوم الإنفاق الحكومي، من تعريف وتطور وتقسيمات، إلى آلية تأثيره على أهم المتغيرات الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية وتطور الإنفاق الحكومي

إن تطور حجم الإنفاق الحكومي وزيادة أهميته كأداة من أدوات السياسة المالية، جاء نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي وزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكذا زيادة أهمية السياسة المالية وفعاليتها كسياسة اقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الإنفاق الحكومي وتقسيماته

تعتبر النفقات العامة أداة مهمة وأساسية في إطار المالية العامة والسياسة المالية للدولة من أجل تحقيق أهدافها، وهي تتعدد في تقسيماتها باختلاف أوجه استعمالها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: تعريف الإنفاق الحكومي

ويعني كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة[1].

وهذا التعريف يتضمن العديد من العناصر، والتي من أهمها ما يلي:

1. أن الإنفاق الحكومي يتمثل بما يتم إنفاقه **نقدا** من الشخص العام الذي يتولى مهمة القيام بإشباع الحاجة العامة من أجل شراء السلع والخدمات اللازمة لأدائه هذه المهمة[2]، وهو أمر يرتبط بزيادة استخدام النقود في القيام بالنشاطات الاقتصادية، وفي إجراء المعاملات وعقد الصفقات، حيث أصبحت النقود الوسيلة الأساسية والهامة في إجراء المبادلات.
2. صدور الإنفاق الحكومي عن **جهة عامة** وهي الدولة التي تمثلها السلطة المركزية أو الإقليمية، أو المحلية، أو هيئة عامة أخرى تابعة لها، والتي تتولى مهمة تلبية وإشباع الحاجات العامة[3]. ووفقا لهذا العنصر لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا إذا صدر من

---

[1]: فليح حسن خلف، **"المالية العامة"**، عالم الكتاب الحديث وجدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2008، ص89.

[2]: نفس المرجع السابق، ص 89.

[3]: سوزي عدلي ناشد، **"الوجيز في المالية العامة"**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة 2000، ص29.

شخص عام. والنفقات التي ينفقها أشخاص خاصة، طبيعية أو اعتبارية، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام.

3. أن يكون غرض الإنفاق العام ملبيا **لإشباع حاجة عامة**، أي محققا لمنفعة عامة تعود على جميع المواطنين لا على فرد أو فئة معينة[1]. ويعتبر هذا الشرط ناتجا من ناحية عن فكرة أن المصالح العمومية أي أجهزة الدولة لم تنشأ لتحقيق مصالح فرد معين، ومن ناحية أخرى إلى أن المال المنفق قد تمت جبايته وتحمل عبأه الأفراد جميعا.

الفرع الثاني: تقسيمات الإنفاق الحكومي

أولا: التقسيم الإداري للإنفاق الحكومي

وفقا لهذا المعيار يتم تصنيف الإنفاق الحكومي تبعا للوحدات والأجهزة الإدارية التي تباشر النشاط الحكومي (كرئاسة الجمهورية، والوزارات، والمصالح المختلفة)[2]. حيث تقسم النفقات على أجهزة الدولة المختلفة، بحيث يتحدد لكل منها جزءا معينا من الموارد العامة تستطيع على ضوئه أن ترسم سياستها الإنفاقية، وهو ما يتيح للمطلع على الميزانية تبيين اتجاهات السياسة الحكومية عن طريق دراسة حجم النفقات المخصصة لكل مصلحة من مصالح الدولة وإجراء المقارنات المناسبة في هذا الخصوص.

ثانيا: التقسيم الاقتصادي للإنفاق الحكومي

أين يتم تبويب عمليات الدولة المالية بحسب طبيعتها الاقتصادية، بحيث يمكن تقديم البيانات اللازمة عنها بصورة متناسقة يسهل معها دراسة الآثار الاقتصادية لنشاط الحكومة.

1. النفقات الجارية: وهي تلك التي تتكرر بصفة دورية وتهدف لتسيير المرافق العامة بانتظام، وتشمل نفقات على السلع والخدمات، سداد فوائد الديون العامة على اختلاف أنواعها، الإعانات والمدفوعات التحويلية.

---

[1]: حسين مصطفى حسين، "**المالية العامة**"، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2006، ص12.

[2]: غازي عناية، "**المالية والتشريع الضريبي**"، البيارق، عمان-الأردن، 1998، ص191.

2. النفقات الرأسمالية: وهي تلك التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية أو بمعنى آخر تلك التي تهدف لتنمية الثروة القومية، وتشمل: إجمالي الاستثمار، التحويلات الرأسمالية، والقروض المباشرة.

ثالثا: التقسيم النظري للإنفاق الحكومي

1. تقسيم الإنفاق الحكومي من حيث الدورية

تنقسم النفقات الحكومية من حيث دوريتها إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية

1-1. النفقات العادية: هي التي تتجدد كل فترة زمنية معينة، ولما كانت مدة الميزانية سنة، فقد جرت العادة على اعتبار النفقة عادية إذا تكررت كل سنة. ولا يعني هذا أن كمية أو حجم هذه النفقات يجب ألا يتغير من ميزانية إلى أخرى حتى توصف بالعادية، بل يكفي أن تكرر بنوعها.

1-2. النفقات غير العادية: يقصد بها تلك التي لا تتكرر بانتظام في ميزانية الدولة فهي تحدث على فترات متباعدة، وبصورة غير منتظمة، ومثالها: النفقات الاستثمارية الضخمة، والنفقات الحربية الناجمة عن نشوب الحرب، والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الكبرى كالفيضانات والزلازل.

2. تقسيم الإنفاق الحكومي من حيث المقابل أو الآثار

يمكن تقسيمه إلى نفقات حقيقية تستنزف جزءا من الموارد المتاحة للاقتصاد القومي من أجل أداء الخدمات العامة، ونفقات تحويلية تقتصر على تحويل جزء من هذه الموارد من اتجاهها الأصلي بغرض تحقيق هدف معين.

2-1. النفقات الحقيقية (الفعلية): التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة مثل رواتب الموظفين ومستخدمي الدولة، وشراء الأجهزة، والفوائد التي تدفعها على القروض العامة.

2-2. النفقات التحويلية: وهي اعتمادات تنفقها الدولة دون أن يقابلها خدمة. وكل ما تبغيه الدول من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل والثروة بحيث تأخذ المال من البعض لتوزعه على البعض

الآخر دون مقابل، وتشمل مثل هذه النفقات الإعانات بمختلف أنواعها (المساعدات الاجتماعية المختلفة الضمان الاجتماعي، التأمين ضد الشيخوخة والبطالة، المساعدات الاقتصادية على اختلافها، الإعانات الخيرية والثقافية...الخ) وفوائد الدين العام.

فالنوع الأول يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني لأنه يؤدي إلى خلق دخول جديدة تضاف للدخول المكونة للدخل القومي، أما النفقات التحويلية فإن دورها يتمثل في نقل الدخل من طبقة اجتماعية إلى أخرى[1].

المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي من خلال تطور دور الدولة في الاقتصاد

إن النشاط المالي للدولة يرتبط أساسا بدورها، ذلك أن اتساع دورها يقتضي توسعا في نفقاتها المالية. ومن المعلوم أن الدولة لعبت ولا زالت تلعب دورا هاما وأساسيا في خدمة المجتمع، وفي عمل الاقتصاد وتطوره. وهذا الدور تزايد واتسع في كافة الدول، بالرغم من أنه قد اختلف في مداه، وفي طبيعته من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي والاجتماعي، ودرجة تطورها، والظروف والأوضاع التي تعيشها.

الفرع الأول: الإنفاق الحكومي في ظل الدولة الحارسة

حيث تتميز النفقات بضآلة حجمها، إذ تسعى الدولة إلى الحد من نطاق الخدمات العامة التي تقدمها للأفراد بأقصى حد ممكن. بالإضافة إلى ذلك تسعى ألا يؤثر الإنفاق العام في توازن الاقتصاد الوطني أو في تحديد اتجاهات نموه أو في أسلوب توزيع الناتج الوطني[2].

إذ لا يُلقى على عاتق الدولة إلا الخدمات العامة التي يقتضيها الدفاع الخارجي وحفظ الأمن والقضاء وبعض الأشغال العامة. وضرورة أن تفسح المجال أمام الأفراد وتركهم أحرارا لزيادة رفاهيتهم. وهو ما يعبر عن النظرية الفردية أو الكلاسيكية التي تعتقد بوجود قوى ذاتية تمنع استمرار الأزمات دون الحاجة إلى تدخل

[1]: محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 54-55.

[2]: مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام: المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص189.

الدولة[1]. ولم يكتف أصحاب هذه النظرية بتحديد أوجه الإنفاق الحكومي في أضيق الحدود، بل نادوا بأن تكون النفقة محايدة، فلا يجوز أن تتأثر السياسة الإنفاقية للدولة بالمتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

وفي واقع الأمر، فإن الإنفاق الحكومي في ظل الدولة الحارسة، لم يتخلى كليا عن إحداث بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية، حتى ولو كان ذلك بصورة غير مباشرة، رغم طابعها غير المنتج، مما جعل الاقتصاديين التقليديين يزيدون في الحد من النفقات العامة لضمان حيادها[2].

الفرع الثاني: الإنفاق الحكومي في ظل الدولة المتدخلة

مع تطور الفكر الاقتصادي وتأكيد الاقتصاديين المعاصرين لحتمية وقوع الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأي نوع من النفقات العامة استنادا إلى آراء المدرسة الكينزية التي تنادي بحتمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وبعد تعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية، التي واجهتها العديد من البلدان الرأسمالية منذ بداية القرن العشرين، على رأسها أزمة الكساد العظيم لسنة 1929، والتي أثبتت قصور الفكر التقليدي وعدم صحة الافتراضات التي يقوم عليها، تخلت الدولة عن حيادها التقليدي، ولجأت إلى التدخل في الحياة الاقتصادية بقصد تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، الذي عجز قانون السوق للنظام الفردي الحر عن تحقيقه تلقائيا، فقامت الدولة الرأسمالية بالكثير من أوجه النشاط الاقتصادي، وخرجت من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة.

فلم يعد دور الدولة المعاصرة قاصرا على مجرد الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجا للأزمات، إنما تحقيقا لزيادة معدل النمو الاقتصادي القومي، وهذا ما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة وتعددها من

---

[1]: فـ"آدم سميث" يرتكز في أفكاره على تعظيم ثروة الفرد وابتعاد السياسة العامة للدولة عن كل ما يخل بآلية السوق وقيام النظام الاقتصادي الحر. ولم يختلف عنه "دافيد ريكاردو" الذي حافظ على نفس الإطار الذي قام عليه الفكر الكلاسيكي، بل زاد عليه وأظهر أن الإنفاق الحكومي الذي يمثل الشكل الغالب لتدخل الدولة دائما ما يكون على حساب الإنفاق الخاص لمجموع أفراد المجتمع لكون النفقات العامة تمول بالاقتطاع من دخول الأفراد والمنتجين. وأما "جون ستيوارت ميل" فكان أشد حزما، فهو يرى أن لا جدوى من تدخل الدولة في شؤون الأفراد إلا من خلال إصدار القوانين والأنظمة.

[2]: خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، سنة 2005، ص51.

ناحية، وتغير مفهومها وطبيعة دورها من ناحية أخرى. وأصبح الإنفاق الحكومي أداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الفرع الثالث: الإنفاق الحكومي في ظل الدولة المنتجة

مع ظهور المبادئ الاشتراكية ووضعها موضع التطبيق منذ الثورة في روسيا 1917 وانتشار الفكر الاشتراكي، تطورت النفقات العامة تطورا هاما، وتطور معها دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة.

ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن الدولة أقدر على زيادة رفاهية المجتمع من أفراده، وبالتالي فإنها تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في مجموعه نتيجة لسيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج. فقد سمح اتساع نطاق نشاط الدولة الذي يهدف إلى توزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات، وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي بما يحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وفقا لخطة تنموية شاملة، تملك الدولة سلطات مطلقة في تنفيذها، بزيادة حجم الإنفاق الحكومي.

الفرع الرابع: الإنفاق الحكومي في ظل الدور الجديد للدولة في ظل العولمة

أفرزت العولمة وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل تراجعت فيه السيادة القومية للدول، انتقال مراكز القرار الاقتصادي إلى مراكز فوق قومية، زيادة الاندماج بين المؤسسات الكبرى...الخ من المظاهر. وأدى مثل هذا الوضع إلى تحول في وظائف الدولة بالاستغناء عن بعض الوظائف، وظهور وظائف جديدة لعل أبرزها[1]:

1. محاربة الفقر والتخفيف من حدته: بضمان حد أدنى من المعيشة للأفراد، وهذا من خلال الاهتمام بتأسيس شبكات الحماية الاجتماعية، والعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بتحفيز الاستثمارات ورفع المعدلات الإنتاجية، وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الآهلة بالفقراء وتوجيهها للاهتمام أيضا بالهياكل القاعدية، وكذلك العمل على تحسين ظروف سوق العمل.

[1]: عبد المجيد قدي، **"المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص-ص 21-24.

2. محاربة الفساد الاقتصادي: باعتباره اليوم أحد أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر ويعمل على التقليل من درجة الاستفادة منه، ويساعد في تفشي ظاهرة غسيل الأموال والاقتصاد الخفي. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال زيادة دمقرطة الحياة السياسية، وإقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية ترصد قضايا الرشوة والفساد، وتعمل على زيادة الشفافية في شؤون الإنفاق العام والحكم.
3. حماية المستهلك: من الممارسات التي تستخدمها المؤسسات لإكراهه على استهلاك بعض المنتجات أو طرح المنتجات غير المطابقة للمواصفات. ذلك أن التحرير المتزايد للأسواق وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات يدفع ببعضها إلى البحث عن مختلف الأساليب الموصلة إلى المستهلكين بغض النظر عن مدى مشروعيتها. وهذا لا يتأتى إلا بوضع معايير للسلامة الصحية والأمنية، وضبط قواعد الصنع، مع إقامة المؤسسات المؤهلة لذلك وتمكينها من أدوات الرقابة، مع مراعاة المعايير الدولية المعمول بها هذا المجال.
4. الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي: لما يمكن أن ينتج عنه من نتائج قابلة للتطبيق، خاصة وأن هذا النوع من البحث لا يغري الخواص لعدم مردوديته. والعمل على إقامة المؤسسات الكفيلة بإنجاز ودعم البحوث التطبيقية باعتبارها وسيلة من وسائل البحث عن رفع تنافسية المنتجات والمؤسسات.
5. حماية البيئة: باعتبار البيئة قد أصبحت اليوم عنصرا من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد ومتغيرا أساسيا من متغيرات التنمية المستدامة. نظرا لما يحدثه التلوث من انعكاسات سلبية على المناخ من جهة، ولكون الكثير من الموارد الطبيعية غير متجددة مما يحتم استغلالها وفق قواعد تحافظ على البقاء ولا تؤدي إلى الاختلال أو كبح النمو من جهة أخرى.

كما قد تظهر وظائف أخرى تتطلبها بعض الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى السياسية، فمثلا بعد التراجع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي الناجم عن تقلص الاستثمارات الأجنبية والعائدات السياحية في العديد من الدول العربية التي شهدت مؤخرا اضطرابات سياسية وثورات شعبية معارضة، وكذا ارتفاع معدلات البطالة فيها، اضطرت حكومات هذه الدول وحكومات الدول الأخرى، التي خشيت من احتجاجات مماثلة، إلى زيادة إنفاقها الحكومي في صورة دعم أسعار بعض المواد وزيادات في الأجور...

المطلب الثالث: قواعد وأسس الإنفاق الحكومي

يخضع الإنفاق الحكومي إلى العديد من المعايير ينبغي مراعاتها عند القيام به، والتي تمثل مبادئ، أي قواعد وأسس يتم الإسناد إليها في الإنفاق العام.

الفرع الأول: ضوابط ومحددات الإنفاق الحكومي

أولا: ضوابط الإنفاق الحكومي: يقصد بضوابط الإنفاق الحكومي القواعد التي يتم الاستناد عليها في تحديد نوع والحجم الأمثل للإنفاق.

1. **ضابط المنفعة:** ويتضمن العمل على تحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة عن طريق النفقات العامة وتكون هذه المنفعة مقاسة بالنفقة العامة التي تسهم في توليدها[1].
2. **ضابط الاقتصاد:** يعني حسن وكفاءة استخدام الموارد بحيث يتم تلافي حصول أي هدر أو تبديد أو إسراف في النفقات العامة، وأن يتم ترشيدها وتوفير العقلانية فيها بحيث تحقق نفعا عاما يبرر إنفاقها.

ومظاهر التبذير الحكومية متعددة وذائعة على الأخص في الدول المتخلفة، ولهذا فإن الحاجة تدعو إلى ضبط النفقة العامة في شتى القطاعات على أساس مراعاة الحاجات الحقيقية الفعلية، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات إلا إذا كانت ضرورية تماما، وبالقدر اللازم، لتحقيق المنافع الجماعية العامة، هذا فضلا عما يمكن أن

[1]: فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 111.

تؤديه أجهزة الإعلام والرقابة المختلفة من أدوار مهمة في إيجاد رقابة فعالة وحازمة على عمليات الإنفاق الحكومي. هذه الرقابة تأخذ أشكالا ثلاثة هي[1]:

أ) الرقابة الإدارية: وتتولاها وزارة الخزانة عن طريق موظفيها المحاسبين العاملين في مختلف الهيئات العامة، ومهمتهم عدم السماح بصرف أي مبالغ إلا إذا كان وجه وارد في الميزانية وفي حدود الاعتماد المقرر له، وهذه رقابة سابقة على الإنفاق.

ب) رقابة محاسبية مستقلة: وتتولى التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية، وقد تكون سابقة للصرف أو لاحقة عليه.

ت) رقابة برلمانية: وتقوم بها السلطة التشريعية بما لها من حق السؤال والاستجواب والتحقيق البرلماني وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها، وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي.

3. **ضابط المرونة:** وهي أن يتم استخدام النفقات العامة في الأوجه المحددة لها، وما يمكن أن يتاح فعلا من إيرادات لتغطية مثل هذه النفقات، وكذلك الأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحصل خلال عملية الإنفاق.

4. **ضابط الإنتاجية:** والتي تعني ضرورة إسهام النفقات العامة في تشجيع التطور في النشاطات الاقتصادية، وبالذات الإنتاجية منها، وكذلك الإسهام في تحقيق الكفاءة الإنتاجية. وتبرز أهمية الأخذ بهذا المبدأ في الدول النامية بشكل خاص نظرا لحاجتها الماسة إلى زيادة وتطوير نشاطاتها الاقتصادية، وزيادة درجة تنوعها، وزيادة كفاءتها الإنتاجية.

5. **ضابط العدالة:** في النفقات العامة سواء ما يتعلق بتحقيق العدالة في توزيع عبء من يتحملها، وكذلك تحقيق العدالة في توزيع الخدمات والمنافع العامة، بحيث لا تتجه إلى إفادة فئات اجتماعية دون غيرها.

---

[1]: عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، "**مقدمة في الاقتصاد العام، المالية العامة**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة 1998، ص 160.

ثانيا: محددات الإنفاق الحكومي

وهي عوامل تضاف إلى جملة الضوابط المذكورة سابقا، نجد منها:

1. **العوامل المذهبية:** إن تحديد ما يعتبر حاجة عامة، ومن ثم تقوم الدولة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام، إنما يخضع لحد كبير للفلسفة المذهبية أو الإيديولوجية السائدة في الدولة، فردية، تدخلية أو جماعية[1]، فهو قرار ذو طابع سياسي في التحليل الأخير.
2. **المقدرة المالية للدولة:** وتعني قدرة الاقتصاد القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو بالمقدرة الإنتاجية القومية، حيث تضع الإيرادات التي يمكن للدولة الحصول عليها الحد الأقصى للإنفاق الحكومي.

وتتوقف المقدرة المالية الوطنية، وبافتراض ثبات حجم الدخل القومي، على عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية أهمها[2]:

أ) مستوى الناتج القومي الصافي وكيفية توزيعه بين الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث ترتفع المقدرة المالية القومية بارتفاع مستوى الدخل القومي، وبزيادة سوء توزيعه.

ب) اعتبارات المحافظة على المقدرة الإنتاجية واعتبارات تنميتها.

ت) مدى اتساع النشاط الخاص بالقياس إلى النشاط العام وهو ما يتعلق بطبيعة الدولة.

ث) اعتبارات المحافظة على قيمة النقود.

3. **مستوى النشاط الاقتصادي:** حيث تؤثر الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد بدورها في حجم وحدود الإنفاق الحكومي. ففي أوقات الكساد مثلا، ووفقا للنظرية الكينزية، يزداد الإنفاق الحكومي لأجل إحداث زيادة في الطلب الكلي والوصول إلى العمالة الكاملة على أساس طاقة الجهاز

---

[1]: وقد رأينا ذلك في المطلب الثاني من هذا المبحث.

[2]: زينب حسين عوض الله، **"مبادئ المالية العامة"**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة 2008، ص- ص 58- 59، بتصرف.

الإنتاجي، ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود.

الفرع الثاني: تطور الإنفاق الحكومي وتزايده

أولا: التفسيرات النظرية لتزايد الإنفاق الحكومي

إن من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة التزايد المطرد للإنفاق العام بغض النظر عن درجة نمو الدولة الاقتصادي أو الفلسفة الإيديولوجية السائدة فيها.

أ) **قانون فاجنر**: يعتبر الاقتصادي الألماني "فاجنر" أول من لفت الانتباه إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة بعد أن قام بدراسة متعلقة بالموضوع، ترتب عليها الاستنتاج بوجود اتجاه عام نحو ازدياد نشاط الدولة المالي مع التطور الاقتصادي[1]، وصاغ ذلك في قانون سمي باسمه مؤداه "أنه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي"[2].

ب) **فرضية بيكوك–وايزمان**: أجرى 'بيكوك' و 'وايزمان' دراسة سنة 1961 حول ظاهرة تزايد الإنفاق العام في بريطانيا بين 1890 و 1955، لاحظا فيها أن النفقات الحكومية تزداد في فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية وفي فترات التحضير للحروب عنها في فترات السلم[3]. حيث تكون الدولة مضطرة إلى زيادة إنفاقها العام، وبالمقابل في استطاعتها رفع معدلات الضريبة على الأفراد. ويبقى هذا المستوى من الإنفاق مرتفعا حتى بعد انقضاء فترات الاضطرابات تلك، أي أن مستوى الإنفاق

---

[1]: ولاحظ ذلك فاجنر في القرن التاسع عشر في البلدان التي شهدت التصنيع، وذلك لازدياد تكاليف التشغيل، باعتبار أن التصنيع أدى إلى مزيد من التعقيد في النشاط الاقتصادي، وتطلب أشكالا جديدة من التنظيم الجماعي مما أدى إلى زيادة النفقات الإدارية العامة والنفقات اللازمة لرأس المال البشري الذي لا غنى عنه في تسريع عملية التصنيع والنمو، بالإضافة إلى أن التصنيع وما يتطلبه من تغيرات تكنولوجية وبنى تحتية يتطلب زيادة إنفاق الدولة... Gervasio Samedo, « **L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité** », l'actualité économique, vol.83, n°2,2007, p126 , trouvé sur http://id.erudit.org/iderudit/017515ar vu le 26/04/2012.

[2]: موزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[3] : Magnus Henrekson, « **The Peacock – Wiseman hypothesis** », In N. Gemmel, ed., The Growth of the Public Sector, Theories and International Evidence, Cheltenham: Edward Elgar publishing, 1993, p01.

العام بعد الاضطرابات كالحروب ينتقل أو ينزاح فيرتفع عنه فيما قبلها لصعوبة العودة إلى مستويات الإنفاق السابقة. كما أن زيادة الحاجات والنشاطات وظهور أخرى جديدة يدفع بالدولة إلى رفع نفقاتها العامة نظرا لكونها مجبرة على القبول بحاجات المجتمع مهما تزايدت، وهو ما سمي بأثر التفتيش. نوضح ذلك في البيان التالي:

مخطط رقم 1: فرضية بيكوك و وايزمان 1961

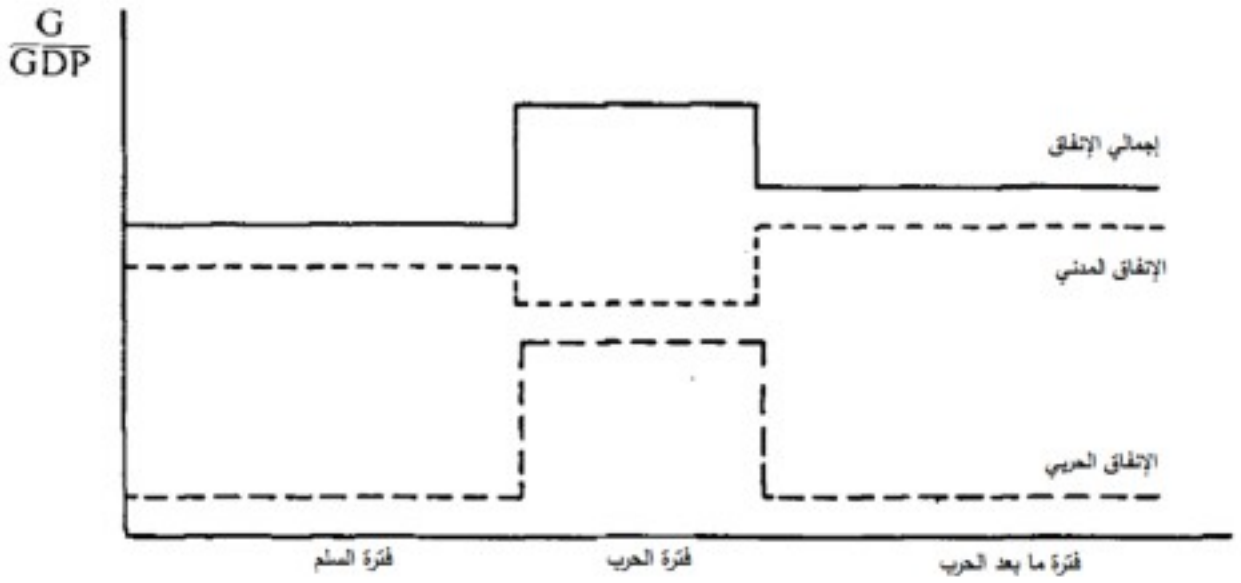

Source : Magnus Henrekson, « The Peacock – Wiseman hypothesis », In N. Gemmel, ed., The Growth of the Public Sector, Theories and International Evidence, Cheltenham: Edward Elgar publishing, 1993, p06.

ثانيا: أسباب ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي

1. أسباب الزيادة الظاهرية للإنفاق الحكومي

تعرف الزيادة الظاهرية في الإنفاق الحكومي بأنها زيادة في الأرقام المعبرة عنه فحسب، دون أن يقابل ذلك زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات المتحصل عليها. ومن أهم أسباب هذه الزيادة ما يلي:

1-1. **تدهور قيمة العملة**: يقصد بها تدني قدرتها الشرائية، مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، وهي الظاهرة التي يمكن أن تشرح ارتفاع أسعار السلع والخدمات. فيترتب على تدهور قيمة النقود زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة هذا التدهور. فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، دون أن يترتب على ذلك زيادة في المنفعة الحقيقية.

1-2. **اختلاف طرق المحاسبة**: إذ كان المتبع فيما مضى أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها.

ومع إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها – دون تخصيص– في الميزانية العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الميزانية. ومن ثم فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية استدعاها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

1-3. **زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها**: ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى أو استرداد جزء من إقليمها، ويترتب على هذه الزيادة، بطبيعة الحال، زيادة في حجم الإنفاق الحكومي، إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام.

1-4. **أسباب إدارية**: إذ يؤدي سوء التنظيم الإداري، وكذلك الإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل، والإسراف في ملحقات الوظائف العامة، إلى زيادة الإنفاق الحكومي دون إنتاجية.

2. أسباب الزيادة الحقيقية للإنفاق الحكومي

2-1. <u>الأسباب الإيديولوجية</u>: ونعني بها الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

فمباشرة بعد الحرب العالمية الثانية هيمنت أفكار مؤيدة لتدخل الدولة، مما أدى إلى زيادة تدخل الدولة على مستوى الدول الليبرالية، على وجه الخصوص، في الحياة الاقتصادية واضطلاعها بالعديد من الشؤون الاقتصادية التي كانت تعتبر من باب النشاط الخاص، مما ترتب عليه زيادة في حجم الإنفاق الحكومي زيادة مطلقة بالنسبة إلى الدخل الوطني في ذات الوقت.

ولم يكن الحال مختلفا في الدول الاشتراكية قبل انهيارها، حيث كانت الإيديولوجية الجماعية سائدة، وتقوم الدولة بكافة العمليات الإنتاجية مما يترتب عليه زيادة في الإنفاق الحكومي إلى درجة تساويه مع الدخل الوطني[1].

2-2. <u>الأسباب الاقتصادية</u>: من أهمها زيادة الدخل الوطني، التوسع في إنجاز المشاريع العامة، والمنافسة الاقتصادية[2]، والدورة الاقتصادية (فالكساد مثلا يلزم الدولة بتقرير زيادة في النفقات العامة للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي ومن ثم تحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة بالتناسب مع حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني).

2-3. <u>الأسباب الاجتماعية</u>: فقد أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية، إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء...الخ. ويرجع ذلك إلى أن متطلبات وحاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف، بالإضافة إلى زيادة النفقات العامة للدولة في المجالات التقليدية للحكومة، مثل المحافظة على الأمن وتحقيق العدالة.

---

[1]: عباس محرزي، **"اقتصاديات المالية العامة"**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2008، ص 94.

[2]: وكمثال على ذلك، نجد أن المغرب يستمر في زيادة الإنفاق الحكومي المخصص لدعم الصناعة وإصلاح التشريعات، وكذا تشجيع الاستثمار للاستفادة من مشاركة المستثمرين الأجانب، كل ذلك في إطار جهودها لمضاعفة الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي.

كما أدى انتشار التعليم إلى نمو الوعي الاجتماعي، فأصبح الأفراد يطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة كالمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية وبإعادة توزيع الدخل والثروة، والتأمين ضد البطالة والفقر والمرض والشيخوخة ...الخ، مما ساهم في زيادة الإنفاق الحكومي.

2-4. **الأسباب السياسية**: إذ يترتب على انتشار مبادئ الديمقراطية اهتمام الدولة أكثر بالطبقات محدودة الدخل. فضلا عن أن النظام الحزبي يدفع الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية وتعيين الموظفين إرضاء للناخبين، مما يؤدي إلى تزايد في الإنفاق الحكومي.

ومثال ذلك تزايد اهتمام الدول العربية التي لم تشهد ثورات شعبية، فيما عرف بالربيع العربي، حاليا بالطبقات محدودة الدخل وبفئات الشباب، عن طريق خلق مناصب شغل جديدة أو توفير سكنات، تفاديا لما قد يقع من انتفاضات شعبية، مما زاد من إنفاقها العام[1].

ومن ناحية أخرى فإن اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة وزيادة أهميته في العصر الحديث، إضافة إلى ظهور منظمات دولية متخصصة وغير متخصصة، أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي على هذه المجالات.

2-5. **الأسباب المالية**: مع تزايد دور الدولة في العصر الحديث، اتجهت إلى التوسع في حجم إنفاقها وساعدها على ذلك سهولة الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات من قروض عامة وإصدار جديد. حيث لم تعد القروض العامة مصدرا استثنائيا للإيرادات العامة، لا تلجأ إليه الدولة إلا في الظروف غير العادية، بل أصبح للدولة الحق في الالتجاء إلى مثل هذا المصدر للحصول

[1]: كالجزائر التي أصدرت فيها عدة قرارات في هذا المجال، منها فتح حساب لفائدة صندوق خاص بتخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة للعائلات لاقتناء وبناء وتوسيع السكن، كما رفعت الحكومة من سقف الدعم والمساعدة الممنوحة لسكان عدد من الولايات الجنوبية من أجل بناء سكنات ريفية واقتناء سكنات جماعية، زيادة خلق مناصب شغل لفائدة الشباب...إلى غيرها من الإجراءات.

على إيرادات تكفي لتغطية نفقاتها المتزايدة. فقد أدت سهولة الاقتراض العام وتوسع الدولة فيه إلى زيادة النفقات العامة اللازمة لخدمته واستهلاكه[1].

ونتيجة لسوء تقدير النفقات الواجب تغطيتها قد تحصل الدولة على مبالغ أكثر مما يتطلبه إنفاقها، ما يؤدي إلى ظهور فائض في الإيرادات العامة، قد لا يكون له هدف خاص ومعين، فيغري القائمين على تبذيره.

2-6. **الأسباب العسكرية**: وهي تعد من أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وإلى دفع هذا الإنفاق باتجاه التزايد المستمر. وتتضمن النفقات العسكرية، النفقات الموجهة إلى رواتب وأجور العاملين من عسكريين وفنيين ومعاشات المحاربين المتقاعدين وتعويضات لمنكوبي ضحايا الحرب...، وإلى قيمة الآلات والمعدات ونفقات الصيانة، سواء في فترة الحرب أو في فترة السلم، وما تدفعه الدولة سدادا للديون الخارجية والداخلية التي ترتبت بذمتها نتيجة الحرب، وكذلك ما تقدمه من مساعدات للاقتصاد الوطني في وقت الحرب.

[1]: وتستخدم الدولة العديد من الوسائل للوصول إلى مدخرات المجتمع، لإغراء الأفراد وتشجيعهم على الاكتتاب في سندات القروض، وذلك بمنح المكتتبين بعض المزايا، مثل إعفاء الفوائد من الضرائب، وعدم قابلية السندات للحجز، ومكافأة السداد واليانصيب... الخ.

المبحث الثاني: آلية تأثير الإنفاق الحكومي على أهم المتغيرات الاقتصادية

يتم التطرق في هذا المبحث إلى الإنفاق الحكومي باعتباره أحد مكونات الطلب الكلي، وإلى أثره على أهم المتغيرات الاقتصادية في إطار السياسة المالية.

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي كأحد مكونات الطلب الكلي

أولا: الطلب الكلي

يقصد باصطلاح الطلب الكلي مجموع الكميات من السلع والخدمات التي يرغب ويستطيع المشترون شرائها عند مختلف المستويات العامة للأسعار، أو بعبارة أخرى هو مجموع السلع والخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون والمؤسسات الإنتاجية والحكومة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة[1]. ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية: $Y=AD=C+I+G+(X-M)$. حيث

C: هي طلب القطاع العائلي أي الإنفاق الاستهلاكي الخاص.
I: هي طلب قطاع الأعمال أي الإنفاق الاستثماري الخاص.
G: هي طلب القطاع الحكومي أي الإنفاق الحكومي العام.
X-M : هي صافي الطلب الخارجي على السلع والخدمات.

أي أن الطلب الكلي يتكون من أربعة عناصر هي:

أ. **الاستهلاك الكلي:** ويعد العنصر الأول والرئيسي من عناصر الطلب الكلي، ويتمثل في طلب أفراد المجتمع على السلع والخدمات المختلفة.

ب. **الاستثمار الكلي:** يعتبر الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي، وبالتالي فإن أي تغير في حجمه يؤثر في مستوى الطلب الكلي، وفي مستوى الناتج القومي ومستوى العمالة، كما يمكن أن يؤثر على رصيد السلع الرأسمالية، ومن ثم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

[1]: حسام داود وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار المسيرة، عمان-الأردن، 2000، ص 143.

ت. **الطلب الحكومي:** ويعبر عن جميع المشتريات الحكومية والخدمات التي تقدمها الدولة في الاقتصاد المحلي. وقد أعطى كينز أهمية كبيرة لل الحكومي كأحد مكونات الطلب الكلي الفعال، لأهميته في تنشيط الاقتصاد في إطار السياسة المالية التوسعية.

ث. **صافي الطلب الأجنبي:** أي صافي الصادرات، ويتوقف أولا على الدخل الوطني للبلد المعني ومثيله بالخارج، وثانيا على الأسعار النسبية للسلع والخدمات في البلد وفي الخارج[1].

ثانيا: نموذج IS-LM والطلب الكلي

قُدم هذا النموذج سنة 1937 من طرف "**جون هيكس**" *، وهو يسمح بتمثيل توازن الاقتصاد انطلاقا من سوقين هما سوق السلع والخدمات وسوق النقود، وكذا الفعالية النسبية لكل من السياسة النقدية والمالية[2].

المستقيم **IS** يشير إلى التوازن في **سوق السلع والخدمات** (توازن العرض والطلب)، حيث يبين مجموع التوفيقات من أسعار الفائدة ومستويات الدخل.

شكل (2): منحنى IS

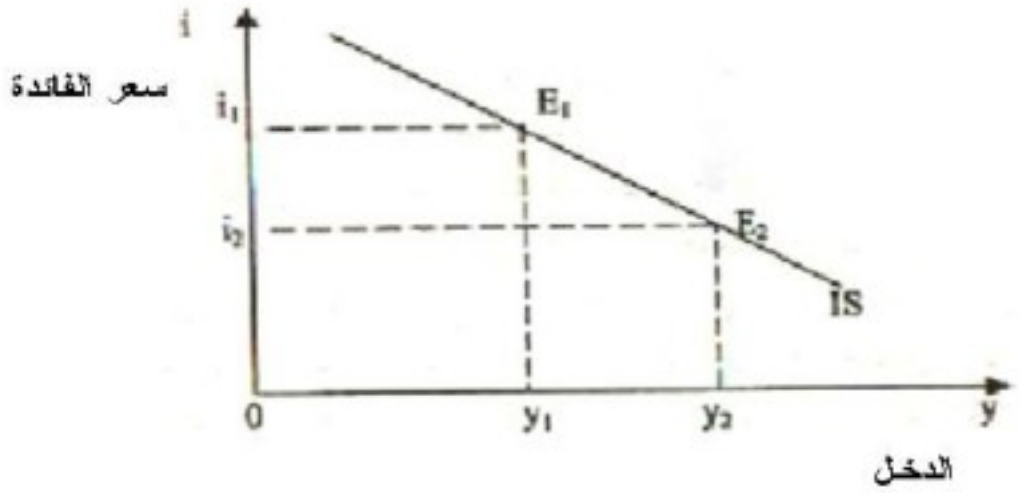

المصدر: تومي صالح، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة، الجزائر، 2009، ص 267.

[1] : Paul Wachtel, « **MACROECONOMICS** », fourth printing, society of Actuaries, U.S.A, 1997, p 60.

*: اقتصادي بريطاني نيوكينزي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1972.

[2] : David Begg et autres, « **Macroéconomie** », 2 ème édition, DUNOD, Paris, 2002, p 172.

أما المستقيم **LM** فيشير إلى التوازن في **سوق النقد**. وهو أيضا يمثل توفيقات لأسعار الفائدة ومستويات الدخل. ويكون ميله موجبا إذ أن الزيادة في سعر الفائدة تقلل من الطلب على الأرصدة الحقيقية، وللمحافظة على الطلب على الأرصدة الحقيقية عند مستوى العرض الثابت فإن مستوى الدخل يجب أن يزداد. إذ يستلزم التوازن في السوق النقدية أن تتبع الزيادة في معدلات الفائدة زيادة في مستويات الدخل.

شكل (3): منحنى LM

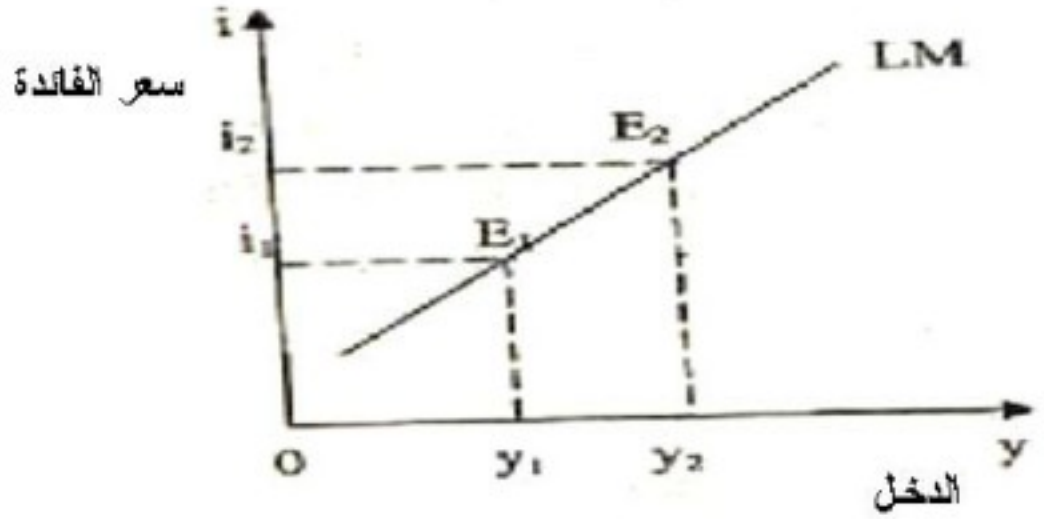

المصدر: تومي صالح، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة، الجزائر، 2009، ص 272.

ويكون سوق السلع في توازن عندما يكون الطلب على السلع مساويا لمستوى الإنتاج، ويكون سوق النقود في توازن عندما يكون الطلب على النقود مساويا لعرضها. أما الاقتصاد ككل فيكون متوازنا عند النقطة E الموضحة في الشكل الموالي، وهي نقطة التوازن الآلي في السوقين.

شكل (4): توازن IS LM

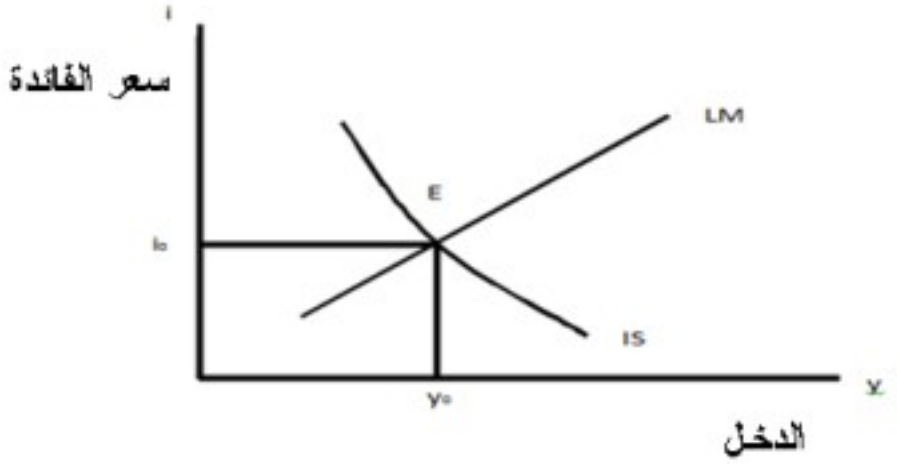

Source : Paul Wachtel, op cit, p 69.

المطلب الثاني: مضاعف الإنفاق الحكومي وأثر الإزاحة

أولا: المضاعف الكينزي للإنفاق الحكومي

تقوم الحكومة المركزية والسلطات المحلية بالإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية منها والرأسمالية بغية تأمين الحاجات العامة للأفراد، وكذلك دفع كثير من المصروفات وغيرها، ويمثل الإنفاق الحكومي أحد عناصر الطلب الكلي، والذي ينعكس مباشرة على **مستوى الناتج المحلي والدخل التوازني بزيادتهما بمقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي مضروبة في مضاعف الإنفاق**[1].

وحسب كينز، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هاته الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى، وتقسم مابين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار. وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة

[1]: حسام داود وآخرون، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، الطبعة الثالثة، عمان، دار المسيرة، سنة 2005، ص 215.

الدخل التي تتمثل في الإنتاج-الدخل-الاستهلاك-الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك سمي **بالمضاعف**.

شكل (5): أثر المضاعف على الطلب الكلي

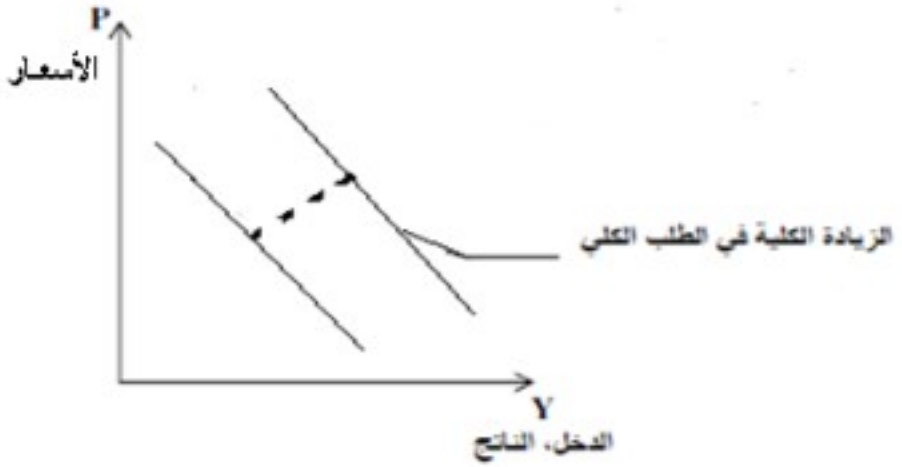

المصدر: من إعداد الطالبة.

وتعطى علاقة المضاعف الكينزي بالصيغة التالية:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \times \Delta G \Leftarrow \text{أي أن} \quad M = \frac{1}{1-b}$$

حيث:

ΔY = التغير في الدخل

ΔG= التغير في الإنفاق الحكومي

b- الميل الحدي للاستهلاك

وحسب كينز فإن الميل الحدي للاستهلاك هو الذي يؤثر بشكل كبير على حجم المضاعف، فهو يمثل نسبة الزيادة في الاستهلاك نتيجة الزيادة في الدخل، أي كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك كلما زادت قيمة المضاعف. وبطبيعة الحال فإن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع إلى آخر ومن

فئة لأخرى، فمثلا بالنسبة لأصحاب المرتبات والأجور والإعانات (ذوي الدخل المحدود) فالميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء.

إضافة إلى أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي وهذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي.

- **أثر المعجل:** يقصد به في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية، حسب كينز، يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

فزيادة الدخول يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن المنتجين لهذه السلع وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم، فيزيدون طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات، ومع استمرار زيادة الاستثمار يزيد الدخل الوطني.

فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بمرور الوقت بنسبة أكبر. كما أن أثر المعجل هو الآخر يختلف من قطاع صناعي لآخر.

ثانيا: أثر الإزاحة

يقصد به أي انخفاض في استهلاك أو استثمار القطاع الخاص الناتج عن تزايد الإنفاق العام[1]. إذ أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة، الناتجة بدورها عن زيادة الطلب على النقود، مما يؤدي إلى إقصاء وإزاحة القطاع الخاص.

فحسب النظرية الكينزية، فإن الزيادة في الإنفاق العام قصد تحفيز الاقتصاد، تؤدي إلى الحد من البطالة وجعل المستهلكين يحسون بارتفاع دخولهم، وكنتيجة لذلك يرتفع الطلب على النقود بشكل يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومن ثم ينخفض الاستثمار مشكلا ما يسمى بأثر الإزاحة.

[1]: Keith Riler, **"Crowding Out"**, article from www.americanthinker.com published in June 1, 2011

في حالة ما إذا كان الإنفاق العام ممولا عن طريق الضرائب، فإن الارتفاع في معدلات الفائدة سيكون طفيفا وأما إذا مول عن طريق زيادة المعروض النقدي فلن تتغير أسعار الفائدة، أما إذا مول عن طريق طرح سندات حكومية فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض الإنفاق الخاص بنفس مقدار زيادة الإنفاق العام[1].

المطلب الثالث: مدى فعالية السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي

أولا: تعريف السياسة المالية

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، أي أن السياسة المالية هي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة[2].

وتهدف السياسة المالية إلى أهداف رئيسية هي[3]:

أ) زيادة الدخول والتكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي أي الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

ب) تحقيق التوظيف الكامل عن طريق إقامة مشاريع مختلفة من قبل المؤسسات العامة والخاصة.

ت) تحقيق استقرار الأسعار.

ث) إعادة توزيع الدخول، أي العدالة الاقتصادية والاجتماعية في استغلال الموارد.

---

[1]: Ducoudré Bruno, « **politique budgétaire et taux d'intérêt** », revue de l'OFCE, 2005/4 n°95, p.243 277. http://www.cairn.info/revue de l ofce 2005 4 page 243.htm.

[2]: عبد المطلب عبد الحميد، "**النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي للمبادئ**"، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 425.

[3]: إسماعيل عبد الرحمان، حربي موسى عريقات، "**مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 172.

ثانيا: أثر الإنفاق الحكومي على أهم المتغيرات الاقتصادية

لقد ركز الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار **كينز** على الإنفاق العام باعتباره أهم أدوات السياسة المالية وأكثرها فعالية. ندرج فيما يلي أثر الإنفاق العام على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

1. **أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك:** يمكن للنفقات العامة أن تزيد الاستهلاك من السلع والخدمات التي تدعمها الحكومة، كما يمكن أن يزيد استهلاك المجتمع من جراء إعانات البطالة والمعاشات أو من خلال الإنفاق على مشاريع تستوعب عمالا يتقاضون أجورا يذهب جزء كبير منها إلى زيادة الاستهلاك.

كما أن مقدار التغير في الاستهلاك يعتمد على كيفية توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع. فالإنفاق العام الذي يرفع مستوى دخل الفقراء سوف يزيد من مستوى الاستهلاك أكثر من الإنفاق الذي يستفيد منه أصحاب الدخول المرتفعة.

2. **أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج:** من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات العامة كالتعليم والصحة والتي تؤدي إلى زيادة كفاءة الفرد الإنتاجية، تقديم المعونة والدعم للمنتجين يؤدي إلى زيادة الإنتاج، الإنفاق على البنية التحتية يؤدي إلى تشجيع الاستثمار كتوفير مواصلات سهلة وكهرباء ومياه اتصالات وأمن فيزيد الانتاج.

ويكون تأثير الإنفاق الحكومي على الإنتاج وفقا للعوامل التالية[1]:

أ) **<u>الحالة الاقتصادية السائدة</u>:** إذ في حالة الكساد الاقتصادي أو الركود حيث تكون هناك مرونة عالية في جهاز الإنتاج أي يكون في الاقتصاد طاقات إنتاجية غير مستغلة، فإن الزيادة في حجم الإنفاق العام سوف تزيد من مستوى الطلب الكلي، وبالتالي تتولد ظروف مناسبة لدى السوق مما يرفع من مستوى الانتاج. أما في الاقتصاديات المتخلفة فإنها تتميز بجمود في حركة الإنتاج وعدم الكفاءة في

[1]: محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، "**مبادئ المالية العامة**"، دار المسيرة، عمان– الأردن، 2007، ص 144، بتصرف.

استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة ونقص في التكوين الرأسمالي وضعف البنية الأساسية ووجود الكثير من القيود التي تمنع الاستجابة للتغيرات في الطلب الكلي الفعال.

ب) **مصدر تمويل الإنفاق العام:** يتم تمويل الإنفاق العام من موارد أفراد المجتمع عن طريق الضرائب أو الاقتطاعات المالية بصفة عامة، وهذه الموارد إما تكون معدة للاستهلاك أو للاستثمار، والحكومة عن طريق الاقتطاع الضريبي فإنها تحول جزءا من هذه الموارد إلى الاستعمال العام. فإذا اقتطعت الدولة من موارد الأفراد المعدة للاستهلاك ووجهتها في مجال الاستهلاك فإنه لا يكون تأثير يذكر على الناتج القومي، أما إذا استخدمت الدولة تلك الموارد المقتطعة في مجال استثماري فإن هذا يوسع الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد. أما اذا اقتطعت الدولة من الأموال المعدة للاستثمار واستخدمتها في مجال الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض مستوى الإنتاج لأنها تخفض من حجم الاستثمار المتاح للقطاع الخاص، أما إذا استعملتها في مجال الاستثمار فالأثر هنا يعتمد على مدى كفاءة استخدام تلك الموارد.

ت) **كيفية استخدام الإنفاق:** فإذا استخدم الإنفاق على المنتجات المحلية فإن أثر الإنفاق يكون أكبر عما إذا أنفق على الواردات، فالإنفاق على شراء سلع وخدمات محلية سوف يرفع مستوى الطلب الكلي ويزيد مستوى النشاط الاقتصادي القومي ويساعد في نمو الصناعات المحلية ومن ثم يزيد مستوى العمالة، كذلك فإن سياسة الإنفاق العام تعمل على توجيه الموارد الاقتصادية بين النشاطات المختلفة وتؤدي إلى تخفيض الفوارق الإقليمية.

3. **أثر الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل:** حيث أن النفقات على مشاريع وخدمات تستفيد منها طبقات ذوي الدخول المتدنية تعمل على تحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخول، حيث تمول هذه النفقات من ضرائب ذوي الدخول المرتفعة.

4. **الإنفاق الحكومي ومستوى الادخار:** يرتبط الادخار طرديا بمستوى الدخل، والإنفاق العام يؤثر على الادخار عن طريق تأثيره على مستوى الدخل، ومن ثم على الميل الحدي للادخار. ومدى تأثير الإنفاق العام على مستوى الادخار يتوقف على كيفية توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع. وأثر الإنفاق العام على الادخار يكون كبيرا إذا استفاد من الإنفاق العام أصحاب الدخول المرتفعة لأن ميلهم الحدي للادخار مرتفع.
5. **الإنفاق الحكومي ومستوى الأسعار:** يؤثر الإنفاق الحكومي على مستويات الأسعار عن طريق تأثيره على قوى العرض والطلب للسلع والخدمات التي يتم تبادلها في الأسواق المحلية. وكذلك من خلال الإجراءات التنظيمية التي تتخذها الدولة في هذا الخصوص كسياسة مالية أحيانا. فإذا كان أثر زيادة الإنفاق على زيادة عرض السلع والخدمات أكبر من الأثر على زيادة الطلب الكلي تكون النتيجة انخفاض مستوى الأسعار وذلك لزيادة العرض أكثر من الطلب، والعكس.

فالإنفاق العام يؤثر على مستويات الأسعار إما يخفضها أو يرفعها... وهناك إمكانية لتثبيت المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

ثالثا: أثر الإنفاق الحكومي من خلال اتجاهات السياسة المالية

1. **الاتجاه التوسعي (سياسة مالية توسعية):** ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الإنتاج ويعزى ذلك إلى قصور الطلب الكلي. لذا يتطلب الأمر اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة ورفع مستوى الطلب مما يترتب على ذلك زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي ارتفاع في مستوى النمو في الدخل.

ويتم ذلك من خلال: زيادة الإنفاق الحكومي، أو تخفيض الضرائب، أو المزج بين الأداتين.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي[1].

شكل رقم (6): أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي

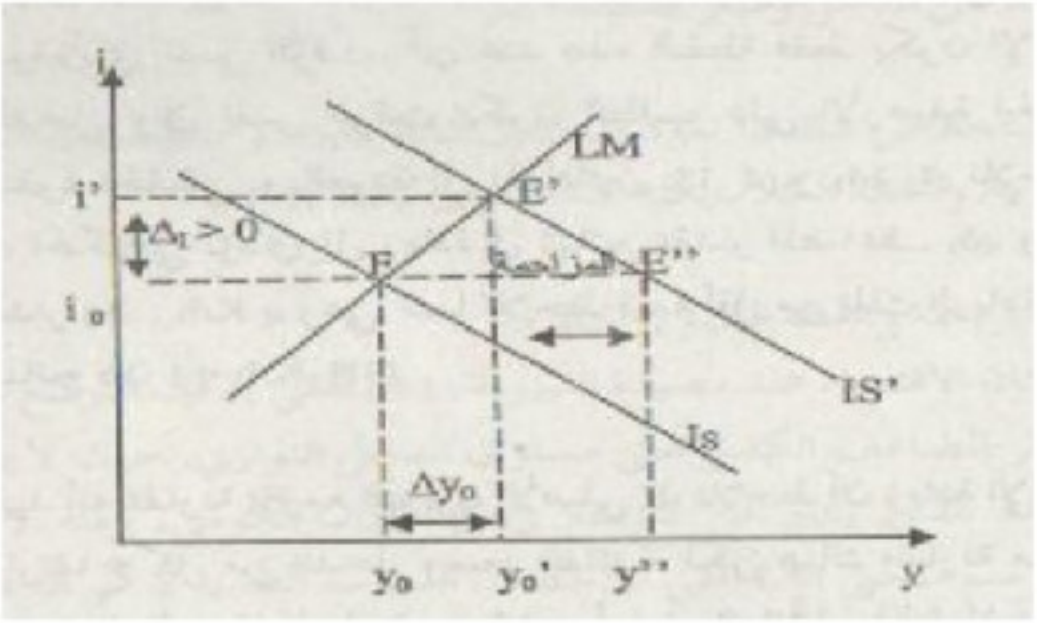

المصدر: تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 283.

يبين الشكل أعلاه أن التوسع المالي يزيد من الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني. فعند أسعار الفائدة i_0 تزيد المستويات العالية للإنفاق الحكومي من مستوى الطلب الكلي **AD**، ولتلبية الطلب الجديد على السلع والخدمات يجب أن يرتفع الانتاج بواسطة تحرك منحنى **IS**.

فإذا كان الاقتصاد مبدئيا عند نقطة التوازن **E**، ثم ارتفع الإنفاق الحكومي، سوف ننتقل إلى **E''** (إذا بقي **i** ثابتا)، فعند هذه النقطة تكون السوق السلعية في توازن (أي أن الإنفاق المخطط يساوي الإنتاج)، لكن السوق النقدية تصبح في حالة اختلال، لأن الدخل ارتفع، وبالتالي يزداد الطلب على النقود باعتبار أن

[1]: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، مؤسسة رؤية، 2008،، ص 222.

هناك فائض في الطلب على الأرصدة الحقيقية، مما يجعل سعر الفائدة يرتفع، وكنتيجة لذلك تقلل المؤسسات من إنفاقها الاستثماري عند المستويات العالية لسعر الفائدة، لينخفض الطلب الكلي كمحصلة لذلك.

فعوضا عن ارتفاع مستوى الدخل إلى **Y''** يزداد إلى مستوى **Y0'** فقط أي عند نقطة التوازن **E'**، والسبب هو ارتفاع الفائدة الذي قلص من مستوى الإنفاق الاستثماري نتيجة لأثر الإزاحة.

2. **الاتجاه الانكماشي (سياسة مالية انكماشية):** ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من العديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمار وانخفاض معدلاته، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي. ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع.

وبإتباع سياسة الإنفاق العام في ذلك، تقوم الدولة بتقليص إنفاقها الحكومي. وبالتالي يتقلص الطلب الكلي وتنخفض نقطة التوازن على عكس الحالة السابقة، كما هو مبين في الشكل الموالي:

شكل رقم (7): أثر الإنخفاض في الإنفاق الحكومي

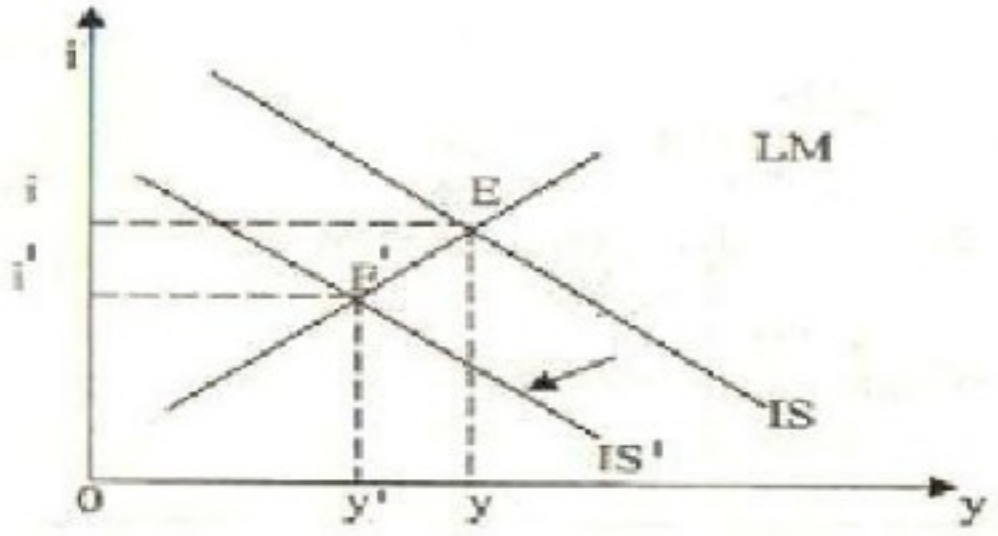

المصدر: تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص277.

خاتمة الفصل الأول

لقد ساهم تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها، في ازدياد حجم النفقات العامة، مما استدعى وضع جملة من الضوابط والمحددات تجنبا لعدم الرشادة ونقص الفعالية.

إلا أن ذلك لم يمنع من زيادة حجم بعض النفقات العامة خاصة الاجتماعية منها، وذلك بغرض تحسين الوضعية الاقتصادية بصفة عامة، حيث أن الإنفاق العام أصبح يمثل أحد أهم مكونات الطلب الكلي، وبالتالي فإنه بلا شك يؤثر في الناتج القومي عبر آلية مضاعف الإنفاق العام.

الفصل الثاني

الطروحات النظرية حول عرض النقود

مقدمة الفصل الثاني

يتم الربط بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة من إنتاج للسلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها من خلال أداة التبادل المقبولة عالميا وهي النقود. وقد مرت النقود في تطورها عبر التاريخ بعدة مراحل، واعتبرت كأساس لتقسيم التطور التاريخي للمجتمعات.

وقد أدت الأزمات الاقتصادية المختلفة إلى إبراز دور وأهمية السياسة النقدية، باعتبار أن للدولة قوة نقدية وسلطة قانونية تمكنها من التأثير على المظاهر النقدية للاقتصاد الوطني، فالقطاع النقدي يلعب دورا هاما في نمو الاقتصاد الوطني.

نحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على ماهية النقود وعرض النقود، وكذا آلية تأثيره من خلال السياسة النقدية.

المبحث الأول: مفهوم عرض النقود

يتم الربط بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة من إنتاج للسلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها من خلال أداة التبادل المقبولة عالميا وهي النقود. سنحاول أن نبين في هذا المبحث ماهية النقود، وكذا عرض النقود في إطار أهم النظريات النقدية.

المطلب الأول: النقود وماهيتها

الفرع الأول: تعريف النقود

يعرف النقد عموما على أنه أي وسيط يسهل عمليات تبادل السلع والخدمات بين الناس.

ويمكن القول أن التعاريف الشائعة للنقود نوعان، وظائفية، ومؤسسية (قانونية)، فمثال التعاريف المؤسسية ما نجده عند "فيشر 1911"، عندما يكتب ما معناه: "...**كل حق ملكية من شأنه أن يحظى بالقبول العام* في المبادلات يمكن أن نسميه نقدا...**". [1]

أما التعاريف الوظائفية، وهي أكثر شيوعا من الأولى، فإنها تفترض أنه لا وجود للنقد أو ليس هناك ما يبرر وجوده، إلا ما يمكن أن يؤديه من وظائف.

---

*: فإذا كان القبول عالميا سمي نقدا وإذا كان القبول في بلد معين كان عملة، سواء كان قبوله إلزاميا بقوة القانون أو بموجب الأعراف بين الناس، لذلك نقول عن الليرة بأنها عملة وعن اليورو بأنه نقد... سامر مظهر قنطجي، "**نموذج عرض النقود من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي**"، سنة 2010، ص 06.

[1]: محمد الشريف إلمان، "**محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**"، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2010، ص 03.

الفرع الثاني: خصائص النقود

تتميز النقود بعدة خصائص مما جعلها تختلف عن بقية السلع الأخرى. وأهم هذه الخصائص هي:

1. خاصية القبول العام: ومن جميع أفراد المجتمع كوسيلة للتبادل وسداد الديون وجميع أنواع المعاملات[1].
2. تميز سيولتها بالسهولة والملائمة في التحويل وبدون خسارة أثناء تحويلها أي بدون تكلفة تذكر باعتبار أن النقود هي السيولة الكاملة.
3. سهولة الحمل والنقل والتخزين.
4. تجانس وحداتها وتماثلها، أي أن تكون كل وحدة من وحداتها بديلا تاما للأخرى، فلا يميل الأفراد إلى تفضيل وحدة نقدية على أخرى.
5. قابليتها للتجزئة إلى وحدات صغيرة لتسهيل المعاملات خاصة الصغيرة منها.
6. الصلابة وصعوبة التلف، باعتبار النقود تنتقل وتتداول بشكل كبير، فيجب أن لا يؤدي ذلك إلى إحداث تغيير عليها أو إفسادها، كصدئها أو تآكلها.

إضافة إلى بعض الخصائص الثانوية الأخرى، والتي نذكر منها:

7. خاصية الأثر الآني: وتعني أن الالتزام يؤدى وأن الدين يطفأ في ذات اللحظة التي يتم فيها الدفع أو التسديد، بدون انتظار تحقيق أية شروط أخرى.
8. خاصية الدوام والثبات النسبي في القيمة: وذلك حتى يتمكن النقد من ربط الحاضر بالماضي والمستقبل. وهذه الخاصية تشترطها وظيفة مخزون القيم ووظيفة الدفع اللتان ترتبطان ارتباطا

[1]: وهناك من يدرج تحت هذه الخاصية خاصية أخرى، ولكنها في الحقيقة خاصية ضمنية، وهي خاصية العمومية أو العالمية أو عدم التعيين أو عدم التخصيص، وتعني أنه يمكن استبدال النقد في أية معاملة، في أية عملية شراء بدون تحديد نوع المعاملة أو نوع الشراء. ويمكن أن نفهم ذلك إذا قارنا النقد بالتذكرة، فتذكرة البنزين مثلا يمكن أن تلعب دور النقد ولكن في حالة واحدة وذلك عند استبدالها بكمية البنزين المعينة، وتذكرة المطعم الجامعي تلعب كذلك دور النقد عند تداول الوجبة في المطعم المعني، لا أكثر ولا أقل. أما النقد فيمكن استعماله في أية عملية شراء بدون تخصيص ولا تعيين مسبق.

وثيقا بالزمن، لأن عدم ثبات قيمة النقد يفقد ثقة الناس فيه ويخلق بالتالي اضطرابا في المعاملات.

الفرع الثالث: وظائف النقود

1. النقود كوسيط للتبادل: أو وسيلة للمدفوعات، تسمح للأفراد ببيع وشراء السلع والخدمات وتحديد معدلات تبادلها، مما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل وبالتالي زيادة الكفاءة الإنتاجية وكذا إمكانية توسيع نطاق السوق.
2. النقود كمقياس للقيمة أو وحدة للحساب: أي استعمال النقود يسمح بتحديد سعر معين لكل سلعة أو خدمة، أي عدد وحدات النقود التي تدفع في مبادلتها أي تمثل قيمتها.
3. النقود كمستودع للقيمة: فعند الاحتفاظ بأية كمية من النقود لفترة من الزمن، لغرض معين، إما أن يكون لشراء سلع وخدمات في المستقبل، أو يتوقع الحصول على فائدة وبالتالي يحقق المبلغ المخزون كمية من الربح، أو قد يستعمل لأغراض الحيطة والحذر مما سوف يحصل في المستقبل وفي كل هذه الحالات تعد النقود مخزنا للقيمة. ولكي تحقق النقود هذه الوظيفة فإنها يجب أن تتصف بالاستقرار النسبي في قيمتها أي الاحتفاظ بقوتها الشرائية.
4. النقود كأداة للمدفوعات الآجلة: أي لسداد قيمة الديون المستقبلية، ومما يقلل أهمية دور النقود في تأدية هذه الوظيفة هي التقلبات التي تطرأ على قيمتها.

المطلب الثاني: النظريات النقدية وعرض النقود

الفرع الأول: مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها

أولا: مكونات عرض النقود

1. **عرض النقد بالمعنى الضيق M1**: يقصد به النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إضافة إلى الودائع الجارية من النقود المصرفية.

ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية **M1=C+DD** ،

حيث أن: **M1** عرض النقد بالمعنى الضيق

C: النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي

DD: الودائع الجارية

ويُعتقد أن عرض النقد بالمعنى الضيق هو المناسب لتحديد عرض النقد، لأنه يشمل العملة في التداول والودائع تحت الطلب التي تستخدم في الإنفاق الفوري، أما الودائع لأجل والتوفير المملوكة من قبل الجمهور فهي ليست جزء من عرض النقد بسبب أنها ليست مقبولة للدفع إلا بعد تحويلها إلى عملة أو ودائع جارية[1].

2. **عرض النقد بالمعنى الواسع M2**: يضم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إضافة إلى الودائع الجارية وغير الجارية من النقود المصرفية، أي أنه يشمل **M1** مضافا إليه الودائع غير الجارية كالودائع الادخارية (أشباه النقود)[2].

---

[1]: هيل عجمي جميل الجنابي، "**عرض النقد في عمان والعوامل المؤثرة فيه للفترة 1979-2003**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد الثاني، ديسمبر 2007، جامعة آل البيت، ص 18.

[2]: سامر مظهر القرطجي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

ويمكن التعبير عنه من خلال المعادلة التالية **M2=M1+TD**

حيث أن: **M2** : هي عرض النقد بالمعنى الواسع

TD : الودائع الزمنية

3. **عرض النقد بالمعنى الأوسع M3**: شهدت بعض البلدان ظهور مؤسسات مالية وسيطة ابتكرت مشتقات مالية، واعتبر ذلك تطورا في المجال النقدي والمالي وتطورا بأسواقها المالية. لذلك تم ضم ودائع هذه المشتقات ذات الآجال الطويلة إلى مكونات العرض النقدي بالمعنى الأوسع **M3**. وتكون هذه النقود مودعة لدى تلك المؤسسات المالية الوسيطة.

M3=M2+DER

حيث أن: **DER** منتجات المشتقات المالية

ثانيا: مقابلات الكتلة النقدية

إن كمية النقد المتداولة تعتبر التزاما للمؤسسات المصدرة لها من بنك مركزي وبنوك تجارية، تجاه الوحدات الاقتصادية من مشروعات وعائلات. ولكن وضع هذه الأرصدة النقدية تحت تصرف هذه الوحدات (خلق النقد) لا يتم إلا بمقابل.

1. **الذهب**: يتكون الرصيد الذهبي من مجموع السبائك والقطع النقدية الذهبية لدى البنك المركزي. وهو إذن صافي العمليات التي أجريت على الذهب خلال السنة[1].

في الأصل، يستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد القانوني، ولكن نظرا لإهمال نظام قاعدة الذهب فقد تقلص هذا الدور إلى حد بعيد.

[1]: محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 65.

أما تحديد قيمة وحدة النقد بالذهب فلا تشكل سوى أساسا حسابيا يمكن استعماله خاصة في تحويل العملات بعضها مع البعض على المستوى الرسمي: أي تحديد سعر الصرف الرسمي، الذي كثيرا ما يختلف عن السعر السوقي.

ولكن للرصيد الذهبي دور في إعطاء الثقة في العملة المحلية، في إطار المعاملات الدولية. فقد يستعمل الذهب في التسويات الدولية، إذ عادة ما تلجأ الدولة إلى استعمال الذهب في المدفوعات الخارجية عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات أو أثناء الأزمات الاقتصادية، حيث تفقد الدول ثقتها في العملات الوطنية ممثلا بذلك قوة شرائية عالمية.

2. **العملات الأجنبية:** وبشكل خاص عملات الاحتياطي الدولي أو السيولة الدولية. ورصيد العملات الأجنبية المعتبر هو ما يوجد في طرف الأصول من ميزانية البنك المركزي فقط، ولا تؤخذ في الحسبان العمليات بين البنوك التجارية وزبائنها غير المقيمين.

أما مصدر هذه العملات، فيكون إما نتيجة لتصدير سلع وخدمات وطنية إلى الخارج، أو إثر توارد رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد في شكل استثمار أو قروض، وكذلك قبض فوائد رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج وعوائد اليد العاملة المهاجرة.

3. **القرض المقدم إلى الاقتصاد:** حتى يمكن ضمان سير الاقتصاد، ونمو نشاطه، تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض، على أساس المبالغ النقدية المودعة لديها، إلى زبائنها المنتجين والمستهلكين. وتقوم هذه البنوك بمنح هذه القروض نظرا لعدم كفاية وسائل الدفع السائلة الأخرى. فهذه القروض من شأنها إذن أن تزيد من كمية النقد المتداولة، وفي نفس الوقت نجد أن هذه القروض تغذي ودائع البنوك نفسها، مما يمكنها من منح قروض أكثر، وهكذا...فيقال إن القروض تخلق الودائع.

4. **القرض المقدم إلى الخزينة العمومية:** إذا لم تتمكن الخزينة من تغطية كل النفقات، فإنها تلجأ إلى البنك المركزي، كما تتوجه إلى البنوك التجارية وإلى الوحدات الاقتصادية (عائلات ومشروعات) لتزويدها بالموارد النقدية التي تحتاج إليها لسد العجز في ميزانية الدولة. وتشمل القروض المقدمة إلى الخزينة العمومية خاصة: التسبيقات المقدمة من طرف البنك المركزي، السندات التي تكتتبها المؤسسات المصرفية والمالية، السندات التي يكتتبها الجمهور. والنوعان الأولان هما اللذان يزيدان في الكتلة النقدية، أما الثالث فإنه يمول عن طريق الادخار.

الفرع الثاني: عرض النقود في إطار النظريات النقدية

تهدف النظرية النقدية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن، وعلى اختلاف المفاهيم و التفاسير لها، يُجمع الكثير أو معظم الاقتصاديين على أن جوهر ومحل النظرية هو تفسير التغير في كمية النقود وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار خاصة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى عامة. وكانت النظرية النقدية محل دراسة العديد من المدارس الاقتصادية، نحاول إيجازها قدر الإمكان فيما يلي:

الفرع الأول: عرض النقود في إطار المفهوم الكلاسيكي والنيوكلاسيكي

أولا: نظرية فيشر (معادلة التبادل)

هدفت نظرية كمية النقود لـ**فيشر** لتفسير ما يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقود من تغيرات في إطار تغيرات كمية (عرض) النقود.

وفي بداية مراحل التطور النظري لكمية النقود، اعتبر أن القوة الشرائية لوحدة النقد تعتمد على العلاقة بين كمية النقود وبين مقدار ما يمكن شراؤه بها من سلع. ويتمثل ذلك في معادلة التبادل التي وضعت علاقة واحدة ذات اتجاه واحد بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار. إذ حاول "**فيشر**" تفسير

المستوى العام للأسعار بالعلاقة بين إجمالي كمية عرض النقود **MV** والمقدار الكلي للإنفاق على السلع والخدمات، كما هو موضح في العلاقة التالية: **MV=PQ**.

حيث أن **M** : تمثل كمية النقود في التداول

V : سرعة دوران النقود من أجل إنجاز المعاملات

P : متوسط الأسعار لجميع المعاملات

T : الحجم العيني لجميع المعاملات

وخلصت النظرية الكمية إلى أنه في الأجل الطويل فإن مستوى الأسعار التوازني هو الذي يعكس تغير عرض النقود الاسمي **Ms** حيث **Q** و **V** لا تتأثر في الاقتصاد التوازني بتغيرات **Ms** [1].

شكل رقم (8): العلاقة الطردية بين الأسعار والمعروض النقدي

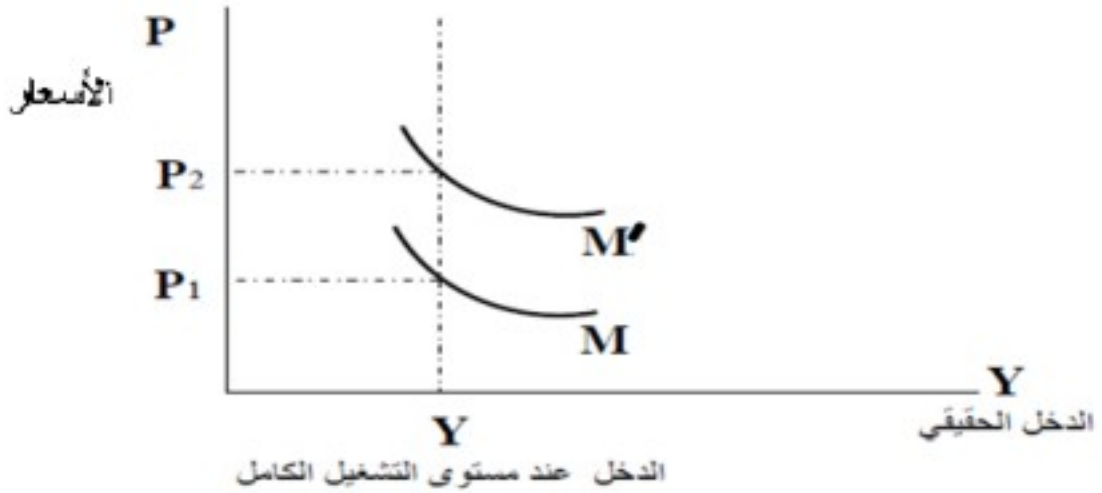

[1]: فرج بن داوي بن نجيب العنزي، " **أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية باستخدام تحليلات التكامل المشترك**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، سنة 2004، ص 19.

يبين الشكل السابق أن تغير كمية النقود المعروضة **M** إلى مستوى **M'** سوف يؤدي الى انتقال وارتفاع مستوى الأسعار من **P1** الى **P2** مع بقاء مستوى الدخل الحقيقي ثابتا (الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل) حسب افتراض الكلاسيك.

وبالتالي توضح نظرية فيشر أن السلطات النقدية تستطيع أن تؤثر فقط في الأجل القصير على كل من مستوى الدخل الوطني، ومستوى الأسعار عن طريق تحكمهما في كمية النقود زيادة أو نقصانا. أما في الأجل الطويل فلن تتغير إلا الأسعار بعيدا عن مستوياتها التوازنية.

ثانيا: نظرية الأرصدة النقدية أو معادلة كامبردج

تعد تطويرا لمعادلة التبادل لفيشر، قام بها في جامعة كامبردج مجموعة من الاقتصاديين أمثال "**مارشال**" و"**بيجو**". وقد ركزت هذه النظرية على مفهوم الطلب على النقود، وربطها للمستوى العام للأسعار بعرض النقود والطلب عليها وليس بكمية النقود فقط، كما اعتبرت للنقود وظيفة أخرى هي مخزن للقيمة.

ويمكن توضيح هذه الصياغة بالمعادلة التالية: **MV=PY**

حيث أن: **Y** : تمثل الوحدات الطبيعية للسلع والخدمات النهائية.

PY : تمثل الناتج القومي الاجمالي.

وكما في معادلة "**فيشر**" فإن صياغة "**مارشال**" افترضت ثبات كل من **V** و **Y** في المدى القصير، أي أن العلاقة تبقى قائمة بين **M** و **P** أي أن تغير كمية النقود في التداول سوف يؤدي إلى تغير الرقم القياسي لأسعار السلع والخدمات النهائية فقط.

الفرع الثاني: عرض النقود في إطار النظرية الكينزية

يتكون المعروض النقدي الكلي عند "كينز" من النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي والنقود المساعدة (ورقية ومعدنية)، بالإضافة إلى النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاديات المتطورة[1].

ويرى كينز، أن عرض النقود سيخفض سعر الفائدة وسيرفع الاستثمار وسيرفع الناتج الحقيقي من خلال الأثر المضاعف. ويعتقد الكينزيون أن التغيرات الموجبة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود.

الفرع الثالث: عرض النقود في إطار النظرية النقدية

أعطى أنصار السياسة النقدية، أهمية لعرض النقود كمفتاح للنمو الاقتصادي ومسبب للتضخم في البلد ويرون وجوب توفر السيولة اللازمة من المال في شكل مرونة كافية في عرض النقود لمواجهة وتأمين الحاجة اللازمة لتمويل الاستثمارات الجديدة، ولإيجاد فرص عمل جديدة.

ويرى **فريدمان**، أن عرض النقود هو المحدد الرئيس لمستويات الناتج والعمالة في الأجل القصير ومستوى الأسعار في الأجل الطويل. ويؤكد "**فريدمان**" أن سعر الفائدة ينخفض في البداية فقط، لأنه مع الزيادة في عرض النقود يزداد الطلب الكلي وبالتالي يزداد الدخل وبذلك يزداد المقدار الحقيقي للطلب على النقود ويزداد مستوى الأسعار ومن ثم ينخفض عرض النقود بقيمتها الحقيقية[2].

---

[1]: إكن لونيس، "**السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000_2009)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الموسم الجامعي 2010_2011، ص 24.

[2]: فرح بن ناوي العنزي، مرجع سابق، ص 20.

المبحث الثاني: عرض النقود في إطار السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أحد أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، وهي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير على العرض النقدي وأسعار الفائدة، والتي تؤثر بدورها على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية ومضاعف النقود

نحاول في هذا المطلب أن نعطي فكرة عن مفهوم كل من السياسة النقدية بصفة عامة وكذا مضاعف النقود.

الفرع الأول: السياسة النقدية، تعريف أهداف وأدوات

أولا: تعريف السياسة النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة.[1]

كما تعرّف بأنها مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود ومعدلات الفائدة وحجم الائتمان المصرفي، وذلك من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية، مثل دفع عجلة النمو الاقتصادي أو الحد من التضخم، وهذا باستخدام أدوات يمارسها البنك المركزي من أجل ذلك.[2]

---

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**"، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، سنة 2003، ص 90.

[2]: محمد راتول، صلاح الدين كروش، "**تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**)"، مقال في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66/ربيع 2014، ص88.

ثانيا: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية دوما إلى بلوغ الأهداف النهائية التي تسعى لها السياسة الاقتصادية العامة، وذلك نظرا لاعتبار تلك الأولى تمثل أداة أو وسيلة من الوسائل الظرفية للسياسة الاقتصادية في أي اقتصاد كان. وبلوغ تلك الأهداف النهائية لن يتأتّى إلا من خلال المرور بأهداف وسيطية تعتبر حلقة الوصل لتحقيق الأهداف النهائية، التي قد تختلف من دولة إلى أخرى لعدة اعتبارات.

وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم وتسيير العرض النقدي) ومعدلات الفائدة، قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام. وتسعى إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام، بشطريه الداخلي والخارجي.

فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار (محاربة التضخم)، تحقيق العمالة أو التشغيل الكامل وتحقيق النمو الاقتصادي. أما الشطر الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيراتها الأجنبية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري، المالي والرأسمالي. هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري التي عرفها الاقتصادي الانجليزي "**كالدور**".

شكل رقم 09: رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور

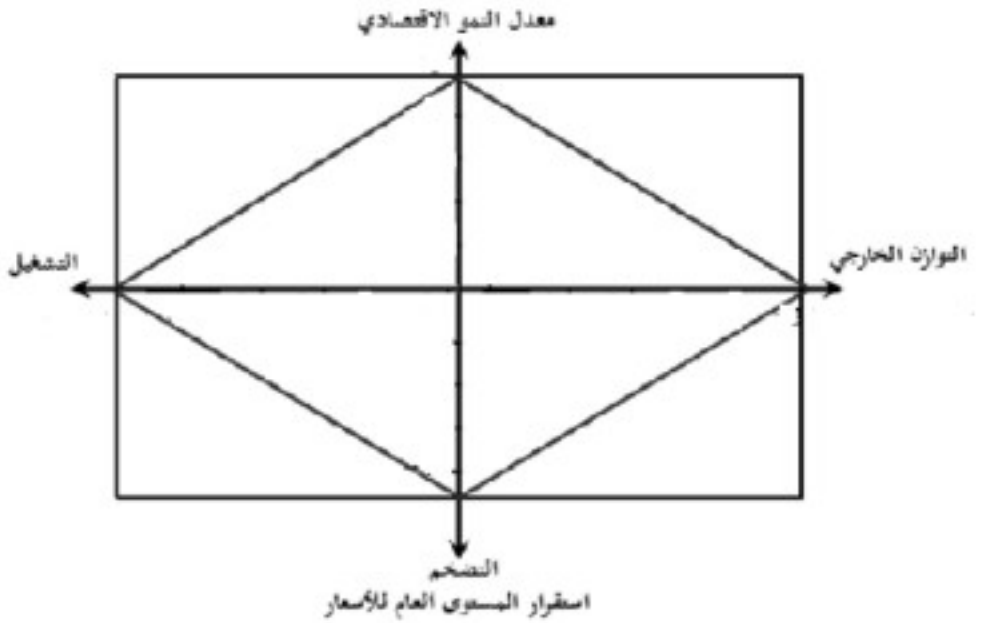

المصدر: محمد راتول، صلاح الدين كروش، "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010)"، مقال في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66/ربيع 2014، ص92.

أما الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية، فهي تعبر عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها و إدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، نجد منها: المجمعات النقدية، سعر الفائدة، وسعر الصرف.

ثالثا: أدوات السياسة النقدية

تتنوع أدوات السياسة النقدية التي يستطيع من خلالها البنك المركزي السيطرة والتأثير في عرض النقد ومعدل الفائدة وقابلية البنوك في منح الائتمان، وتصنف هذه الأدوات إلى أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

1) **الأدوات غير المباشرة**

1-1) **معدل إعادة الخصم:** هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات و أذونات خزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض مضمونة بمثل هذه الأوراق.

1-2) **عمليات السوق المفتوحة:** تعني إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية، وكذا السندات العمومية وأذونات الخزينة، رغبة منه في ضخ السيولة أو امتصاصها[1].

1-3) **الاحتياطي النقدي القانوني:** حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي، وترتفع هذه النسبة عندما يهدف إلى الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها.

2) **الأدوات المباشرة**

يستخدم هذا النوع من الأدوات للتحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية، أو تشجيع القروض قصيرة الأجل والحد من القروض طويلة الأجل، كما تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات، مما يتطلب علاجا خاصا باستخدام أدوات نوعية. وتستخدم كذلك هذه الأخيرة قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما. ونجد من أهمها[2]:

---

[1]: محمد راتول، صلاح الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص91.

[2]: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 80-81.

2-1) تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام. وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات.

2-2) النسبة الدنيا للسيولة: حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها مرتفعة السيولة، وذلك بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية.

2-3) الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة.

2-4) قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد التي تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك.

2-5) التأثير والإقناع الأدبي: هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

الفرع الثاني: تعريف مضاعف النقود

مضاعف النقود هو المقدار الذي يقيس الكمية التي يزيد بها عرض النقود عند زيادة الأساس النقدي بوحدة واحدة. أي هو الذي يفسر ما هو مبلغ النقود الموزع من طرف البنوك ابتداء من القاعدة النقدية التي يخلقها البنك المركزي[1]. ويعبر عنه بالعلاقة التالية[2]:

مضاعف النقود=1/ نسبة الاحتياطي الإلزامي

التغير في عرض النقد= المضاعف* المبلغ الأساسي

فهو يقيس مقدرة البنوك في خلق النقود والتأثير على حجمها داخل الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك خلال عملية خلق الودائع.

فإذا أودع شخص مبلغ معين في بنك، فإن البنك يستطيع اقراض هذا المبلغ إلى شخص آخر وتتوقف مقدرة البنك على الإقراض على نسبة الاحتياطي القانوني أو الإلزامي التي يقررها البنك المركزي، وهي نسبة من الودائع يجب أن يحتفظ بها البنك التجاري في خزانته أو لدى البنك المركزي، فإذا ارتفعت هذه النسبة قلت مقدرة البنوك على خلق الائتمان، أما إذا انخفضت هذه النسبة زادت مقدرة البنوك على منح الائتمان.

وإذا فرضنا أن الشخص الذي أخذ القرض من البنك سيقوم بإيداعه مرة أخرى بالبنك ، فسيقوم البنك بإقراضه مرة ثانية، وهكذا فإن المبلغ المودع للمرة الأولى قد أوجد قابلية للإقراض لدى البنك التجاري.

---

[1] : Patrick Artus, « **le multiplicateur monétaire : hier et aujourd'hui** », Flash économie, 23 février N°2007 72, p01.

[2]: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الثالثة، عمان-الأردن، دار وائل للنشر، 2009، ص 310، بتصرف.

المطلب الثاني: آلية تأثير عرض النقود من خلال السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية تلك السياسات التي ينفذها البنك المركزي كوكيل للحكومة، ويأتي في مقدمة اهتماماتها التأثير على حجم النقود المعروضة في المجتمع، باستخدام أدوات معينة. من أهمها:

الفرع الأول: عن طريق عمليات السوق المفتوحة

وهي من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق مالي متطور. وتقوم آلية عمل هذه الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعا أو مشتريا لسندات حكومية أو أوراق مالية.

فعند وجود حالة تضخم أو فجوة تضخمية في الاقتصاد، تسعى الحكومة إلى تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب وتقليل القدرة على الشراء، فيتدخل البنك المركزي لبيع سندات حكومية بأسعار فائدة مغرية تجعل من تكلفة الفرصة البديلة للاستهلاك عالية، مما يحفز الجمهور على شراء تلك السندات. وهنا تقل النقود في يد الأفراد وفي البنوك مما يقلل من حجم النقد من ناحية ويحد من آلية خلق النقود عبر آلية مضاعف عرض النقد المتداولة من ناحية أخرى. وتسمى هذه السياسة **بالانكماشية**[1].

من ناحية أخرى يقوم البنك المركزي بشراء سندات حكومية أو أوراق مالية بهدف حقن الاقتصاد بكميات نقدية تساعد على إدارة حركته وعجلة نموه، وذلك بشكل خاص في حالة وجود ركود اقتصادي أو فجوة ركودية، وتسمى هذه السياسة **بالتوسعية**.

[1]: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 305.

الفرع الثاني: عن طريق سعر إعادة الخصم

وهو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على أموال.

فعندما يهدف البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوة الركودية، يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي، مما يحفز البنوك على الاقتراض منه فتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الأفراد وخصوصا المؤسسات، ودفع عملية التنمية في البلاد، فانخفاض سعر الخصم هو مؤشر للبنوك التجارية لتخفيض أسعار الفائدة فيها أيضا لأن البنك يحصل على قروضه بأسعار منخفضة، إذن فبإمكانه أن يقرض بأسعار فائدة متدنية نسبيا. وهنا يزيد عرض النقد عبر آلية المضاعف وينتعش الاقتصاد.

وعند الحاجة إلى سياسة انكماشية لمكافحة التضخم، يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، أي أنه سيقرض البنوك بأسعار أعلى الآن، مما يقلل قابلية ورغبة البنوك في الاقتراض كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض الأمر الذي يقلل الطلب على النقود، ومن خلال آلية المضاعف يؤدي ذلك إلى تقليل حجم النقد في الاقتصاد بنسب مضاعفة ما يقلل القدرة الشرائية ويساعد على معالجة الفجوة التضخمية في الاقتصاد.

وقد أخذت فعالية سياسة سعر إعادة الخصم، التي تعد أقدم أساليب السياسة النقدية تاريخيا، مناقشات كثيرة في السنوات الأخيرة، إذ رأى البعض أن السياسات النقدية ليست في حاجة ماسة لها، وأنه يجب التخلي عنها كأداة من أدوات السياسة النقدية، وقد اتفق "**فريدمان**" مع هذا الرأي، ونادى باستبعاد

آلية سعر الخصم كأداة من أدوات التحكم النقدي، وإذا تم استخدامها فتستخدم فقط كأداة مساعدة مع عمليات السوق المفتوحة.[1]

ويرجعون السبب في ذلك إلى أن سياسة سعر الخصم تتأثر بالمناخ الإعلامي، فإذا لم يتوافق هدف التغيير في أسعار إعادة الخصم مع الأثر الإعلامي، فلن يتم تحقيق الهدف المسطر. كما أنها لا تحدث أثرها كاملا، إذا لم تحذو البنوك الأخرى حذو البنك المركزي فيما يضع من خطط، فإذا كانت الأموال متوافرة لدى البنوك الأخرى، ولم يكن لديها سبب قوي يدعوها إلى الحيطة والحذر، فإن رفع أو خفض سعر إعادة الخصم قد لا يؤتي ثماره.[2]

الفرع الثالث: عن طريق نسبة الاحتياطي الإلزامي

يقوم البنك المركزي عادة بفرض نسبة معينة تلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها. ويسمى ذلك بالاحتياطي القانوني. ويلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي بدون أن يحصل منها على أية فوائد، أي كوديعة تحت الطلب. تأتي آلية عمل هذه الأداة في سياق رغبة البنك المركزي في الحد من قدرة البنوك على خلق النقود أو توسعها فيه.

ففي حالة السياسة النقدية التوسعية، أين يزداد عرض النقود، يكون التوازن كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]: علي حمزة، **"فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، سنة 2001-2002، ص115.

[2]: نفس المرجع السابق، ص 116.

شكل رقم (10): أثر الزيادة في عرض النقود

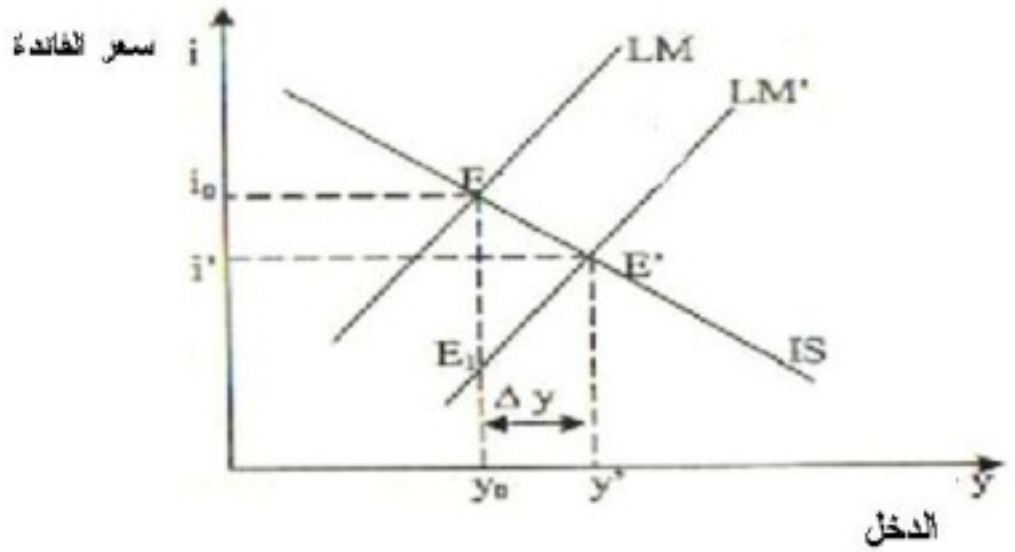

المصدر: تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 281.

نلاحظ من خلال الشكل السابق انتقال منحنى **LM** إلى اليمين **LM'**، أي سوف يكون التوازن الجديد عند النقطة **E'** مع سعر فائدة أقل ومستوى دخل توازني أكبر. حيث يزداد مستوى الإنتاج التوازني لزيادة المعروض النقدي الذي يقلل من سعر الفائدة، ومنه يزداد الإنفاق الاستثماري.

أما في حالة السياسة النقدية الانكماشية فيحدث عكس ما سبق، حيث ينخفض الإنتاج التوازني وتزداد أسعار الفائدة، وتكون نقطة التوازن عندئذ تقع أعلى وعلى يسار النقطة **E**.

خاتمة الفصل الثاني

لقد تطورت النقود، أشكالها، ووظائفها تماشيا مع تطور المجتمعات. كما مر تطور السياسة النقدية بدورها بعدة مراحل، ما جعل الكثير من الاقتصاديين يعتبرها كمفتاح للنمو الاقتصادي، خاصة من خلال التأثير على عرض النقود، باعتباره العنصر الرئيس المحدد للتمويلات اللازمة للاستثمارات الجديدة وإيجاد فرص عمل جديدة.

الفصل الثالث

الواردات في إطار التجارة الخارجية

مقدمة الفصل الثالث

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد، إذ لا يمكن أن تقوم دولة ما بممارسة مبادلاتها التجارية بمعزل عن الدول الأخرى كونها مضطرة إلى تصدير سلعها الفائضة عن احتياجاتها، واستيراد ما يلزمها من سلع من بقية دول العالم.

وبذلك تمثل التجارة الخارجية همزة وصل بين الدول باختلاف سياساتها وقوانينها. والواردات جزء من التجارة الخارجية حيث تعبر عن ما تطلبه الاقتصاديات المحلية من باقي الاقتصاد العالمي من سلع وخدمات.

نتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم كل من التجارة الخارجية والواردات وماهيتهما.

المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية

منذ بداية القرن السابع عشر، احتل موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية حيزا متميزا في الأدبيات الاقتصادية، فقد اهتم العديد من الاقتصاديين بالتجارة الخارجية للدولة، لذا أدرج مثلا كل من "**آدم سميث**" و"**دافيد ريكاردو**" وغيرهم أبوابا في مؤلفاتهم لمعالجة هذا الموضوع، إلى أن أصبحت تخصص له مؤلفات خاصة في عصرنا الحديث.

المطلب الأول: تعريف وأهمية التجارة الخارجية

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، في صوره الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات، الأفراد ورؤوس الأموال.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية بالغة، حيث أن من أهم مميزاتها أنها تمكن الدولة من الاستفادة من مزايا الدول الأخرى، كما أنها تعد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع سواء كان متقدما أو ناميا، فهي تقوم بربط الدول مع بعضها البعض وتساهم في توسيع القدرة التسويقية وتساعد على رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الانتاجية بشكل عام.

كما يمكن القول أن التجارة الخارجية هي الوسيلة الأساسية التي تلجأ إليها الدول المختلفة من أجل رفع رصيدها من العملات الصعبة، فارتفاع مستوى الصادرات عن مستوى الواردات ينتج عنه الحصول على فائض من الموارد المالية المتاحة التي يمكن استغلالها في مشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي تشغيل الطاقات العاملة المعطلة وزيادة الدخل الوطني، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة وإيجابية على المستوى

المعيشي والقدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي إنعاش الدورة الاقتصادية. فهي إذن تلعب دورا في الخروج من الفقر بالنسبة للدول المتخلفة.

أضف إلى ذلك أن عملية استيراد منتجات أو خدمات معينة – يكلف إنتاجها محليا مبالغ كبيرة جدا– يسمح إذن باقتصاد هذه التكاليف والحصول عليها بتكلفة أقل.

المطلب الثاني: السياسة التجارية وأهم نظريات التجارة الخارجية

نلقي في هذا المطلب نظرة على كل من السياسة التجارية وأدواتها، وكذا أهم النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية.

الفرع الأول: ماهية السياسة التجارية

أولا: تعريف السياسة التجارية

تعرف السياسة التجارية على أنها " مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية، لتعظيم العائد وكذا لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي، ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة "[1].

وتنقسم السياسات التجارية لكل دولة، إلى ثلاثة أنواع رئيسية وذلك حسب نطاق تطبيقها، وهي كالأتي:[2]

- **سياسات التجارة الخارجية الوطنية:** وتتمثل في السياسات التي تتخذها الدولة بمقرها للتأثير على تجارتها الخارجية.

---

[1]: عبد المطلب عبد الحميد ، "**السياسات الاقتصادية، ج2**"، الطبعة الأولى، القاهرة، سنة 2003، ص124.

[2]: عطا الله بن الطيرش، "**أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، سنة 2011/2010، ص-ص 04-05.

- **سياسات التجارة الخارجية الإقليمية:** وتتمثل في السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول، وذلك بغرض تحقيق مصالح تجارية واقتصادية مشتركة، مثل: السياسات المتخذة في إطار الاتفاقيات الثنائية، التكتلات الاقتصادية الاقليمية كمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وغيرها...
- **سياسات التجارة الخارجية الدولية:** وهي السياسات التي تتخذ في إطار منظومة عالمية، وذلك بغية تنظيم التبادل التجاري العالمي، وأشهر هذه المنظومات على الاطلاق هي اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ثانيا: أدوات السياسة التجارية

إن تحقيق أهداف السياسات التجارية يتطلب مجموعة من الإجراءات أو الأدوات، تستخدمها الدولة للتأثير على حركة التجارة الخارجية، أو الحجم المتاح من الصرف الأجنبي. نتناول هذه الأدوات كما يلي:

1. **الوسائل السعرية:** تؤثر هذه الوسائل في التبادل التجاري الدولي، عن طريق التأثير المباشر في أسعار الواردات والصادرات. وتتضمن: الرسوم الجمركية، إعانات التصدير، الإغراق، تخفيض سعر الصرف والرقابة عليه.
2. **الوسائل الكمية:** قد تلجأ بعض الدول تقييد تجارتها الخارجية إلى أسلوب كمي مباشر، يتمثل في نظام الحصص، وتراخيص الاستيراد.
3. **الوسائل التنظيمية:** وهي تتعلق بالهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية، ولعل أهم ما يمكن التطرق إليه بهذا الصدد هو ما يلي: المعاهدات والاتفاقيات التجارية، التكتلات الاقتصادية.
4. **الإجراءات الإدارية:** ويقصد بها جميع الوسائل التي ترمي إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية وتضع عقبات جديدة في سبيل الاستيراد من الخارج بهدف حماية السوق الوطنية.[1]

[1]: حمشة عبد المجيد، "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013/2012، ص 26.

الفرع الثاني: أهم نظريات التجارة الخارجية

لقد عم القرنين 16م و17م "**المذهب التجاري أو الماركنتيلي**" إذ يعتقد أتباع هذا المذهب أنّ ثروة الأمة تقاس بما لديها من الذهب والفضّة، ومن أجل زيادتهما يكون الاتجاه نحو التبادل التجاري مع الدول الأخرى، فيكون السعي لزيادة الصادرات وتقليل الواردات، وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، ومنه تدفق للمعادن النفيسة.

ونظرا لما صاحب هذه النظرية من مساوئ ظهر مذهب اقتصادي جديد هو "**المذهب الطبيعي أو الفيزيوقراطي**" حيث انكب رواده من أمثال" فرانسوا كيناي"، على الاهتمام بالتجارة الداخلية والأنشطة الإنتاجية خاصة الزراعية منها، والتي تخدم الاقتصاد المحلي، عوض التركيز على القطاع الخارجي فقط كما فعل التجاريون.

أولا: النظريات الكلاسيكية

1. نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث)

لقد عرف "سميث" ثروة الأمم على أنها انعكاس لقدرتها الانتاجية، وأن ظروف الحرية الاقتصادية هي الأكثر ملائمة لزيادة الطاقة الإنتاجية. وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي[1]. وأساس دعوى "آدم سميث" للتخصص وتقسيم العمل الدوليين، هو أن الانتاج من سلعة معينة فى دولة ما إذا تمتعت بميزة مطلقة أي نفقة مطلقة أقل (مقدرة بساعات العمل)، فإن هذا كاف لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة والدول الأخرى التي تتمتع بميزات مطلقة أخرى أو نفقة مطلقة أقل فى إنتاج سلع أخرى، فيحدث التبادل بينهما.

[1]: مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، "**أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص53.

2. نظرية النفقات النسبية (دافيد ريكاردو)

طبقا لهذه النظرية، فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة، ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا (مقدرة بساعات العمل)، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها.

3. نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل)

وفقا لهذه النظرية، الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى. ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية. [1]

ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية

1. نظرية نسب عناصر الإنتاج لهكتشر وأوهلين

شخصت نظرية "هكتشر –أوهلين" السبب في اختلاف الأسعار النسبية للسلع والمزايا النسبية في كل من الدولتين، وأوضحت أثر التجارة الدولية على مكاسب عوامل الإنتاج في كل من الدولتين المتعاملتين[2].

ووفقا لهذه النظرية، ستقوم الدولة بتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها الاستخدام المكثف لعامل الإنتاج المتوافر نسبيا فيها، وتستورد السلعة التي يتطلب إنتاجها الاستخدام المكثف لعامل الإنتاج النادر نسبيا فيها.

2. لغز ليونتييف

حاول "ليونتيف" اختبار صحة نظرية "هيكشر– أولين"، حيث قام بتحليل تجارة الو.م.أ. (صادرات، واردات)، ففي بداية الأمر كان يعتقد "ليونتيف" بأن الو.م.أ باعتبارها بلدا غنيا من حيث الوفرة الرأسمالية سيصدر السلع ذات الكثافة الرأسمالية، ولكن أسفرت نتائج البحث عكس ما كان يتوقعه "ليونتيف"، إذ أقرت

---

[1]: مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2]: سامي خليل، **الاقتصاد الدولي** "، الجزء الأول، نظرية التجارة الدولية، دار النهضة العربية القاهرة، 2001، ص 189.

أن أغلب الصادرات الأمريكية هي من السلع ذات الكثافة العمالية، وأغلب وارداتها تمثلت في السلع ذات الكثافة الرأسمالية.

وأرجع "ليونتيف" ذلك إلى كون العامل الأمريكي يتميز بكفاءة عالية تفوق أي عامل آخر، فكفاءته تكافئ كفاءة ثلاثة عمال آخرين من قطر آخر، إضافة إلى عامل قوة التنظيم الإداري للمؤسسات الأمريكية وحرصها على الانضباط والتركيز في العمل واعتمادها نظام الترقية والتحفيز والتشجيع واللامركزية في اتخاذ القرار.

ثالثا: النظريات الحديثة

1. نظرية ليندر للتجارة الخارجية

يرى ليندر أنه من الخطأ افتراض أن التجارة الخارجية تقوم بين دول متجانسة، فهناك دول يمتاز اقتصادها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد في حالة تغير هيكل الأسعار وفرص التجارة، في حين تكون اقتصاديات دول أخرى غير قادرة على ذلك، لذا فإن قيام التجارة الخارجية وما يتبعها من تغير في هيكل الأثمان النسبية لشتى أنواع السلع يفضي إلى نتائج مختلفة لكلتا أصناف الدول.[1]

وبالتالي فإن "ليندر" قد وضع مفهوم " كثافة التجارة " لكي يقيس حجم التجارة بين السلع، إذ يرى أن التجارة بين الدول تكون أكثر كثافة إذا كان هيكل الطلب بين البلدين متشابه رغم وجود عوائق أخرى في تحديد هيكل الطلب كاللغة والدين...الخ[2].

يقول "ليندر" أن كثافة التجارة الخارجية لمنتوج ما تأتي من طلبه القوي، وبالتالي إنتاجه في السوق المحلية فالسوق الخارجي هو امتداد للسوق الوطني.

---

[1]: جودة عبد الخالق، "**الاقتصاد الدولي: من مزايا نسبية إلى التبادل المتكافئ**"، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، 1992، ص 58، بتصرف.

[2]: شنيني سمير، "**التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية 2006/2005، ص21.

2. نموذج دورة المنتج لفرنون

أظهر فرنون أن هيكل المبادلات الدولية يتغير بتغير مراحل حياة المنتج، وهي ثلاث:

مرحلة الانطلاق أو الإنتاج الجديد، مرحلة النمو والانتشار في دول العالم، مرحلة النضج والنمطية الشديدة.

3. نموذج الفجوة التكنولوجية لبوسنر

يقوم على أساس أن الاختلاف في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يؤثر على هيكل التجارة الخارجية، فالأولى تحصل على ميزات نسبية مكتسبة بالشكل الذي يجعلها تتفوق على الثانية، مما يتيح لها أن تقود التجارة لصالحها.

إذ توجد فجوتان:

- **فجوة الطلب:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدول المقلدة وخلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاجه وتصديره.
- **فجوة التقليد:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة وظهوره في الدول النامية، حيث تشارك في الإنتاج.

المبحث الثاني: ماهية الواردات

تعتبر الواردات جزاءا هاما للاقتصاد المحلي لأي دولة، حيث تحصل من خلالها على السلع والخدمات التي لا تتمكن من إنتاجها وعرضها بميزة نسبية أفضل من دول أخرى. وسنتعرض في هذا المطلب إلى إعطاء خلفية لنظرية الواردات باستعراض نماذج ومنهجية والعوامل المحددة للطلب عليها.

المطلب الأول: مدخل إلى الواردات

الفرع الأول: تعريف الواردات

يقصد بالواردات كافة السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة أو المقيمين بها من الدول الأخرى، مقابل سلع وخدمات، أو مقابل ذهب، أو عملات أجنبية تلقى قبولا دوليا تدفعها الدولة أو المقيمين بها، أو مقابل تعويضات ومنح معينة. وتكون الواردات مسعرة بالقيمة **CAF*** (Coût Assurance Fret)

وتمثل الواردات إنفاقا محليا على السلع والخدمات المنتجة في الخارج، وتعتبر تسربا من تيار الإنفاق الكلي لذا تصنف ضمن عوامل التسرب، حيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقه على السلع والخدمات الأجنبية، الأمر الذي يضعف من الإنفاق الداخلي الكلي.

الفرع الثاني: دالـة الواردات

رغم اختلاف نماذج محددات الطلب على الواردات في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن متغيري الدخل والأسعار يعتبران محددين رئيسيين في دوال الطلب على الواردات، حيث تأخذ دالة الطلب على الواردات الكلية في النموذج التقليدي الصيغة التالية:

$$M_t = f\left(y_t, P_t^m, P_t^d\right) \quad \text{.....(1)}$$

*: ويقصد بها قيمة السلعة عند وصولها إلى نقطة العبور للبلد المستورد فهي لا تتضمن تكاليف التأمين والشحن على الناقلة حتى نقطة التفريغ داخل البلد.

حـيث:

$\mathbf{M_t}$: الطلب على الواردات الكلية في السنة (t).

$\mathbf{Y_t}$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة (t) .

$\mathbf{P_t^m}$: أسعار الواردات في السنة (t).

$\mathbf{P_t^d}$: أسعار السلع المنتجة محليا في السنة (t).

وتفيد هذه المعادلة أن التغيرات في قيمة الواردات الكلية تفسرها تغيرات الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الواردات وأسعار السلع المنتجة محليا[1].

كما يمكن كتابة دالة الطلب على الواردات بمتغيرين فقط هما الدخل والأسعار النسبية، على الشكل التالي:

$$M_t = f\left(Y_t \ , \ {P_t^m}/{P_t^d}\right) \text{.....(2)}$$

وتعتبر هذه الصياغة أكثر استخداما في الدراسات التطبيقية التي تناولت محددات الطلب على الواردات في مختلف الدول، فبمتغيرين في الدالة يصبح من السهل معرفة التغير الذي يحدث في الأسعار النسبية وذلك بعد تثبيت الدخل. فحسب نظرية الطلب، نلاحظ أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها بينما ارتفاع الأسعار المحلية يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الواردات، وبالتالي فإنه من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين أسعار الواردات، كنسبة إلى الأسعار المحلية، والطلب الحقيقي على الواردات.

كما يمكن إضافة متغيرات تفسيرية أخرى إلى جانب الدخل والأسعار النسبية كمحددات للطلب على الواردات، حيث تأخذ دالة الطلب على الواردات الصيغة التالية:

$$M_t = f(Y_t, P_t, Z_t, U_t) \text{.....(3)}$$

---

[1]: إيمان كروشة، "**محددات دالة الطلب على الواردات: دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم، السنة الجامعية 2010/2009، ص 10.

باعتبار أن: (Z_t) هي المحددات التفسيرية الإضافية، و (U_t) يعبر عن حد الخطأ للقياس والتحديد. وتختلف طبيعة هذه المتغيرات حسب منهج الدراسة والدوال محل الدراسة، ومن بين هذه المحددات التفسيرية الإضافية (Z_t) : حصيلة الصادرات، عدد السكان، حجم التمويل وموجودات الدولة من النقد الأجنبي، معدل الحماية، معدل التضخم ومعدل سعر الصرف.

كما قد يعبر عن دالة الواردات بالنموذج البسيط بين الواردات والدخل الوطني، وهي علاقة طردية، بمعنى إذا زاد الدخل تزداد الواردات[1]. وذلك حسب المعادلة التالية : $M= M0+my$

حيث : **M** : تمثل الواردات

M0 : الواردات المستقلة عن الدخل، وهي الحد الأدنى من الإنفاق على الواردات الذي لا بد أن يتم حتى إذا كان الدخل معدوما (عن طريق قروض، معونات خارجية أو احتياطي الصرف الأجنبي)

m : الميل الحدي للاستيراد،

Y: الدخل الوطني

- **الميل الحدي للاستيراد:** هو نسبة ما قد يخصصه الأفراد من الزيادة الحاصلة في دخولهم للاستيراد أي هو النسبة بين التغير الحاصل في الاستيراد نتيجة للتغير في الدخل. وهو يعرف بالمعادلة التالية: $m=dM/dY$

[1] عمر صخري، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، طبعة 2005، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 131.

الفرع الثالث: مناهج دراسة الطلب على الواردات

الواردات هي عبارة عن سلع أجنبية، وبالتالي يكون دخولها إلى الاقتصاد الوطني عن طريق الطلب عليها. وتتمثل مناهج الطلب على الواردات أساسا في:[1]

1. **منهج البديل غير التام:** حسب هذا المنهج تعتبر السلعة المستوردة بديل غير تام للسلعة المنتجة محليا، إذ يتميز الطلب على السلعة المستوردة في هذا المنهج بأنه مستقل، أي أنها تطلب لذاتها، ذلك ما يبين أن الطلب على الواردات في هذا المنهج هو ناتج لتعظيم منفعة المستهلك أو المنتج.
2. **منهج فائض الطلب:** أدت الاختلافات في موازين مدفوعات الدول المتخلفة إلى الاهتمام بدراسة محددات حركة الواردات على أساس أن الطلب على الواردات مرتبط بالضغط على الموارد المحلية وهذا ما جعل السعر والدخل كمحددات طبقا للنظرية الكلاسيكية ليسا كافيين، حيث أن هناك متغيرا مرتبطا بما يسمى بفائض الطلب يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، ويعتبر منهج فائض الطلب أنه إذا كانت السلع المستوردة بدائل تامة للسلع المنتجة محليا، فإن الواردات تمثل في هذه الحالة فائض الطلب الكلي على العرض الكلي، وبالتالي فإن دالة الواردات تصبح كما يلي:

$$M=Qd\ Qs$$

حيث : **M** : الواردات؛

Qd :الطلب المحلي؛

QS: العرض المحلي.

فالواردات في هذا المنهج تطلب لسد الفجوة مابين العرض المحلي والطلب المحلي.

[1]: إيمان كروشة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 14-17، بتصرف.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الواردات

وهي مجموعة العوامل التي يمكن أن تحدث تغيير في حجم أو هيكل الواردات خلال فترة زمنية معينة، وهي كما يلي:

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على إجمالي الكمية المطلوبة من الواردات، وتشمل كلا من الدخل، الأسعار، سعر الصرف، الصادرات، واحتياطات الصرف الأجنبي.

1. **الدخل:** يعتبر من أهم العوامل المحددة للطلب على الواردات، وذلك وفقا للنظرية التقليدية التي تبين أن حجم الواردات دالة لكل من الدخل الحقيقي وأسعار الواردات كنسبة إلى أسعار السلع المنتجة محليا أو ما يصطلح عليه بالأسعار النسبية، كما هو مبين في الدالة التالية:

$$M=(p_m/p_y \ , \ y/p_y)$$

بحيث M: تمثل حجم الواردات

P_m: أسعار الواردات،

P_y: أسعار السلع المنتجة محليا،

Y: الدخل النقدي المحلي

كما يمكن أن تأخذ دالة الواردات بالنسبة للدخل دالة خطية، يمكن صياغتها على شكل المعادلة التالية:

$$M=M0 +my$$

يمثل m الميل الحدي للاستيراد، والذي يتمثل في مقدار التغير في الواردات الحقيقية الناتج عن تغير الدخل بمقدار وحدة واحدة أي $m= \Delta m/ \Delta y$

وبالتالي فإن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الطلب على الواردات، وتعليل ذلك أن الفرضية التقليدية لدالة الطلب على الواردات مبنية على أسس النظرية الجزئية، وبالتحديد نظرية طلب المستهلك

القائمة على المنفعة، ويشكل مجموع طلب الأفراد على الواردات إجمالي الطلب على الواردات في الاقتصاد. بمعنى آخر تتحقق هذه العلاقة إذا كانت الواردات تعتبر مثل أي سلعة في دالة طلب المستهلك أو لم يكن هناك إنتاج بديل محلي للسلعة، وفي هذه الحالة تصبح دالة الطلب على الواردات هي دالة الطلب على السلعة نفسها.

وعلى خلاف ذلك، قد تكون العلاقة بين نمو الدخل والطلب على الواردات عكسية إذا كان هناك سلع محلية بديلة نسبية للسلع المستوردة.

2. **الأسعار**: تعتبر أسعار السلع من أهم محددات حركة الواردات، إذ أن الطلب بشكل عام هو العلاقة ما بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها، حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، و يرجع الاقتصاديين ذلك إلى ثلاثة أسباب هي:[1]

أ) **أثر الإحلال** في الاستهلاك أي انتقال الطلب على البدائل المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الواردات؛

ب) **أثر الدخل** أي ارتفاع أسعار الواردات يقود إلى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض الواردات؛

ت) **أثر الإنتاج** حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي، الأمر الذي يقود إلى انخفاض إجمالي الواردات.

3. **الصادرات**: يمكن القول أن الصادرات تمارس تأثيرها على الواردات من جانبين، أولهما أن عائدات الصادرات من العملة الصعبة تستخدم عادة في تكوين احتياطات تستخدم للإنفاق على الواردات وبالتالي فإن زيادة الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة القوة الاستيرادية، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة الواردات.

[1]: جار النبي بابو جار النبي، **"محددات الطلب على الواردات في إطار نماذج المعادلات الآنية"**، العدد السابع، يونيو 2013، مجلة جامعة بخت الرضا، السودان، ص 4.

نبين في الجدول التالي، كيف سمحت زيادة الصادرات لبعض الدول، بزيادة ملحوظة في وارداتها:

جدول رقم 1: الصادرات والواردات العربية الإجمالية للفترة (2001-2005) الوحدة: مليون دولار

		السنوات	الصادرات الإجمالية	الواردات الإجمالية
دول الاتحاد الأوربي		2007	7551.0	7840.0
		2008	8247.6	8602.5
		2009	6787.2	7016.1
		2010	8984.6	9215.2
بعض الدول العربية	المغرب	2007	12282	31219
		2008	18915	40628
		2009	13461	32394
		2010	16610	35139
	مصر	2007	16168	27033
		2008	26233	52772
		2009	27259	44655
		2010	27259	52815

الوحدة: مليار أورو

الوحدة: مليون دولار

المصدر: * صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2013، ص17.

*European commission, « European Union trade in the world », p3,4.

أما من جانب أخر، فإن الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج إلى مواد خام وسيطية قد لا تكون متوفرة محليا الأمر الذي يستدعي استيرادها، وبالتالي فإن زيادة الصناعات التصديرية يلزم زيادة الواردات من السلع الوسيطية والمواد الأولية.

4. **سعر الصرف:** يؤثر سعر الصرف الحقيقي عكسيا على الطلب على الواردات، حيث كلما ارتفعت أسعار الواردات مقارنة بالأسعار المحلية لبدائل الواردات ينخفض الطلب على الواردات، وبالتالي تنخفض قيمتها الكلية. وعليه فإن القيمة الخارجية للعملة المحلية تؤثر تأثيرا عكسيا على السعر النسبي للواردات، بحيث إذا انخفضت القيمة الخارجية للعملة المحلية تظهر الواردات أغلى نسبيا بالنسبة للمستهلك المحلي مما يؤدي إلى تخفيض كميتها.
5. **احتياطيات الصرف الأجنبي:** تعتبر احتياطيات الصرف الأجنبي في الدول النامية من أهم مصادر تمويل الواردات، خاصة إذا كان الحد الأدنى من الواردات الضرورية يمثل حيزا كبيرا من إجمالي الواردات، بحيث يشمل أساسا السلع الغذائية والاستهلاكية الهامة التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي أو ينتجها بكميات قليلة بالإضافة إلى السلع التي تحتاج إليها الدولة لتنفيذ خطط الإنتاج وبرامج الاستثمار، فإذا تعرضت أسعار الواردات لأي ارتفاع في السوق العالمي ستوجد في المقابل كمية من الاحتياطات الدولية اللازمة لمواجهة هذا العجز ولحماية سعر الصرف للعملة المحلية.
6. **الذوق المحلي:** يعتبر الذوق المحلي من العوامل الأساسية المؤثرة على الطلب المحلي على الواردات. وتمارس وسائل الإعلام الخارجية دورا كبيرا في التأثير عليه، حيث يعتبر هذا العامل من بين أسباب تغير النمط الاستهلاكي لدى الدول النامية مما يؤدي إلى التأثير على حجم الواردات.

الفرع الثاني: العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للواردات

توجد مجموعة من العوامل تؤثر في التركيب السلعي للواردات وهي كالتالي:

1. **التنمية الاقتصادية:** تهدف الدول النامية من عملية التنمية إلى تحقيق مستويات أفضل من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، حيث تركز في ذلك على إعطاء أهمية كبيرة للقطاع الصناعي باعتباره أكثر ديناميكية في توليد الدخل وإحداث تغيير في نوعية وعدد السلع المنتجة، معتمدة على العالم الخارجي لتنفيذ البرامج التنموية، وذلك بسبب انعدام قاعدة صناعية لديها، وبالتالي يزداد الإنفاق على الواردات من هذه السلع الاستثمارية.

يوضح الجدول الموالي الإنفاق الكبير على الآلات والمصنوعات من طرف الدول العربية خلال الفترة 2009 و2012 .

جدول رقم 2: الهيكل السلعي للواردات العربية خلال الفترة 2009-2012

الواردات العربية %				
2012	2011	2010	2009	
9,8	10,1	9,6	7,1	المواد الكيمياوية
10,5	19,3	16,3	19	مصنوعات أساسية
29,3	28	31,2	26	الآلات ومعدات النقل
7,2	6,6	8,2	8,5	مصنوعات أخرى
62,8	**64**	**65,3**	**60,6**	**المصنوعات**
1,2	**3,5**	**3,1**	**7,6**	**سلع غير مصنفة**
16,1	**13,8**	**13,6**	**15,8**	**الوقود والمعادن**
19,9	**18,7**	**18**	**16**	**السلع الزراعية**
100	100	100	100	

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2009-2012.

2. **السياسات التجارية:** تتأثر الواردات بشكل مباشر بطبيعة السياسات التجارية التي تنتهجها الدولة من خلال التعريفات الجمركية والقيود الأخرى مثل نظام الحصص والتراخيص، فقد يؤدي هيكل الحماية الجمركية المتحيز اتجاه سلع محلية معينة إلى انخفاض الواردات من تلك السلع، بعد ارتفاع أسعارها مقابل نظيرتها المحلية وانخفاض الطلب عليها.

وعليه فإن التعريفات الجمركية في هذه الحالة هي عامل من عوامل رفع قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة في السوق المحلية، فهي تحد من الإنفاق على السلع الخارجية، أما إذا التزمت الدولة بتخفيض التعريفة الجمركية على سلع معينة، فسيؤدي هذا إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع.

3. **سياسات توزيع الدخل** : تؤثر طريقة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع في الطلب على الواردات، فإذا تم توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ذات الدخل المحدود، فإن الواردات من السلع الغذائية والاستهلاكية سترتفع بشكل ما مقارنة مع باقي الواردات، أما اذا كانت سياسات توزيع الدخول لصالح فئة مرتفعي الدخول، فسيقل الطلب على الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطية مقابل ارتفاع الواردات من سلع الرفاهية. ومنه فإن سلوك وأذواق الأفراد في الطلب على سلع الواردات تتغير بتغير توزيع الدخل.

4. **التغيرات الديموغرافية:** يعتبر النمو السكاني من أهم العوامل التي تحدد البنية السلعية للتجارة الخارجية، إذ يقابل ارتفاع معدلات النمو السكاني ارتفاع في نسبة الطلب على السلع الاستهلاكية خاصة إذا كان نمو هذه المعدلات راجع أساسا إلى زيادة نسبة الأفراد الصغار والكبار سنا، مما يؤدي إلى خلق فئة مستهلكة غير منتجة، ومع محدودية الإمكانيات المحلية في عرض كمية الإنتاج اللازمة لتغطية هذه الزيادة، تلجأ الدولة لإشباع هذا الفائض عن طريق الاستيراد.

5. **توقعات الأسعار:** إذا توقع الأفراد حدوث ارتفاع في الأسعار فسيؤدي هذا إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة في الوقت الحاضر خاصة إذا كانت قابلة للتخزين، أما إذا توقعوا حدوث انخفاض في الأسعار، فإن هذا يحفزهم على تأجيل مشترياتهم للمستقبل.

وعليه فإن التوقعات المستقبلية تؤثر على استهلاك الفرد للسلع المستوردة وبالتالي تؤثر على الطلب الكلي للواردات.

الفرع الثالث: العوامل التي تؤثر في التوزيع الجغرافي للواردات

يوجد مجموعة من العوامل التي تساهم في التأثير على التوزيع الجغرافي للواردات وهي كالتالي:

1. **التكتلات الاقتصادية:** تعبر التكتلات الاقتصادية عن تجمع العديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك. ومن مزايا هذه التكتلات للدول الأعضاء هو الاستفادة من حرية التجارة بحرية انتقال السلع بين هذه الدول بالإضافة إلى حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال. كما يمكن لهذه الدول أن تنسق فيما بينها سياسات تجارية مشتركة مع الخارج وذلك بتطبيق تعريفة جمركية موحدة على السلع التي تستورد من العالم الخارجي للمنطقة، وبذلك فإن تعامل أي دولة مع هذه المجموعات الاقتصادية سيؤدي بالضرورة إلى زيادة التبادل التجاري معها.

فقد تم على سبيل المثال إعداد دراسات قامت بتحليل حجم التجارة البينية في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 1993 إلى 2004، لمقارنة حركة التبادل التجاري بين دول المجلس قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي. فوجد ارتفاع كبير في حجم التجارة البينية في دول المجلس بعد قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير عام 2003. إذ ارتفع إجمالي حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من حوالي 10 بليون دولار في عام 1993م إلى حوالي 15 بليون دولار عام 2002م، أي بزيادة 50% خلال السنوات العشر، وبمعدل نمو سنوي قدره 4.6% . أما بعد قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير من عام 2003 ، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري البيني بمعدل نمو سنوي بلغ 18% خلال الفترة من 2003 ـ 2012 [1].

2. **العادات والأنماط الشرائية:** يتعلق هذا العامل بخصائص كل شعب وعاداته وطقوسه الدينية والوطنية فكثيرا ما يكون السبب وراء التوزيع الجغرافي لواردات دولة معينة هو مجرد الإبقاء على التقاليد في استيراد سلعة معينة من مصدر جغرافي معين، فهناك شعوب تكثر من اقتناء منتجات

[1]: "تأثير الاتحاد الجمركي على حجم التجارة البينية"، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، http://www.gcc sg.org

محددة في حين تفضل شعوب أخرى منتجات مغايرة، وبذلك فإن العادات الاستهلاكية ستؤثر دون شك على تركيبة الهيكل الجغرافي للواردات. فمثلا إذا تعود المستهلكون على سيارات يابانية مقارنة بالسيارات الأوروبية فستكون الأهمية النسبية في التوزيع الجغرافي لواردات هذه الدولة مرتفعة بالنسبة لليابان مقارنة مع مجموعة الدول الأوربية.

كما لا تستورد الشعوب الإسلامية، على سبيل المثال، إلا اللحوم التي تكون مذبوحة على الطريقة الإسلامية وبذلك فإن استيراد هذا النوع من السلع سيؤثر حتما على التوزيع الجغرافي لهذه الدول.

3. **طبيعة النظام الاقتصادي:** تعتبر طبيعة النظام الاقتصادي المتداول من العوامل التي تغير في هيكل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، بحيث إذا كانت الدولة تتبع نظام التخطيط المركزي في سياساتها الاقتصادية فسيترتب على ذلك توجهها في معاملاتها التجارية إلى الدول التي لها نفس النظام الاقتصادي كدول أوربا الشرقية، بينما إذا كانت تتبع نظام السوق المفتوح فستتوجه نحو الدول التي تسري على مبادئ الاقتصاد الحر كدول أوربا الغربية والولايات المتحدة.
4. **سعر السلعة وتكاليف النقل:** يعتبر سعر السلعة وتكاليف النقل من العوامل الهامة في تحديد هيكل التوزيع الجغرافي للواردات، فالدول التي تتميز بتكاليف نقل أرخص تتمكن من تصدير سلعها إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل، وتشمل تكاليف النقل كل من مصاريف الشحن وتكاليف التحميل والتفريغ بالإضافة إلى أقساط التأمين، فلا شك أن تتجه الدولة المستوردة للحصول على ما تحتاجه من سلع إلى المصادر التي تجد فيها منتجاتها بسعر وتكلفة نقل أقل، لذلك فإن توفر وانتظام خطوط نقل مع مجموعة من الدول يعد سببا رئيسيا في زيادة التبادل التجاري مع الدولة المستوردة.

خاتمة الفصل الثالث

لقد تعاظمت بمرور الزمن، أهمية قطاع التجارة الخارجية ومنها الواردات بالنسبة لاقتصاديات الدول.

لكن تم تصنيف الواردات ضمن عوامل التسرب، بما أنها تؤدي إلى سحب القوة الشرائية الوطنية وإنفاقها على السلع والخدمات الأجنبية عن طريق الطلب عليها.

وقد تناولنا في هذا الفصل إلى دراسة الواردت ومنهجية الطلب عليها، وذلك باستعرض منهجين أساسيين هما منهج البديل غير التام و منهج فائض الطلب.

كما رأينا أن عدة محددات تشترك في تحديد حجم الواردات وتركيبتها السلعية وكذا توزيعها الجغرافي.

الفصل الرابع

دراسة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)

مقدمة الفصل الرابع

سنعرض في هذا الفصل، مسار الإنفاق الحكومي في الجزائر وأهم ما ميزه خلال فترة الدراسة، مع التركيز على أهم المخططات التنموية أو الإنفاقية التي تمت برمجتها، وذلك في المبحث الأول؛

أما المبحث الثاني فسنخصصه لدراسة تطور عرض النقود في الجزائر، مع الوقوف على أهم المحطات التي ميزت هذا التطور، خلال فترة الد ا رسة؛

المبحث الثالث سيخصص لدراسة الواردات، تطور السياسة الاستيرادية، وتحليل التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية؛

وفي المبحث الرابع سنجري دراسة تحليلية لعلاقة وأثر كل من الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاه الواردات في الجزائر، في حدود الفترة المدروسة.

المبحث الأول: برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر في الفترة (1990-2010)

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال استراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الاقتصادي وعلى قطاع عمومي ذو كثافة رأسمالية ويشكل حصة الأسد من النشاط الاقتصادي، بهدف الاستجابة للحاجات الاجتماعية الأكثر استعجالا (من توظيف وتدريس...إلخ) من جهة، ومن جهة أخرى العمل على التحرر التدريجي من التبعية بإقامة اقتصاد من شأنه توسيع الطاقة البشرية والمالية وحل مشكل التوظيف.

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي في الفترة (1990-2000)

الفرع الأول: الإنفاق الحكومي في ظل المخططات التنموية قبل سنة 1990

بعد الاستقلال اتبعت الجزائر سياسة تنموية طويلة المدى من خلال انتهاج سياسة المخططات التنموية. وقد مر المسار التنموي في الجزائر بعدة مراحل أهمها: مرحلة التخطيط المركزي للاقتصاد 1967-1979، ثم مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1989، ومرحلة الانتقال والتعاون مع المؤسسات المالية ابتداءا من 1990.

نحاول إيجاز أهم ما تضمنته مخططات **مرحلة التخطيط المركزي للاقتصاد 1967-1979**، ومخططات **مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1989**، وذلك في الجدول الموالي:

جدول رقم 03: مضمون مخططات مرحلة التخطيط المركزي للاقتصاد 1967-1979

المخطط	المخطط الثلاثي للتنمية 1967-1969	المخطط الرباعي الأول للتنمية 1970-1973	المخطط الرباعي الثاني للتنمية 1974-1977	استثمارات المرحلة التكميلية 1978-1979 للمخطط الرباعي الثاني
الأهداف والمميزات	- تطوير الجهاز الإنتاجي الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي؛ - كان الاهتمام بتطوير القطاع الصناعي للتماشي مع مختلف القطاعات مثل الفلاحة والخدمات.	-نظرا للأهمية البالغة للقطاع الفلاحي، ودوره في المساهمة في التنمية الوطنية وبالخصوص إشباع الحاجات الأساسية من مواد غذائية استهلاكية، تم اعتماد سياسة جديدة تجاه هذا القطاع عرفت بالثورة الزراعية 1971[1]،	- امتاز هذا المخطط بالاهتمام الكبير بتنمية المؤسسات الصناعية، وإعطاء الأولوية للتصنيع في إطار سياسة الصناعات المصنعة[2]، والاعتماد على الصناعات الثقيلة والتحويلية؛ - كما ركز على تنمية قطاع الخدمات الأساسية، وتطوير مختلف الإدارات الخدماتية لتلبية حاجيات الأفراد وترقية مستوى المعيشة.	- تعتبر هذه المرحلة انتقالية من المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترته مع نهاية عام 1977، والمخطط الخماسي الأول الذي بدأ سنة 1980.
المبالغ المخصصة	تم تحديد **9,06 مليار دج** كهدف استثماري في هذا المخطط. و 19,58 مليار دج كتكاليف مبرمجة.	زادت مخصصات الاستثمارات الزراعية بـ 62% عن المخطط الثلاثي. وتم تخصيص **4,35 مليار دج** للقطاع الصناعي.	بلغ حجم الاستثمار المرخص به **110 مليار دج** إذ تم تخصيص اعتماد مالي قدر بـ : 48 مليار دج للقطاع الصناعي، 32,27 مليار دج لتنمية قطاع الهياكل الأساسية، 10,50 مليار دج لقطاع الخدمات.	بلغ باقي الإنجاز نهاية 1977 مبلغ 190.07 مليار دج، باعتبارها تمثل تكاليف البرامج الاستثمارية الباقية[3].

[1]: اعتمدت الدولة في إطار هذه السياسة على عدة إجراءات منها: منح الأرض لمن يخدمها بجد، تدعيم الفلاحين بالأموال ووسائل الإنتاج وتكوينهم للتماشي مع التطورات الجديدة في قطاع الفلاحة، توفير ظروف التخزين للسلع، والقيام بعمليات التوزيع والتسويق. وقد عملت الثورة الزراعية على تحقيق أهداف مست معظمها الجانب الاجتماعي للشعب منها: ترقية الريف ومحاولة خلق التوازن وتحسين البنية التحتية الاجتماعية، إدماج الفلاحين في مساهمتهم بأعمال في خدمة تنمية الاقتصاد الوطني، تحسين الظروف المعيشية للأفراد بتوفير الحاجات الأساسية، محو الفوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، بناء قرى اشتراكية لتحفيز الفلاحين وتوطيد العلاقة بينهم في إطار النظام الاشتراكي، وكذلك تهيئة ظروف المعيشة الجيدة بتوفير المياه والكهرباء والغاز والطرق، والمدارس والمرافق العامة الأساسية.

[2]: لقد برز التوجه نحو هذه الاستراتيجية في ميثاق طرابلس 1962 الذي وضع المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية الجزائرية غداة الاستقلال، وجاءت إستراتيجية التنمية في الجزائر معتمدة على التصنيع وتحديدا الثقيل، والذي يفضل ما له من ميزات (إنتاج سلع الإنتاج) كفيل بأن يطور الزراعة عن طريق إمدادها بالمعدات والأسمدة، ومن جهة أخرى يستخدم المواد الأولية المتوفرة في البلاد(الحديد، الغاز ، البترول،...الخ)، وبذلك يحقق التكامل بين القطاعات، كما يسمح بنشوء صناعات حقيقية معتمدة على منتجات الزراعة(الصناعة الغذائية)، ومنه تلبية الحاجيات الغذائية للسكان...أنظر : زوزي محمد، "**استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**"، مجلة الباحث 08/ 2010، ص-ص 171-172.

[3]: في الفترة 1967-1978 فاق إجمالي الاستثمارات (عدا الاجتماعية منها) 300 مليار دج (بسعر 1978)، وفي الفترة 1976-1979 فاق معدل الاستثمار نسبة 50 % من PIB، وبهذا المعدل اعتبرت الجزائر من أكثر بلدان العالم استثمارا في ذلك الوقت... Nacer eddine saadi, « **la privatisation des entreprises publiques en Algérie** », édition l'HARMATTAN,2005, p 27.

جدول رقم 04: مضمون مخططات مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1989

المخطط	المخطط الخماسي الأول 1980-1984	المخطط الخماسي الثاني 1985-1989
المبالغ المخصصة	خصص له مبلغ 363,6 مليار دج كاستثمارات جديدة + 196,9 مليار دج كاستثمارات قديمة باقي تنفيذها من الفترة السابقة. أعطيت فيه الأولوية لقطاع الصناعة بمبلغ 211,7 مليار دج، أي بنسبة 38% من مجموع الاستثمارات.	بلغ حجم البرامج الجاري إنجازها إلى غاية 1984 ما قيمته 306,77 مليار دج، والبرامج الجديدة ما قيمته 521,38 مليار دج، أعطيت الأهمية في هذا المخطط إلى قطاع الفلاحة والري الذي جاوزت الحصة المخصصة له 81%.

المصدر(الجدول رقم 03 والجدول رقم 04) : من إعداد الطالبة.

الفرع الثاني: الإنفاق الحكومي في ظل برنامج التعديل الهيكلي بعد 1990

أولا: مضمون وأهداف برنامج التعديل الهيكلي

برامج التعديل الهيكلي هي برامج تمكن الدول النامية من الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي. هذه القروض مربوطة بشروط معينة مثل اتباع بعض سياسات الاصلاح[1].

فمنذ 1988، تبنت الجزائر نهجا معقدا لإعادة هيكلة اقتصادها الوطني، ونقله من اقتصاد موجه الى اقتصاد حر تحكمه قواعد السوق. وهو ما دعا إلى إجراء سلسلة من الاصلاحات تمس كل القطاعات تدخل ضمن سياسة التعديل الهيكلي[2].

وقد كان السبب الرئيسي لذلك هو الأزمة الاقتصادية التي وقعت فيها الجزائر في أواخر الثمانينات، وهي تحديدا الأزمة البترولية لسنة 1986، نتيجة انهيار أسعار المحروقات وبالتالي تراجع عائداتها مما سبب عجزا وانخفاضا في معدلات النمو والاستثمار وارتفاعا في مستويات البطالة التي تجاوزت الـ 40% ومعدلات التضخم التي تعدت الـ 30%. وتدهورت قيمة الدينار. وكانت هذه المعدلات تتجه نحو الأسوأ فقد بلغ معدل النمو مثلا في أواخر 1993 نسبة -0,2%[3].

أصبح الاقتصاد الجزائري خاضعا لبرنامج التعديل الهيكلي منذ التوقيع على الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994، وقبول إعادة جدولة ديونها لأول مرة[4].

امتد برنامج التعديل الهيكلي على مرحلتين هما: مرحلة التثبيت الهيكلي (01 أبريل 1994-31 مارس 1995)، ومرحلة التعديل الهيكلي (22 ماي 1995-21 ماي 1998)

1: Doris A.Oberdabering, « **the effects of structural adjustment programs on poverty and income distribution** », march 09,2010, p02, from http://economics.soc.uoc.gr/macro/docs/Year/2011/papers/paper_2_114.pdf. reviewed on 27/05/2012.

2 : Fouad Chehat, « **impact des réformes économiques sur la céréaliculture** algérienne », ***Options Méditerranéennes***, *Sér. B / n°8, 1994 Crises et transitions des politiques agricoles en Méditerranée, http://ressources.ciheam.org/om/pdf/b08/CI950541.pdf, consulté le 31/05/2012.*

3: Soltane Khaled, « **l'investissement local et dynamique des territoires, cas de Constantine** », mémoire de PGS option collectivités locales et développements, université Mentouri Constantine, 2006 2007, p 12.

4 Ahmed Bouyacoub, « **l'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel** », http://www.revues plurielles.org/_uploads/pdf/9_21_8.pdf, vu le 04/06/2012, p 02.

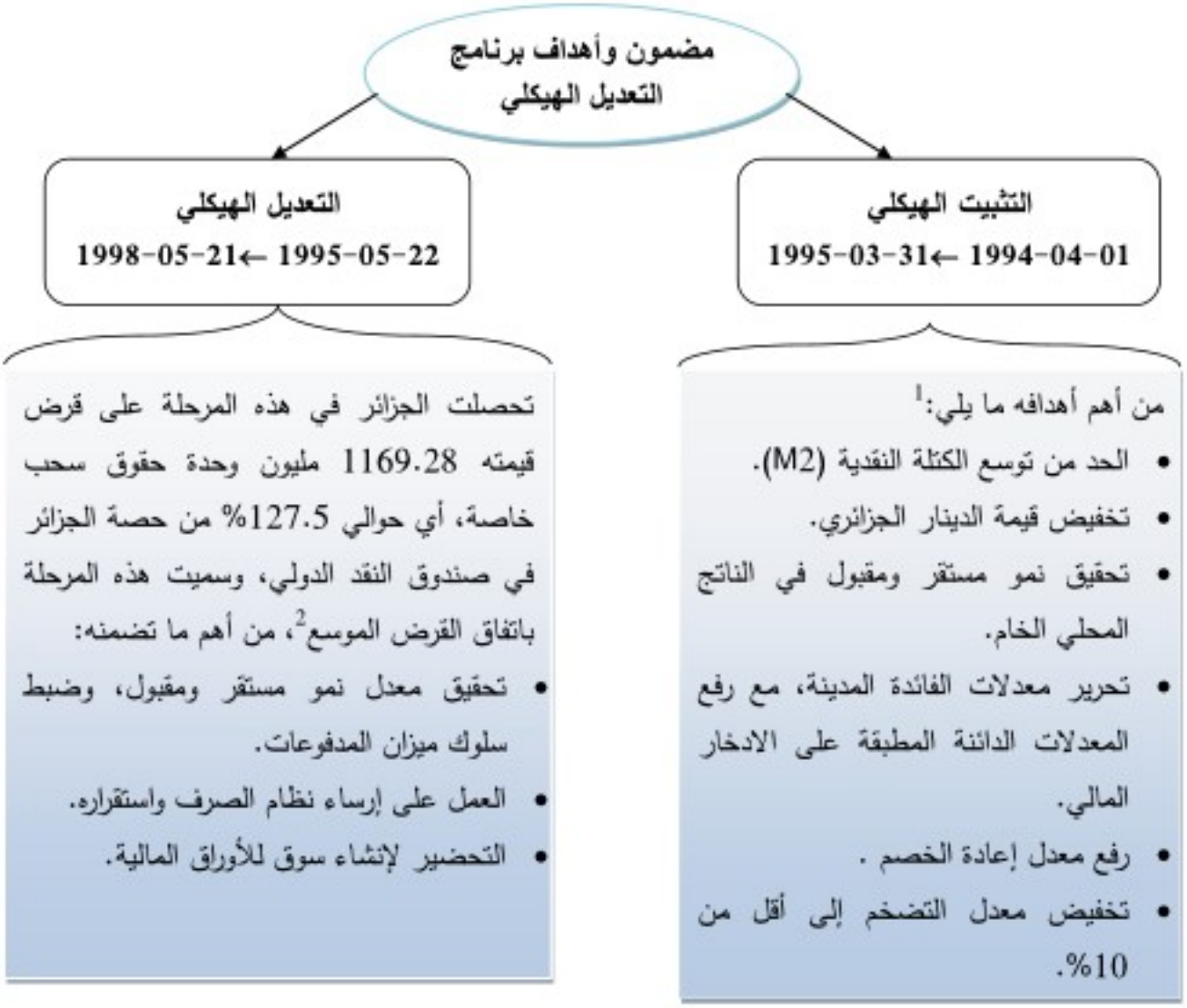

1: بلعزوز بن علي، "**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص195.

2: آسية قوراري، " **أثر التحرير المالي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية، جامعة بشار، 2012/2011، ص 147.

ثانيا: نتائج برنامج التعديل الهيكلي

لقد انخفضت في فترة تطبيق البرنامج نسبة خدمة الدين الخارجي من 86 % في 1993 إلى 32 % في 1996، أما الاحتياطيات من الصرف الأجنبي فقد انتقلت من 2 مليار دولار في 1995 إلى 4 مليار دولار في 1996، العجز الموازني من 8,7 % في 1993 إلى أقل من 1 % في 1996، متجاوزة بذلك توقعات صندوق النقد الدولي.

لكن وبالرغم مما نصت عليه الاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية من تبني لسياسة الانفتاح الاقتصادي وتدعيم الخوصصة، إلا أن هذا لم يكن عائقا أمام الدولة للقيام بوظائفها، وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة في تلك الفترة، بسبب تحسن الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 23.73 دولار سنة 1990 بعدما انخفض إلى أقل من 10 دولار سنة 1986.[1] بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هاته الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية (دعم الفئات المحرومة)، وتواصل عجز الهيئات العمومية والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية. كما تم تخصيص مبالغ ضخمة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية مولت كلها من النفقات العامة للدولة.

المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي في الفترة 2001-2004 ومخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم للاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية. ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية.

[1]: محمد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، السنة الجامعية 2009-2010، ص 126.

كما يعتبر هذا المخطط مخصصات مالية موزعة بنسب متفاوتة، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي **525 مليار دج** [1]، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11,9 مليار دولار.

الفرع الأول: أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

لقد كان من الأهداف الرئيسية لهذا المخطط ما يلي:[2]

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب شغل.
- الحفاظ على التوازنات الإقليمية وتنشيط المناطق الريفية.

ويمكن تحقيق تلك الأهداف الرئيسية، اعتمادا على أهداف وسيطة منها:

- تنشيط الطلب الكلي، خاصة عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المستثمرات الفلاحية باعتبارها منشآت منتجة للقيمة المضافة ولمناصب العمل.
- إنجاز وتهيئة هياكل قاعدية تمكن من بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان.

[1] : **programme de soutien a la relance économique a court et moyen termes 2001/2004**, rapport de consulat d'Algérie à Montréal, disponible en ligne sur : http://www.consulatalgeriemontreal.com/src/formulaires/economie/PROGRAMME_DE_SOUTIEN.pdf, p 02.

[2] :la banque mondiale, « **à la recherche d'un investissement public de qualité** », une revue des dépenses publiques, rapport n° 36270, vol 01, 2007, p 04.

الفرع الثاني: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

يتمحور مضمون هذا المخطط بالأساس حول:

أولا: دعم النشاطات الإنتاجية

وذلك بغية رفع الطلب الداخلي وزيادة صادرات الدولة من المنتوجات الزراعية خاصة، والمحافظة على العمالة التي تشتغل في هذا القطاع والحد من ظاهرة النزوح الريفي، إضافة إلى تدعيم قطاع الصيد البحري. وقسمت مخصصات هذا القطاع، على كل من **الفلاحة**[1] **والصيد والموارد المائية**[2].

ثانيا: التنمية المحلية والبشرية

قسمت مخصصات هذا القطاع إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

1. **التنمية المحلية:** موجهة لإنجاز مخططات بلدية هدفها تشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني، وكذا إنجاز المشاريع المرتبطة بالطرق، تطهير الماء والمحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال، تشجع على استقرار ورجوع السكان، ولاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.
2. **التشغيل والحماية الاجتماعية:** فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة[3].

---

[1]: وذلك في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA. الذي هدف إلى: تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية، إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل الأحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص، حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب العمل الريفي، حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف، مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين...أنظر: كريم زرمان، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2]: أوكلت مهام ترقية هذا القطاع إلى الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي وتربية المائيات.

[3]: إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـ 70.000 منصب شغل دائم لتلك الفترة بتكلفة 7ملايير دج. أما عن النشاط الاجتماعي، فيتعلق الأمر بنشاطات التضامن تجاه السكان الأكثر ضعفا (3ملايير دج)، وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة (3 ملايير دج)، واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة (0,7 مليار دج)، وأخيرا 3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل... عمر عيو، هودة عيو، "**جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 05.

3. تنمية الموارد البشرية: تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، لتقييمها للإمكانيات والقدرات الموجودة (إعادة الاعتبار لمنشآت الصحة والتربية)، وكذا احتُفظ بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية، وتلك التي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي[1].

ثالثا: تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية. حيث يتشكل هذا البرنامج من جانبين: **التجهيزات الهيكلية للعمران**[2]، **وإعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات،** بغرض حماية الفضاءات الساحلية والمحافظة على مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية. مما يسمح بتحسين في حياة السكان المعنيين، وبالتالي خلق مناصب شغل.

رابعا: دعم الاصلاحات

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه بأقل تكلفة والحصول على نتائج مُرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصورة فعالة.

وفي هذا الإطار اتخذت مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية، يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

---

[1]: تم تقسيم هذه المشاريع كالتالي: التربية الوطنية 27 مليار دج؛ التكوين المهني 9.5 مليار دج؛ التعليم العالي18.9 مليار دج؛ البحث العلمي 13.38 مليار دج؛ الصحة 14.7 مليار دج؛ شباب ورياضة 04 ملايير دج؛ الثقافة والاتصال 2.25 مليار دج؛ الشؤون الدينية 0.5 مليار دج.
programme de soutien a la relance économique a court et moyen termes 2001/2004, op cit.

[2]: توزعت مخصصاتها على الشكل التالي: البنى التحتية للموارد المائية 31.3 مليار دج، البنى التحتية للسكك الحديدية 54.6 مليار دج، الأشغال العمومية 45.3 مليار دج، تأمين الموانئ والمطارات والطرقات 1.7مليار دج، الاتصالات 10ملايير دج.

جدول رقم 05: أهم الاصلاحات المالية والجبائية المتخذة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الوحدة: مليار دج

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	/	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	/	/	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: programme de soutien à la relance économique à court et moyen termes 2001/2004, rapport de consulat d'Algérie à Montréal, disponible en ligne sur : http://www.consulatalgeriemontreal.com/src/formulaires/economie/PROGRAMME_DE_SOUTIEN.pdf, p3

ويمكن توضيح مضمون البرنامج بيانيا وبصورة مختصرة كما يلي:

شكل رقم 11:توزيع مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على القطاعات بالمليار دج

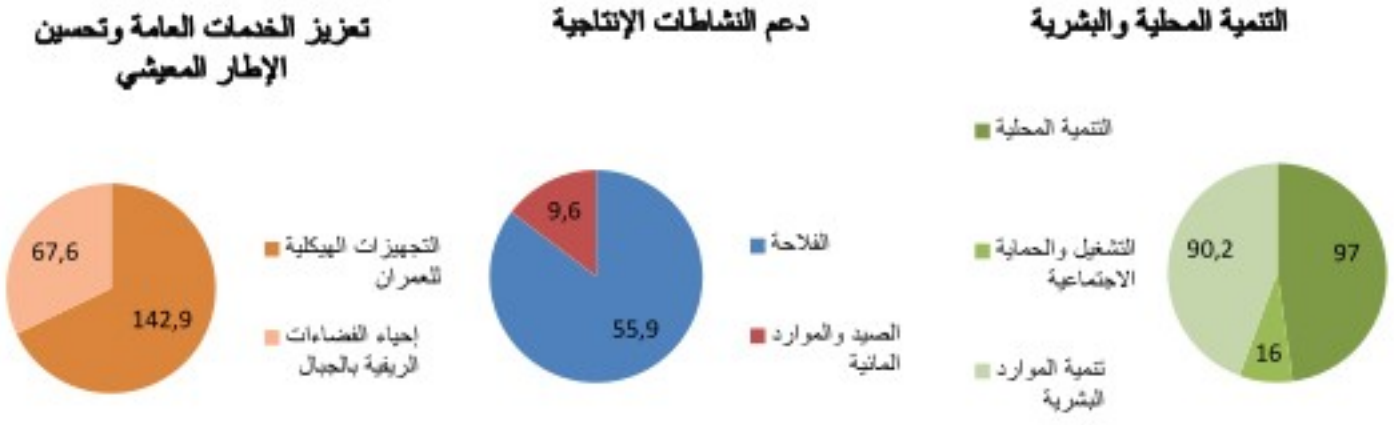

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على programme de soutien à la relance économique à court et moyen termes 2001/2004, op-cit.

يمثل بالتالي مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ما نسبته 8,145 % من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة التي أقر فيها، وما نسبته 2,61 % من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

المطلب الثالث: الإنفاق الحكومي في الفترة 2005-2009 والبرنامج التكميلي لدعم النمو

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي. وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط والتي بلغت سنة 2004 حدود 40 دولار للبرميل[2].

الفرع الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها:[3]

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: واستكمال تنفيذ المشاريع الخاصة بإعادة تهيئة البنى التحتية.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تنمية الموارد البشرية والهياكل القاعدية.
- دعم التنمية الاقتصادية: كهدف نهائي للبرنامج، تصب فيه كل الأهداف سابقة الذكر.

الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي **4203 مليار دج**، إذ أضيف له بعد إقراره برنامجان، أحدهما خاص بمناطق الجنوب بقيمة **432 مليار دج**، وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة **668 مليار دج**، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ **1071 مليار دج**، والصناديق الإضافية

[1]: صندوق النقد الدولي.
[2] : Rapport de la banque mondiale, « **à la recherche d'un investissement public de qualité** », op cit, p 01.
[3] : ibid, p 02.

المقدرة بـ **1191 مليار دج** والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة **1140 مليار دج**، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 06: البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009

الوحدة: مليار دج

البرامج / السنوات	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو (الأصلي)	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض الدفع ميزانية
2004	1071	/	/	/	/	1071	/
2005	/	1273	/	/	277	1500	862
2006	/	3341	250	277	304	4172	1979
2007	/	260	182	391	244	1077	2238
2008	/	260	/	/	205	465	2299
2009	/	260	/	/	160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

Source: :la banque mondiale, « **à la recherche d'un investissement public de qualité** », une revue des dépenses publiques, rapport n° 36270, vol 01, 2007, p02.

ويشمل هذا البرنامج في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005، http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf,p06.

أولا: تحسين ظروف معيشة السكان

يحتل هذا المحور النسبة الأكبر من قيمة البرنامج، ويعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية. ووزعت مخصصاته على العديد من القطاعات أبرزها قطاع السكن حيث قرر إنشاء أكثر من مليون سكن، ويليه قطاع التربية الوطنية، إضافة إلى مشاريع التنمية المحلية.

ثانيا: تطوير المنشآت الأساسية

يحتل هذا المحور ما نسبته 40,5% من القيمة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع وذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الانتاج.

وأهم ما يتضمنه قطاع النقل، تحديث خطوط السكة الحديدية وإنجاز خطوط أخرى، إنجاز مترو الجزائر، وإنجاز 3 مطارات. أما قطاع الأشغال العمومية فمما تضمنه إنشاء وإعادة تأهيل وكذا صيانة آلاف الكيلومترات من الطرق. وإنجاز 8 سدود وإعادة تأهيل وإنجاز 31 محطة تصفية.[1]

ثالثا: دعم التنمية الاقتصادية

احتلت فيها الفلاحة والتنمية الريفية الحصة الأكبر، حيث شملت إنشاء وتطوير مستثمرات فلاحية، مشاريع لحماية التصحر وأخرى لحماية السهوب وتنميتها...الخ.

رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها

وزعت مخصصاتها على قطاع البريد والمواصلات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، العدالة، تطوير قطاع الداخلية من تطوير مصالح الامن الوطني والحماية المدنية، وقطاع التجارة، وكذا المالية.

مثل بالتالي البرنامج التكميلي لدعم النمو مع المخصصات المضافة له ما نسبته 54,29% من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة التي أقر فيها، وما نسبته 18,71 % من الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1]: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009،
http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf,p14-16.

المبحث الثاني: مسار عرض النقود في الجزائر في الفترة (1990-2010)

رأينا في الفصل الثاني مفهوم عرض النقود ومكوناته، لنتطرق في هذا المبحث من هذا الفصل لعرض النقود في الجزائر وأهم ما ميز مساره خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: النقود والسياسة النقدية في الجزائر قبل 1990

نلقي نظرة في هذا المطلب على ما كانت عليه الأوضاع النقدية في الجزائر قبل سنة 1990.

الفرع الأول: الفترة الأولى 1962-1970

إن الحديث على سياسة نقدية خلال هذه الفترة فيه الكثير من التجني لعدة أسباب منها: حداثة استقلال البلد عدم اكتمال البناء المالي والمصرفي، والتبعية للمؤسسات المالية والاقتصادية للمحتل[1].

وقد تميزت الفترة التي تلت الاستقلال باسترجاع الجزائر للسلطة النقدية بما فيها النظام المصرفي القائم آنذاك، كما قامت الدولة بتأسيس الخزينة العمومية في 08 أوت 1962 والبنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962، وتم إصدار العملة الوطنية في أبريل 1964.

وبعد توقف البنوك الأجنبية الخاصة عن النشاط غداة الاستقلال ورفضها تمويل الاقتصاد الجزائري، أرغم البنك المركزي وخزينته على القيام بدور البنوك التجارية لتمويل القطاعات الاقتصادية الرئيسية القائمة على التخطيط المركزي، وهذه الوضعية أنشأت ازدواجية وتناقض في النظام المصرفي، مما أدى بالدولة إلى تأميم البنوك الأجنبية ابتداءا من عام 1966، وإنشاء بنوك تجارية جزائرية تحل محلها[2].

لم يكن آنذاك للبنك المركزي أية حرية للتصرف في صياغة وتسيير السياسة النقدية، فقط كان مكلفا بتنظيم وتداول وتوجيه ومراقبة وتوزيع القروض تماشيا والسياسة المسطرة من طرف الخزينة العمومية.

---

[1]: قويدر عياش، عبد الله ابراهيمي، "**أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية-بين النظرية والتطبيق-**"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-، جامعة الشلف-الجزائر-، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص4.

[2]: عبد القادر دويس، "**سياسة استهداف التضخم ودورها في فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية، دفعة 2010-2011، جامعة بشار، ص 88.

الفرع الثاني: الفترة الثانية 1971-1985

تميزت هذه الفترة بتكريس وتعميم التخطيط المركزي، الذي صاحبه إصلاح مالي سنة 1971[1]، الذي أعطى الأولوية للمنظومة المصرفية على السياسة النقدية، هذه الأخيرة كانت غائبة ومتقاعسة عن تأدية دورها، لأن الخزينة العمومية استحوذت على صلاحيات البنك المركزي، وكانت تمول الاقتصاد الوطني، واقتصر الجهاز البنكي على تغطية عجز الميزانية. حيث لم تجد المؤسسات الوطنية صعوبة في الحصول على القروض، بل كانت العملية آلية دون النظر إلى الجوانب المالية وقدرة السداد وغيرها من الحسابات الاقتصادية، إذ يكفي أن يعتمد المشروع ضمن ما عرف بالمخطط الوطني للاستثمارات ليتحصل على القروض اللازمة لإنجازه وهو ما أفقد البنوك دورها.

تمت في هذه المرحلة هيكلة حوالي 102 مؤسسة عمومية في سنة 1982 لتصبح 400 مؤسسة، كما تم إنشاء مصرفين جديدين في هذه الفترة وأعطيت صلاحيات واسعة لفروع البنوك دون الرجوع في كل مرة إلى الإدارة المركزية.

الفرع الثالث: الفترة الثالثة 1986-1989

تميزت هذه الفترة بمواصلة ضعف الجهاز البنكي من خلال عدم إمكانيته تعبئة الادخار والموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني، نقص السيولة الكافية لدى البنوك للقيام بعمليات التمويل وكثر استخدام التمويل بالسحب على المكشوف كشكل من أشكال القرض الرئيسية، التخفيضات المتواصلة للدينار الجزائري، مما أدى إلى انخفاض معدلات الاستثمار، إضافة إلى المديونية التي امتصت الفائض المحقق في الميزان التجاري.

---

[1]: اتخذت في إطاره عدة اجراءات منها: تنظيم عمليات السحب على المكشوف للمؤسسات العمومية في إطار تمويل الاستغلال، تعزيز دور المنشآت المالية في تعبئة الادخار الوطني، التوطين الاجباري للمؤسسات العمومية في مختلف البنوك وتعريف أنماط التسوية، تحديد معدلات الفائدة على مستوى مركزي، وهذا بعد إخطار المجلس الوطني للقرض...حورية حملي، "**آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها-حالة الجزائر-**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية شعبة بنوك وتأمينات، جامعة منتوري-قسنطينة، دفعة 2005-2006، ص 13-14.

وفي سنة 1986 صدر قانون مصرفي جديد يعتبر من القوانين الهامة في الإصلاحات المصرفية حيث وضح مهام البنك المركزي والبنوك التجارية، وقد أشار إلى أن يتولى البنك المركزي على الخصوص تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض.[1]

المطلب الثاني: أهم الاتفاقات والإصلاحات النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2010

إن من أهم ما ميز مسار السياسة النقدية بعد سنة 1990 هو قانون النقد والقرض، وكذا الاتفاقات التي أبرمتها الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية.

الفرع الأول: قانون النقد والقرض 14 أبريل 1990

رغبة في تفادي سلبيات المرحلة السابقة وتماشيا مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد، جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي ساري المفعول في البلدان، لا سيما المتطورة منها[2].

أولا: أهداف قانون النقد والقرض

إن من أهم ما هدف إليه هذا القانون:

- رد الاعتبار لبنك الجزائر باعتباره بنك البنوك وبنك الدولة؛
- فصل السلطة النقدية عن السلطة التنفيذية، وهذا بإنشاء مجلس النقد والقرض؛
- فتح المجال البنكي للقطاع الخاص والأجنبي، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية؛
- خلق نظام بنكي فعال قادر على استقطاب وتوجيه الموارد؛

---

[1]: وبالفعل فابتداء من سنة 1986 انتقل معدل إعادة الخصم من 2,75 % إلى 5 % بعدما ظل ثابتا حوالي 15 سنة، معبرا عن تحولات جديدة في إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي، وهكذا أصبح تحديد مستوى القروض المصرفية لا يعود لاحتياجات المؤسسات وإنما يخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي والتوازنات البنكية، وفي مايو 1989 عدلت أسعار الفائدة برفع مستواها الاسمي وهذا أيضا تطور آخر في تحريك معدلات الفائدة لرفع مستوى الادخار، كما أدخلت مرونة في هيكل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك لتنشأ في جوان من نفس السنة السوق النقدية، وجرى توسيع هذه السوق إلى مؤسسات مالية غير مصرفية مثل شركات التأمين.

[2]: عبد اللطيف بلغرسة، "**المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الاصلاحات المالية والمصرفية-دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية**"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد" يومي 22/23 أبريل 2003، جامعة تيارت، الجزائر، ص 05.

- إنشاء اللجنة المصرفية المسؤولة عن حراسة ومراقبة مؤسسات القرض؛
- وضع حد نهائي لكل تدخل إداري في القطاع المالي؛
- السعي إلى تخفيض خدمات الديون، وإدخال منتوجات مالية جديدة؛
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العمومي؛
- تنويع مصادر تمويل المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات، من خلال إنشاء سوق مالي.
- توحيد وظيفة العملة في الاستعمالات المحلية، وبالنسبة لكل مستويات الاقتصاد المختلفة، حيث كانت العملة مجرد وسيلة من وسائل الرقابة المركزية في منح الائتمان من جهة، وتنفيذ مشاريع المؤسسات العمومية من جهة ثانية، ودور مخزن للقيمة بالنسبة للمؤسسات الخاصة والعائلات[1].

وبصدور قانون النقد والقرض 10/90 أعيد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية، حيث أسندت إليه مهام تسيير النقد والائتمان الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية المتبعة منذ سنة 1990، حيث تم التجسيد الفعلي لفصل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية، وتم وضع سقف للتمويل بالعجز القابل للاسترداد سنويا، فضلا عن إلغاء الاكتتاب الإجباري للبنوك التجارية في سندات الخزينة، الأمر الذي ترتب عنه تفعيل السوق النقدي وإرجاع السياسة النقدية لمكانتها كأداة ضبط اقتصادية وبعث سياسة ائتمانية فعالة للبنوك التجارية من خلال آلية سعر الفائدة واعتماد الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات التمويلية. لذلك خلال هذه المرحلة بدأت تتضح معالم السياسة النقدية في الجزائر من خلال تفعيل رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك التجارية باعتباره بنك البنوك وآخر ملجأ للنظام الائتماني ككل، ومن ثم أصبح يؤثر على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية وما لذلك من آثار على التوسع النقدي في الجزائر.[2]

---

[1]: بطاهر علي، "**اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005، ص165.

[2]: عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، "**أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس جوان 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 12، بتصرف.

ثانيا: تعديل قانون النقد والقرض

لقد صدر بتاريخ 27 فبراير 2001 الأمر رقم 01-01 المعدل والمتمم لقانون 90-10، حيث أدخلت تعديلات أساسية وهي:[1]

- يتم تعيين المحافظ ونوابه بموجب مرسوم رئاسي غير محدد المدة، كما يتم عزلهم بموجب مرسوم رئاسي أيضا في أي وقت تراه رئاسة الجمهورية مناسبا؛
- التأكيد على فصل مجلس إدارة بنك الجزائر عن مجلس النقد والقرض، حيث كان هذا الأخير يتمتع بصلاحيات سلطتين، باعتباره سلطة إدارية وسلطة نقدية؛
- توسيع تشكيلة مجلس النقد والقرض بصفته سلطة نقدية من سبعة أعضاء إلى عشرة أعضاء معينين من المختصين في مجال الاقتصاد والقرض والنقد.

ثم جاء الأمر رقم 03-11 الصادر في أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، وأدخل تغييرات تهدف إلى:

- زيادة وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض؛
- تعزيز دور اللجنة المصرفية ودعم استقلاليتها؛
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية؛
- ضمان الأمن والاستقرار المالي؛
- التشديد في العقوبات المفروضة على المخالفين للقوانين والأنظمة التي تحكم النشاط المصرفي؛
- منع تمويل المؤسسات التي تعود ملكيتها لمالكي ومسيري البنوك؛
- إنشاء قواعد وآليات تسمح بالتسيير الفعال للمديونية العمومية لفائدة الاقتصاد الوطني.

[1]: الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فبراير 2001، المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض الجريدة الرسمية رقم 14 بتاريخ 28 فبراير 2001.

الفرع الثاني: الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي

نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي[1]، مما تطلب اللجوء لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية [2]. لتتوالى بعد ذلك الاتفاقيات المبرمة والتي تمثلت في:

أولا: الاستعداد الائتماني الأول (31 ماي 1989)

وافق صندوق النقد الدولي في إطار هذا الاتفاق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ثم 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة كتسهيل.

وتم منح هذه القروض والمساعدات للجزائر ضمن شروط محددة من قبل صندوق النقد الدولي، وتتمثل أهم البنود التي تضمنتها والمتعلقة بالسياسة النقدية في:

- التحكم في توسع الكتلة النقدية وتقليص عجز الميزانية العامة.
- تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وتجميد الأجور.
- التخفيض من حدة التضخم وتخفيض العملة.
- تحرير معدلات الفائدة وفتح المجال أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.
- إصلاح المنظومة المصرفية الضريبية والجمركية.

ومن أجل تحقيق هذا البرنامج قامت الجزائر بإصلاح جذري مس القطاع المصرفي والمالي بإصدار قانون النقد والقرض المذكور أعلاه.

---

[1]: حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، وتطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970، إلى 5 ملايير دولار سنة 1987، إلى 7 ملايير دولار سنة 1989، ثم إلى أكثر من 9 ملايير دولار سنة 1992 وأكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993.

[2]: بطاهر علي، "**سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا-العدد الأول، 2004، ص 181.

ولقد أدى برنامج الاستعداد الائتماني الأول إلى مجموعة من **الآثار والنتائج** التي تمثلت في:[1]

- ارتفاع الكتلة النقدية (M2) بنحو 11,32% ما بين سنتي 1989 و1990، بينما زاد الناتج الداخلي الخام (PIB) بمعدل 0,8%، وهذا يعكس التباعد الكبير بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية مما يعني وجود كتلة نقدية بدون مقابل حقيقي واستمرار التمويل التضخمي للاقتصاد.
- ارتفاع كبير في معدل التضخم حيث زاد بنحو 22,4% ما بين سنتي 1989 و1992 الأمر الذي أدى إلى تكوين معدل فائدة حقيقي سالب.
- ارتفاع معدل الخصم من 7,5% إلى 10,5%.

ثانيا: الاستعداد الائتماني الثاني (03 جوان 1991)

تحصلت الجزائر بموجبه على 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على أربعة دفعات، واشترط فيه صندوق النقد الدولي على الجزائر تطبيق سياسة نقدية صارمة، تضمنت تخفيض قيمة الدينار، التحكم في حجم الكتلة النقدية M2 وتحديد معدل نموها بـ 5% مع نهاية 1991، ضبط معدلات إعادة التمويل (معدلات الخصم)، والوصول إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة مع نهاية 1991.

ويمكن حصر **أهداف الاتفاق** فيما يلي:[2]

- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، ويجب على هذه الأخيرة أن تسعى للتنويع من صادراتها قصد تحقيق التوازن الخارجي؛
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار؛
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق القضاء على الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود.

---

[1]: آسية قوراري، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[2]: شريف عمروش، "**السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، سنة 2005، ص178.

ولتحقيق هذه الأهداف، اتُخذت جملة من الإجراءات النقدية تمثلت أساسا في:

- تحويل العديد من السلع من نظام الأسعار المراقبة إلى نظام الأسعار ذات الهامش الأقصى؛
- العمل على الحد من توسع الكتلة النقدية وجعلها في حدود 41 مليار دج؛
- تخفيض الدينار قصد التقليص من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازي، على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25%؛
- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، حيث رفع معدل إعادة الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11,5% بدلا من 10,5% سنة 1990، مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ17%؛
- تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة وغير المستقلة.

تمثلت **النتائج المترتبة** عن هذا البرنامج فيما يلي[1]:

- تدهور قيمة الدينار الجزائري حيث أصبح الدولار الأمريكي يساوي 18,47 دينار جزائري في سنة 1991 بعد ما كان في السابق بحوالي 8,96 دينار جزائري فقط.
- بقاء معدلات الفائدة الحقيقية سالبة رغم رفع معدلات إعادة الخصم، وذلك بسبب استمرار الارتفاع في معدل التضخم الذي وصل إلى 31,7% في نهاية سنة 1992.
- اتساع حجم إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66%، حيث ارتفعت التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى البنك المركزي إلى 14%.
- تطور الكتلة النقدية (M2) بـ 21,3% سنة 1991 نتيجة التوسع الكبير في القروض المقدمة للاقتصاد الوطني والتي وصلت في السداسي الأول من سنة 1991 إلى 33,2 مليار دينار جزائري.
- ارتفاع نشاط السوق الموازية نتيجة الفرق الشاسع بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي (تسرب نقدي خارج القنوات الرسمية).

[1]: آسية قوراري، مرجع سبق ذكره، ص-ص 145-146.

- انخفاض نسبة متحصلات الحكومة من بنك الجزائر، إذ سجل نموا سلبيا بمقدار 4,27%، وهذا نتيجة تطبيق قواعد صارمة في سياسة الميزانية.
- تراجع معدل السيولة إلى 53% بعدما كان في سنة 1990 يساوي 64%.

ثالثا: برنامج التعديل الهيكلي

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية، المالية والأمنية، كانت السلطات الجزائرية مرغمة على اللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار:

- **الاستعداد الائتماني الثالث** أو ما أطلق عليه برنامج الاستقرار الاقتصادي المؤكد باتفاقية ستاند باي (stand bay) لمدة سنة واحدة (من 01 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995)، والذي قدر بـ 270,70 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. استمرت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي طيلة سنة 1993، والثلاثي الأول لسنة 1994، وأتبع هذا البرنامج بإعادة جدولة الديون الخارجية.

ولقد كان من **أهداف** هذا البرنامج مايلي:

- القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها؛
- إعادة التوازن في عملية تحرير الاقتصاد؛
- التقليص من نمو الكتلة النقدية، ودعم سعر صرف الدينار وذلك بالحد من الضغط التضخمي.

ومن الوسائل المستعملة لدعم الدينار نجد:

- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%؛
- جعل معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية عند مستوى 20%، ومعدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24%؛
- التخلي عن استعمال وسائل الرقابة المباشرة لقروض الاقتصاد في سنة 1994 تحضيرا للاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة مثل الاحتياطي الإجباري، عمليات السوق المفتوحة...

وتدابير أخرى نذكر منها:

- تعديل معدل الصرف ليصبح 36 دج للدولار الواحد، في سبيل الدفع إلى نظام تحرير التجارة الخارجية لتوطيد اندماج الاقتصاد الجزائري مع الاقتصاد العالمي؛
- تخفيض عجز الخزينة إلى 3,3% من الناتج الداخلي الإجمالي؛
- تحرير المعدلات المدينة للبنوك، ورفع الدائنة منها المطبقة على الإدخار؛
- التخفيف من خدمات الدين الخارجي في الأجل المتوسط والطويل؛
- محاولة الاستعمال الواسع والأمثل لطاقة الانتاج المتاحة في القطاع الصناعي، وتحقيق نمو الانتاج الفلاحي وقطاع البناء...

وعن **النتائج** التي حققها هذا البرنامج، نذكر ما يلي:

- عرفت عملية تحرير الأسعار تقدما كبيرا، حيث ارتفعت نسبة السلع المحررة وأسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك، كما وصل معدل التضخم إلى 29% بالرقم القياسي لأسعار المستهلك؛
- تم تخفيض إجمالي النفقات مما أدى إلى عجز الميزانية؛
- تمكنت الحكومة من تخفيض مديونيتها اتجاه الجهاز المصرفي بمبلغ 22 مليار دينار؛
- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% عام 1994 مقابل زيادة قدرها 14,2% كانت مقررة في البرنامج.

➢ **الاتفاق الموسع** (1995-1998) أو ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي، وحدد مبلغ الإتفاق بـ 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127.9 % من حصة الجزائر.

وقد كان من أهم أهداف هذا البرنامج ما يلي:[1]

[1]: عبد الباقي روابح، شريف غياط "**الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الاول حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، أيام 22/21 ماي 2002، جامعة البليدة، الجزائر، ص.03

- رفع معدلات النمو الاقتصادي بهدف استيعاب أكثر للقوة العاملة وتخفيض معدلات البطالة؛
- تخفيض معدلات التضخم إلى المستويات السائدة في البلدان المتطورة؛
- خفض التكاليف الانتقالية الناجمة عن البرنامج خاصة في جانبها الاجتماعي؛
- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من الإحتياطات الدولية.

ولتحقيق هذه الأهداف حددت الجزائر استراتيجية متوسطة الأجل تتركز في المحاور الثلاثة أدناه:

- تعديل الأسعار النسبية و إزالة القيود على التجارة و المدفوعات؛
- إدارة الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، من خلال سياسة الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية؛
- إنشاء الآليات المؤسساتية و السوقية اللازمة لإتمام عملية الانتقال إلى لاقتصاد السوق.

أما عن أهم **النتائج** المتمخضة عن هذا الاتفاق فكانت كما يلي:

- الوصول إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مع نادي باريس ونادي لندن؛
- بلغت نسبة عجز الميزانية نسبة 1,4% في سنة 1995، بينما سنة 1996 فكانت 0,3%؛
- انخفاض مستوى التضخم حيث انتقل من 39% سنة 1994 إلى 21,9% سنة 1995؛
- زيادة في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2010

تعرف الكتلة النقدية على أنها جميع وسائل التداول والقرض الموجودة في وقت معين لدى الأفراد والمنشآت الاقتصادية والبنوك، فهي تعتبر التزاما أو دينا يقع على عاتق المؤسسات التي تصدره وذلك تجاه حائزيه من الأفراد والمؤسسات والمنشآت وبالمقابل فهو حق لهؤلاء على الدولة.

والكتلة النقدية في الجزائر عرفت ولازالت تعرف تطورا واسعا منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا سواء من حيث مكوناتها أو مقابلاتها.

الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة (1990-2010)

يتكون عرض النقود في الجزائر من المجاميع التالية:[1]

- المتاحات النقدية (**M1**): وتشمل العملة في التداول خارج النظام المصرفي والودائع الجارية لدى النظام المصرفي والودائع في الحسابات الجارية البريدية سواء كانت بالدينار أو بالعملات الأجنبية.
- الكتلة النقدية (**M2**): وتشتمل على المتاحات النقدية (**M1**) مضافا إليها شبه النقود المتمثلة في الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية.
- سيولة الاقتصاد (**M3**): وتشمل الكتلة النقدية (**M2**) والودائع أو التوظيفات الادخارية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط قبل أن يتحول إلى بنك تجاري متخصص في سنة 1998، أما بعد هذه السنة أصبح المجمع **M2** معادلا للمجمع **M3** , كما اعتبرت كل ودائعه ودائع لأجل.

والجدولان رقم 08 و09 يوضحان تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2010).

[1]: بطاهر علي، "**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص 79.

جدول رقم 08: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2010)

الوحدة: مليار دج

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	*1998	1999
الكتلة النقدية M2	343,005	415,270	515,902	627,427	723,514	799,562	915,058	1081,518	1592,461	1789,350
النقود M1	270,082	324,993	369,719	446,905	475,834	519,107	589,100	671,570	826,372	905,183
التداول الائتماني	134,942	157,200	184,851	211,311	222,986	249,767	290,884	337,621	390,420	439,995
الودائع تحت الطلب	105,546	133,111	140,841	188,933	196,452	210,775	234,029	254,833	347,570	368,375
الودائع لدى الخسزينة	29,595	34,682	4,197	5,678	7,894	4,824	6,224	7,434	7,330	9,384
الودائع لدى ح.ج.ب			39,830	40,983	48,501	53,740	57,964	71,434	81,052	87,428
شبه النقود	72,923	90,276	146,183	180,522	247,680	280,455	325,958	409,948	766,090	884,167

*: بما في ذلك صندوق التوفير الذي أصبح بنكا ابتداء من 1998.

البيان	2000**	2001	2002	2003***	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الكتلة النقدية M2	2022,534	2473,516	2901,532	3354,422	3738,037	4146,906	4827,6	5994,6	6955,4	7178,7	8162,8
النقود M1	1048,184	1238,510	1416,341	1630,380	2160,581	2422,734	3177,8	4233,6	4964,4	4949,8	5636,5
التداول الائتماني	484,527	577,150	664,688	781,339	874,347	921,017	1081,4	1284,5	1540	1829,4	2098,6
الودائع تحت الطلب	467,502	554,927	642,168	718,905	1127,916	1220,364	2096,4	2949,1	3424,4	3120,4	2804,4
الودائع لدى الخزينة	7,066	9,435	8,843	12,945	37,984	131,223	335,8	378,7	459,3	578,5	735,5
الودائع لدى ح.ج.ب	89,090	96,998	100,642	117,190	120,333	150,131					
شبه النقود	974,350	1235,006	1485,191	1724,043	1577,456	1724,172	1649,8	1761	1991	2228,90	2524,5

Source : * bulletin statistique de la banque d'algerie, hors série Juin 2006, p31, 48,49
*disponibilité monétaire et quasi monétaires 2000 2009, bank of algeria, du http://www.ons.dz/IMG/pdf/dispmon00_09.pdf.
*tableaux statistiques, bank of Algeria, http://www.bank of algeria.dz/rapport_ba_2010/annexerapport_2010.pdf.

**: بما في ذلك التعاضدية الفلاحية التي أصبحت بنكا ابتداء من عام 2000.
***: خارج بنكين في التصفية.

مخطط رقم (12): تطور الكتلة النقدية M1، M2، وشبه النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)

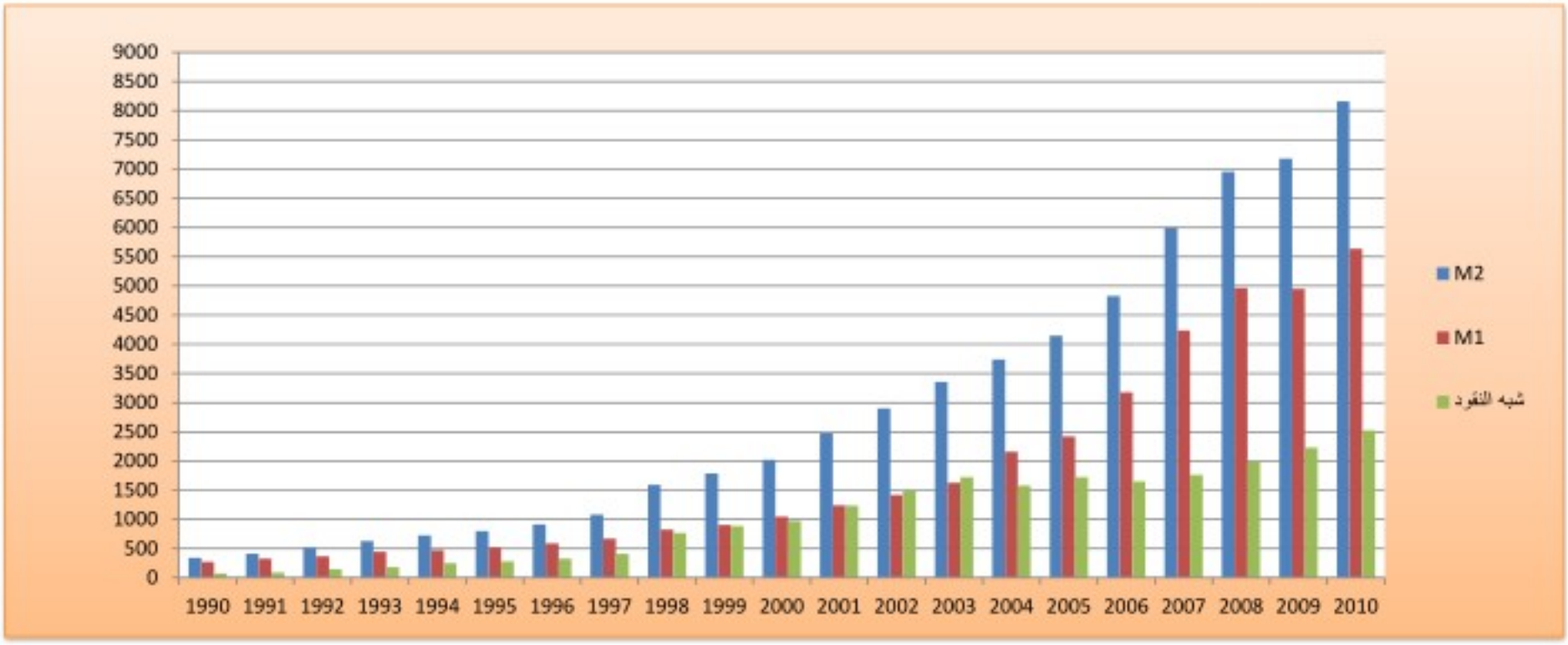

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

جدول رقم (09): تطور معدلات الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2010)

الوحدة: %

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الكتلة النقدية M2	11.312	21.068	24.232	21.617	15.314	10.51	14.44	18.191	47.243	12.363	13.031	22.297
النقود M1	08.027	20.331	13.762	20.876	6.473	9.094	13.483	13.999	23.050	9.536	15.798	18.157
شبه النقود	25.439	23.796	61.928	23.490	37.202	13.232	16.224	25.767	86.874	15.412	10.199	26.751

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الكتلة النقدية M2	17.303	15.608	11.436	10.938	16.414	24.178	16.027	3.21	13.708
النقود M1	14.358	15.112	32.52	12.133	31.165	33.224	17.261	-0.294	13.874
شبه النقود	20.257	16.082	-8.502	9.300	-4.313	6.740	13.060	11.948	13.262

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

مخطط رقم (13): تطور معدلات نمو الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2010)

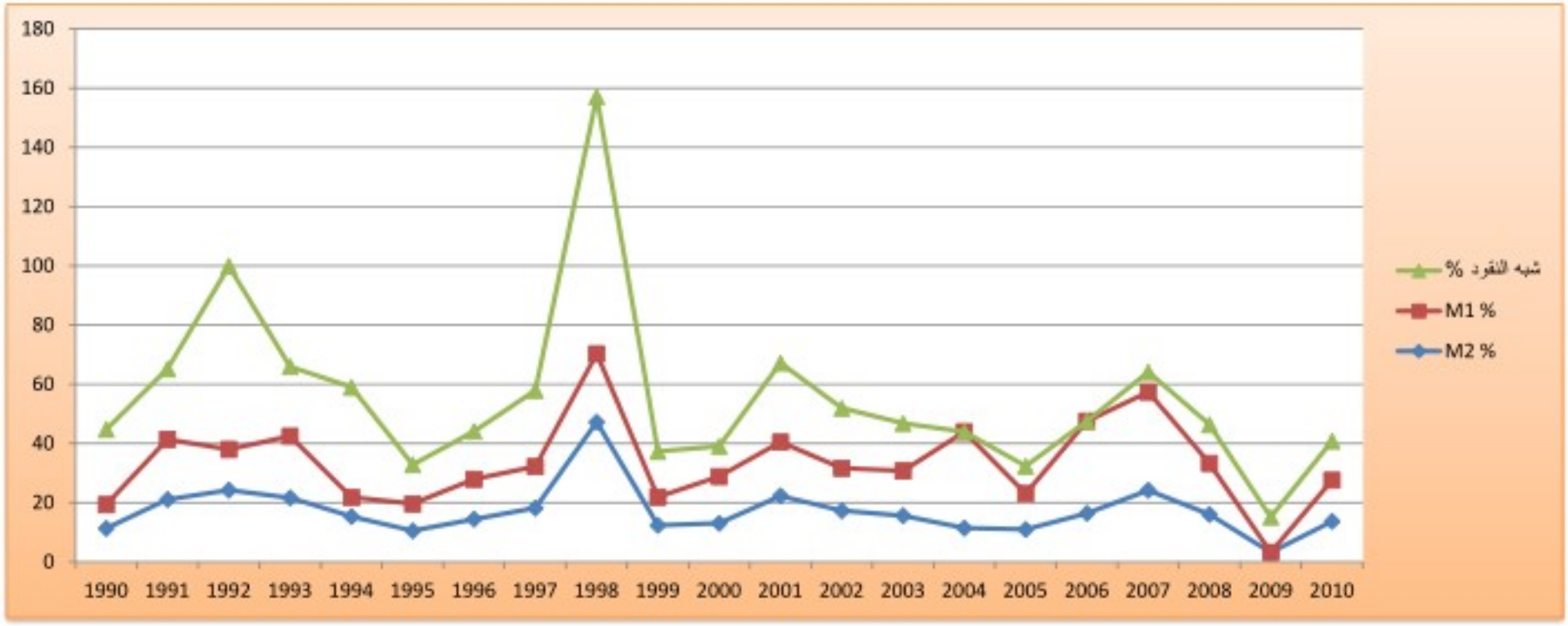

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال معطيات الجدولين نلاحظ أن الموجودات النقدية M_2 شهدت ارتفاعا منذ سنة 1990 نتيجة ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداولة (الأوراق النقدية) والودائع الجارية لدى المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، ففي كل سنة نسجل ارتفاعا في الموجودات النقدية **M1** في الاقتصاد، مما ينعكس على زيادة الكتلة النقدية **M2**، إذ نلاحظ أن متاحات النقد واصلت ارتفاعها المستمر بحيث تضاعفت في الفترة 90-1994 ، بما يفسره ضعف بنكية الاقتصاد إذ أن نسبة كبيرة من هذه المتاحات قد خرجت عن المراقبة المباشرة للبنوك بحيث ذهب التدفق الائتماني تجاه المؤسسات العمومية، بعدما تم التراجع عن سياسة التشدد المالي المطبقة واستبدالها بسياسة نقدية توسعية إذ تم إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة، ولكن كان لهذا الإجراء الأخير آثار سلبية بحيث بلغ التضخم أعلى مستوياته[1]، ووصلت الجزائر إلى حافة الاختناق المالي.

كما أن كتلة شبه النقود قد عرفت ارتفاعا محسوسا منذ 1990، وهذا يعود إلى تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين، بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي، ونلحظ هذه الزيادة خاصة منذ سنة 1996, حيث أصبحت شبه النقود تمثل أكبر حصة من الكتلة النقدية **M2**، ويفسر هذا بأن معظم عمليات التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي.

كما أن ارتفاع الودائع تحت الطلب يعتبر دليل على تفضيل الأفراد للسيولة الذي يرجع إلى عدة أسباب منها مستوى أسعار الفائدة، العادات، المعتقدات الدينية، عدم تطور المنتجات المصرفية...الخ[2]، وأما ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2010 فتميزت هذه المرحلة بتوفر سيولة فائضة لدى البنوك التجارية نتيجة تحسن أسعار البترول، مما سمح بإحداث برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي.

---

[1]: فتحي بن لدهم، "**ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2011_2012، ص135.

[2]: محمد بزاوية، "**الطلب على النقود في الجزائر، دراسة قياسية**"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2009-2010، ص51.

إذ عرفت السيولة النقدية نموا متواصلا ومتزايدا منذ سنة 2000 وإلى غاية تاريخ الأزمة المالية 2008 أين عرف معدل نموها تراجعا نوعا ما وسط مخاوف شديدة على إثر وقع هذه الأزمة. ثم ليعود هذا المعدل للارتفاع في ظل برامج الدعم الحكومي والمخططات التنموية التي وضعتها الدولة بغية تحسين الأداء والكمية في القطاع الانتاجي والخدماتي.

ارتفعت **M2** من 2022,534 مليار دج سنة 2000 إلى 2473,516 مليار دج في سنة 2001، أي بنسبة نمو قدرها 22,297% ناجمة عن التوسع القوي لشبكة الكتلة النقدية التي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة والودائع لأجل التي ارتفعت بسبب الادخار المالي لسوناطراك، إضافة إلى ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية وانخفاض الاعتمادات المقدمة للدولة وهذا في سياق اتسم بزيادة ضعيفة في القروض الممنوحة للاقتصاد وفي نهاية المطاف زيادة **M2**[1].

وفي نهاية 2002 بلغت الكتلة النقدية 2901,532 مليار دج بزيادة قدرها 17,303% مقارنة بسنة 2001، بسبب ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية، ثم انتقلت إلى 3354,422 مليار دج في سنة 2003 بمعدل نمو 15,603% مقارنة مع 2002، نتيجة التراكم المتزايد للادخار المالي لجزء من عائدات صادرات المحروقات، وارتفاع مداخيل الأسر والودائع لأجل بالعملة الوطنية وهي المكونة الأساسية لـ **M2**، وفي نهاية 2004 بلغت 3738,037 مليار دج بنسبة نمو 11,436% نظرا لتوسع النقود **M1**. ثم لتتسارع بعد ذلك وتيرة نمو الكتلة النقدية ابتداء من 2005 وإلى غاية 2007 حيث بلغت تلك النسبة 24,178% بقيمة قدرها 3177,8 مليار دج نتيجة الزيادة في صافي الموجودات الخارجية، ونتيجة عوامل أخرى منها:

- انخفاض المديونية الخارجية؛
- تحسن جمع الادخار من قبل البنوك التي تزايدت ودائعها؛

[1]: عبد القادر دويس، "سياسة استهداف التضخم ودورها في فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010"، مرجع سبق ذكره، ص 99.

- تحسين نظام الدفع من خلال إدراج كل من نظام التسويات الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة ونظام المقاصة الالكترونية عام 2006؛
- استرجاع الديون العالقة حيث شرعت العديد من البنوك العمومية في استرجاع الديون القديمة التي تحوزها لدى زبائنها.

الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية (1990-2010)

تبين ميزانية النظام المصرفي أن الكتلة النقدية التي تظهر في جانب المطلوبات لها ما يقابلها في جانب الموجودات، حيث لا يحق للبنك المركزي أن يصدر النقد إلا إذا توفرت هذه المقابلات، وبالتالي فإن التطورات التي تحدث على مستوى الكتلة النقدية ترجع بالدرجة الأولى إلى العناصر المكونة لها.

تتمثل هذه المقابلات في: صافي الموجودات الخارجية (من ذهب وعملات صعبة)، ديون على الدولة وأخرى على الاقتصاد. الجدول التالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (10): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2010)

الوحدة: مليار دج

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
صافي الأصول الخارجية	6.535	24,286	22,641	19,618	60,399	26,298	133,949	350,309	280,710	169,618	775,948
بنك الجزائر	1,217	10,954	15,815	16,086	50,659	15,579	122,359	342,906	278,689	172,596	774,294
البنوك التجارية	5,318	13,332	6,826	3,532	9,739	10,719	11,590	7,403	2,021	-2,979	1,654
القروض الداخلية	414,022	484,818	639,244	748,084	774,380	967,231	1057,391	1164,930	1629,362	1998,632	1671,214
قروض للدولة	167,043	158,970	226,933	527,835	468,537	401,587	280,548	423,650	723,181	847,899	677,477
بنك الجزائر	93,489	94,606	160,449	270,855	246,325	231,908	172,464	155,745	99,271	159,022	-156,413
البنوك التجارية	43,960	29,682	22,458	210,320	165,817	111,114	43,897	188,789	535,528	592,065	737,734
قروض أخرى	29,595	34,682	44,027	46,661	56,395	58,564	64,187	79,116	88,382	96,812	96,156
قروض للاقتصاد	246,979	325,848	412,310	220,249	305,249	565,644	776,843	741,281	906,181	1150,733	993,737

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
صافي الأصول الخارجية	1310.746	1755.696	2342.663	3119.174	4179.390	5515	7415.5	10246.9	10886	11997
بنك الجزائر	1313.568	1742.732	2325.946	3109.076	4151.463	5526.3	7382.9	10227.5	10865.9	12005.6
البنوك التجارية	-2.822	12.964	16.716	10.098	27.927	-11.3	32.6	19.4	20.1	-8.6
القروض الداخلية	1648.171	1845.489	1803.572	1514.434	839.042	601.3	12.1	-1011.8	-396.8	-242.8
قروض للدولة	569.723	578.690	423.406	-20.596	-939.242	-1304.1	-2193.1	-3627.3	-3483.3	-3510.9
بنك الجزائر	-276.292	-304.773	-464.106	-915.800	-1986.499	-2510.7	-3294.9	-4365.7	-4402	-4930.2
البنوك التجارية	739.582	773.978	757.377	736.887	765.903	870.8	723.1	278.6	340.2	-683.8
قروض أخرى	106.433	109.485	130.135	158.318	281.353	335.8	378.7	459.8	578.5	735.46
قروض للاقتصاد	1078.448	1266.799	1380.166	1535.029	1778.284	1905.4	2205.2	2615.5	3086.5	3268.1

Source :*bulletin statistique de la banque d'Algérie, hors série Juin 2006, p 31,48,49.
*disponibilité monétaire et quasi monétaires 2000 2009, office national des stat, du http://www.ons.dz/IMG/pdf/dispmon0009.pdf.
*Tableaux statistiques, banque d'Algérie, année 2010, p170.

مخطط رقم (14): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2010)

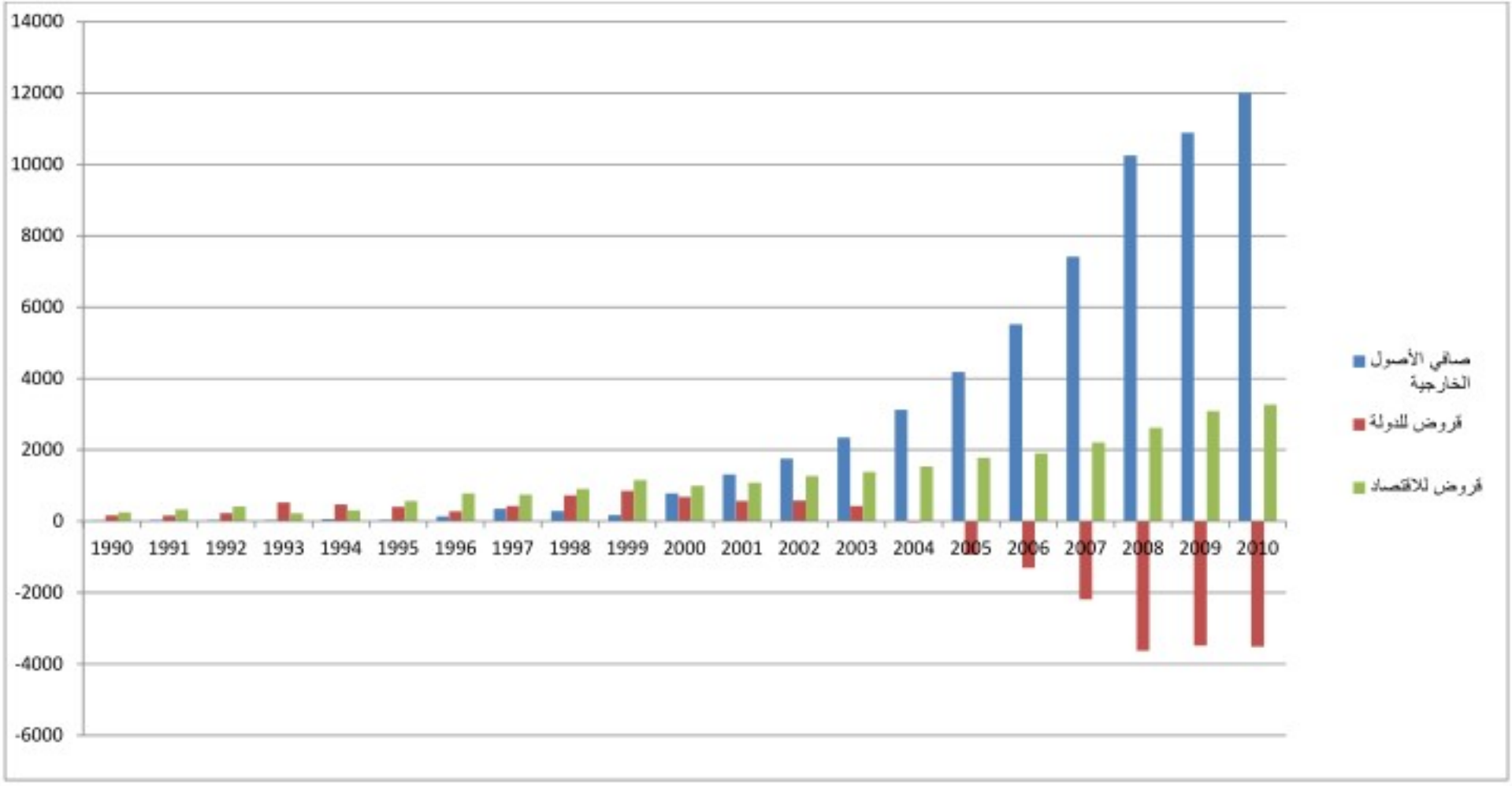

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

أولا: الأصول الخارجية الصافية

هي مجموع وسائل الدفع الحاضرة (الاحتياطات) التي تستخدم لسد العجز في ميزان المدفوعات، على أن تتمتع بصفة القبول لدى الدول للوفاء بالتزاماتها، كما أنها تبين القدرة الاستيرادية للدولة في الأمد القصير ويكون مصدرها صادرات السلع والخدمات، الدخول الصافية لرؤوس الأموال، تحويلات الموجودين بالخارج.

وبخصوص الجزائر فإن مصدر الأصول الخارجية مرتبط أساسا بإيرادات صادرات قطاع المحروقات التي تقارب نسبتها 98% من مجموع الإيرادات. فتراكم احتياطات الصرف يؤدي إلى زيادة عرض النقود، ويتعلق الأمر بإصدار عملة وطنية مقابل عملات أجنبية، وهذا إذا قام البنك المركزي بشراء العملات الأجنبية من الخزينة العمومية والبنوك التجارية. على العكس من ذلك، فإن انخفاضا في هذه الاحتياطات يحتم على البنك المركزي التخلي عن قسط من العملات الأجنبية لفائدة الخزينة العمومية والبنوك التجارية، وهو ما يؤدي إلى سحب مكافئ من العملة الوطنية من التداول، ونقصان في الكتلة النقدية.

بعد أزمة 1986 والانخفاض الكبير في أسعار النفط تدهورت قيمة الاحتياطات الخارجية وسجلت في 1990 ما قيمته 6,5 مليار دج. وابتداء من سنة 1991، عادت لترتفع حيث بلغت 24,286 مليار دج سنة 1991، ثم انخفضت قليلا عامي 1992 و1993، ثم عادت لتسجل ارتفاعا سنة 1994 لتبلغ 60,399 مليار دج، وذلك بسبب إعادة تثمين أصول بنك الجزائر والبنوك التجارية على إثر خفض قيمة العملة الوطنية.

ليتوالى ارتفاعها من سنة 1996 إلى غاية سنة 1998، ثم انخفضت في 1999 إلى 169,618 مليار دج بسبب انخفاض أسعار النفط، وابتداء من سنة 2000، باتت تشكل الأصول الخارجية المصدر الأساسي لخلق النقود وأصبحت تغطي الكتلة النقدية وما يفوق ابتداء من 2005.

ثانيا: قروض الاقتصاد

وهي القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي إلى الأعوان الاقتصاديين، وهي نوعان: القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين، وأخرى من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية. ويوضح لنا الجدول أن القروض المقدمة للاقتصاد تمثل المصدر الثاني لخلق النقود.

في سنة 1990 بلغت القروض المقدمة للاقتصاد 246,976 مليار دج، لترتفع في سنتي 1991 و1992، ثم تنخفض في سنة 1993 حيث بلغت 220,249 مليار دج بسبب الأوضاع الاقتصادية الحرجة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة، ومع تحسن الأوضاع عادت لترتفع من جديد حيث بلغت سنة 1999 قيمة 1150,733 مليار دج. وقد واصلت ارتفاعها المستمر إلى أن بلغت سنة 2010 قيمة 3268,1 مليار دج أي ارتفعت بنسبة 184% مقارنة بسنة 1999.

ثالثا: قروض الدولة

وتسمى كذلك القروض المقدمة للخزينة، حيث أن النمط المركزي لتمويل الاقتصاد الوطني أعطى مكانة هامة للخزينة في عملية تمويل المشاريع الاقتصادية، وتشمل القروض الممنوحة للخزينة: تسبيقات من البنك المركزي، الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية، وودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية.

ونلاحظ من خلال معطيات الجدول أن هذه القروض انخفضت ما بين سنتي 1990 و 1991 وذلك بسبب تخلي الدولة عن التمويل من خلال الإصدار النقدي المتبع من قبل، لترتفع من جديد في سنة 1993، وذلك في إطار تحويل الدين المصرفي على المؤسسات العمومية إلى سندات حكومية كجزء من برنامج إعادة الهيكلة، ثم أخذت في الانخفاض تدريجيا إلى غاية 1996 أين بلغت 280,548 مليار دج لأن الخزينة العمومية سجلت في تلك السنة فائضا، إضافة إلى أن التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتحسن الإيرادات

من الجباية البترولية أدى إلى تقليص الدين العمومي الداخلي تجاه الجهاز المصرفي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، لتعاود بعد ذلك ارتفاعها إلى غاية سنة 2000.

ونظرا لارتفاع الجباية البترولية أصبحت وضعية الخزينة اتجاه بنك الجزائر موجبة، كما كان للتسديد المسبق للديون الخارجية خلال سنتي 2005 و2006 أثر على انخفاض الديون الخارجية متوسطة وطويلة الأجل إذ بلغت عام 2009 أقل من 04 مليار دولار[1].

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للواردات في الجزائر في الفترة (1990-2010)

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تطور الواردات الجزائرية، على ضوء مجموعة من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، وذلك من خلال دراسة تطور الميزان التجاري، البنية السلعية، والتوزيع الجغرافي للواردات ومعرفة الاتجاهات التي اتخذتها.

المطلب الأول: تطور السياسة الاستيرادية في الجزائر

بعد انتقال الاقتصاد الجزائري من الحقبة الاستعمارية إلى الحقبة الاستقلالية، أدى ذلك إلى ترك رواسب كثيرة على الاقتصاد الاشتراكي آنذاك، حيث كان التسيير ضعيفا، فأدى إلى انخفاض الإنتاج، ثم عجز في العرض وبالتالي كثرة الاستيراد من الخارج. ومن أجل عقلنة عملية الاستيراد والتحكم فيها انتهجت الجزائر سياسة حمائية تجاه تجارتها الخارجية معتمدة في ذلك على تطبيق بعض الإجراءات والتدابير الرقابية التي تعتبر من الوسائل الحمائية، كالحواجز الجمركية المتمثلة في التعريفات الجمركية، ونظام الحصص، وكذا الرقابة على الصرف، لتنتقل وتتطور هذه الرقابة بداية من السبعينات إلى سياسة احتكارية شملت كل المبادلات مع الخارج.

لكن بعد ثبوت فشل السياسة الحمائية والاحتكارية، اتخذت الجزائر في أواخر الثمانيات وبداية التسعينات مسارا مغايرا للأول، حيث تبنت إصلاحات اقتصادية شاملة مست كل القطاعات من أهمها القطاع الخارجي.

---

[1]: وفقا لإحصاءات صندوق النقد الدولي.

ولقد مر تنظيم التجارة الخارجية بداية من الاستقلال إلى غاية سنة 1990 بفترتين هما مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية، ومرحلة تأميم قطاع التجارة الخارجية، لتبدأ بعد سنة 1990 مرحلة تحرير التجارة الخارجية.

أولا: مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية (1962_1969)

أمام الوضعية المتدهورة والمشاكل المتفاقمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في المرحلة التي عقبت الاستقلال، بادرت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات العاجلة بهدف حماية ما تبقى من الصناعات المحلية، تمثلت هذه الإجراءات أساسا في برنامج طرابلس عام 1962، وميثاق الجزائر عام 1964، مما جسد الإرادة الكبيرة للدولة في تأميم التجارة الخارجية.

حيث اقترح برنامج طرابلس 1962 تأميم الفروع الرئيسية للتجارة الخارجية وتجارة الجملة، وهو ما يسمح للدولة بفرض الرقابة الفعلية على الواردات والصادرات.

وبدوره ميثاق الجزائر لسنة 1964 أكد على مبدأ تحكم الدولة ذات الطابع الاشتراكي في التجارة الخارجية وذلك بالتركيز على تأميم التجارة الخارجية.

وقد اتخذت الوسائل الحمائية المتبعة في الرقابة على الواردات ثلاثة أشكال: مراقبة الصرف، التعريفة الجمركية، ونظام الحصص.

أ) **مراقبة الصرف:** بغرض محاولة التقليل من خروج العملة الصعبة وكذا التحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية وتحييد آثارها على العملة الوطنية انطلاقا من التسيير المستقل للعملة الوطنية والانسحاب من منطقة الفرنك[1].

ب) **التعريفة الجمركية:** وهي تعني مجموع الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة في دولة ما، خلال فترة زمنية معينة على السلع والخدمات عند عبورها الحدود السياسية دخولا وخروجا.

---

[1]: مصباح حراق، "**التجارة الخارجية وسياساتها الجبائية في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة للجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001_2002، ص 06.

إن أول تعريفة جمركية تم وضعها في الجزائر كانت سنة 1963، صُنفت فيها السلع حسب:

- **طبيعة السلع:**

➢ سلع التجهيز والمواد الأولية، تخضع لتعريفة جمركية قدرها 10%؛

➢ السلع نصف المصنعة، تخضع لتعريفة جمركية بين 5% و20%؛

➢ السلع النهائية، تخضع لتعريفة جمركية بين 15 % و20%.

يتضح من هذا تشجيع استيراد السلع التجهيزية بأن تفرض عليها ضرائب جمركية منخفضة، وكذا هدف حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية من خلال فرض ضرائب أعلى على السلع النهائية.

- **حسب البلدان:** أي حسب منشأ ومصدر البضاعة

➢ تعريفة جمركية تفرض على السلع ذات المنشأ الفرنسي؛

➢ تعريفة جمركية تفرض على السلع ذات المنشأ الأوربي باستثناء فرنسا؛

➢ تعريفة الحق العام، تطبق على الدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأكثر رعاية؛

➢ تعريفة عامة، تطبق على بقية دول العالم، وهي ذات معدلات مرتفعة.

لم تعمر هذه التعريفة طويلا، فعدلت الضرائب الجمركية على النحو التالي:

- المجموعة الأوربية بما فيها فرنسا، تخضع إلى تعريفة جمركية امتيازية؛
- الدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأولى بالرعاية، تخضع لتعريفة الحق العام؛
- باقي الدول الأخرى، تخضع للتعريفة العامة.

وهكذا استمر العمل بهذه التعريفة إلى أن تم إلغاء هذه الامتيازات عام 1973، وشرع في تطبيق تعريفة واحدة مشتركة لكافة دول العالم.

ت) نظام الحصص: أي تحديد حجم الواردات مع إمكانية تحديد المنطقة الجغرافية مصدر الاستيراد.

ومن أهداف هذا الإجراء حماية المنتوج الوطني والحد من استيراد السلع الكمالية، وكذا تحسين وضعية الميزان التجاري.

كما أنشأت هيئات يعهد إليها تنفيذ مهمة الرقابة مثل الديوان الوطني للتجارة الخارجية (ONACO) الذي أسندت إليه وظيفة تموين السوق الوطنية بالمواد ذات الاستهلاك الواسع كالبن، الزيت، السكر...الخ. وتجمعات تسمى التجمعات المهنية للشراء (GPA) تضم كل المستوردين الخواص، الدولة، ومؤسسات رؤوس الأموال معظمها عمومية، تستورد خصوصا الخشب ومشتقاته، النسيج والقطن، الحليب ومشتقاته والجلد والمنتوجات الأخرى.

لقد كانت المراقبة المطبقة آنذاك ضعيفة، مما ولد ظهور مجموعة من المؤسسات المحتكرة، مما استدعى النظر في التنظيم السابق الذي لم يعد يتلاءم وغاية الدولة في تأميم التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى بها إلى حل التجمعات المهنية للشراء عام 1971، فتأممت القطاعات الاقتصادية كلها ومن بينها قطاع التجارة الخارجية، وهكذا تم إسناد احتكار عمليات التجارة الخارجية إلى المؤسسات العمومية.

ثانيا: مرحلة تأميم التجارة الخارجية (1970_1990)

اتسمت هذه المرحلة بالاحتكار الفعلي للتجارة الخارجية من طرف الدولة بهدف تحقيق رقابة صارمة لا سيما على الواردات. تجسد ذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين من بينها:

- الأمر رقم 74-12 المؤرخ في 30 جانفي 1974 والمتعلق بالرخص الإجمالية للاستيراد وتتلخص هذه الرخص في أربعة أصناف حسب نوع المواد المستوردة وهي كالتالي:
- **الرخصة الاجمالية للاستيراد "الاحتكارية"**: وهي الرخص التي تمنح للمؤسسات العمومية المكلفة باستيراد المواد اللازمة لسد حاجيات الاقتصاد الوطني؛

* **الرخصة الاجمالية للاستيراد الخاصة بالتسيير الداخلي للمؤسسة:** وهي الرخص التي تمنح للمؤسسات الوطنية المنتجة للسلع والخدمات، والتي تسمح لها بتموين نفسها بالمواد غير المتوفرة في السوق الوطنية؛
* **الرخصة الاجمالية للاستيراد "بالنسبة للأهداف المخططة":** وهي الرخص التي تمنح للمؤسسات المكلفة بتحقيق الاستثمارات المخططة وذلك باستيراد السلع والخدمات الضرورية لذلك؛
* **الرخصة الاجمالية للاستيراد "بدون تسديد":** وهي الرخص التي تمنح لكل مؤسسة أجنبية تشتغل في الجزائر في إطار تعاون ثنائي، حيث يسمح لها باستيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية الضرورية لإنجاز مشاريعها، وهذا خلال الفترة الزمنية المحددة مسبقا.

- قانون رقم 78-02 المؤرخ في 11 فبراير 1978، والمتعلق بتوسيع نطاق احتكار التجارة الخارجية إذ تم منع جميع أشكال التدخلات على مستوى التجارة الخارجية من طرف الأعوان الخواص، أو الاقتصاديين الذين يمارسون عمليات الوساطة لحساب الشركات الأجنبية؛
- مرسوم رقم 84-390 المؤرخ في 22 ديسمبر 1984، والمتعلق بممارسة الدولة للتجارة الخارجية الذي سمح للمؤسسات العمومية بالتعامل مع الشركاء الأجانب وبعض التجمعات في إطار مبادلات التجارة الخارجية؛
- قانون 88-29 الصادر في 19 جويلية 1988، وما جاء فيه من أهداف احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ومنها: * تنظيم الاختيارات والأولويات في المبادلات الخارجية؛
  * رفع الإنتاج الوطني وتقليل تكاليف الواردات؛
  * ترقية الصادرت؛
  * تسهيل وتنظيم دخول المؤسسة العمومية والخاصة إلى الأسواق الخارجية.

- المرسوم 10/89 المؤرخ في 1989/01/15 والذي يحدد كيفيات تحديد دفاتر الشروط المتعلقة بامتيازات احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

ثالثا: مرحلة تحرير التجارة الخارجية (ابتداءا من سنة 1990)

بعد الأزمة النفطية التي شهدتها الجزائر عام 1986، أخذت الجزائر تنتهج سياسة تجارية أكثر وضوحا وتفتحا على العالم الخارجي في ظل متغيرات اقتصادية دولية كثيرة توحي بأنه لا مجال فيها للانغلاق والاعتماد على قطاع أحادي وغلق الطريق أمام القطاع الخاص.

لهذا اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل تحرير تجارتها، انطلاقا من الاصلاحات التي شرعت في تطبيقها بالتنسيق مع الهيئات الدولية.

1) مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية (1990_1991)

إن أول البوادر لكسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية، جاءت مع قانون المالية التكميلي لسنة 1990، والذي منح الحق لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين المقيمين داخل التراب الوطني، باستيراد البضائع لإعادة بيعها، وإعفائها من إجراءات الرقابة. كما تم تحديد قائمة البضائع المستثناة من مجال التطبيق. وهذا وفقا للمادتين 40 و 41 من القانون.

وتم ذلك بفضل قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 أبريل 1990، والذي ينص على حرية دخول وخروج رؤوس الأموال عبر الحدود من وإلى خارج الوطن.

إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي وجزئي وذلك لعدة أسباب أهمها:[1]

- كانت تخص فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين يعرفون بالملتزمين أو البائعين بالجملة والذين كان يستوجب نشاطهم موافقة البنك الجزائري لا الإدارة التجارية؛
- إن الموافقة المذكورة سالفا كانت تستلزم الالتزام بالاستثمار فيما بعد في إنتاج الثروات والخدمات؛

[1]: آيات الله مولحسان، "**المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، دراسة حالة (الجزائر-مصر)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2011/2010، ص 139.

- لأنه يتطلب انتقال رؤوس الأموال، ذلك لأن تسديد ثمن البضائع يستوجب وجود رصيد بالعملة الصعبة؛
- لم يكن الاستيراد يخص كل البضائع، فقد تم تحضير قائمة مقيدة.

2) مرحلة إعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية (1992_1993)

إن المشكل الذي كانت تعاني منه السلطات الجزائرية في الفترة السابقة هو ندرة الموارد من العملة الصعبة وما كان له من الأثر الكبير على تحرير التجارة الخارجية وبالتالي على الاقتصاد الوطني، مما دفع بالسلطات عام 1992 إلى تشديد القيود على النقد الأجنبي، وكذا توسيع نطاق حظر الواردات.

وتجسد هذا من خلال صدور قانون المالية لسنة 1992، والذي حمل بين طياته تخفيضا جوهريا في الرسوم الجمركية، حيث وصل تخفيض المعدل الأقصى إلى 60% [1]، كما تم إعداد هذه الضرائب وفقا للنظام التصاعدي، فرضت من خلاله معدلات ضعيفة على الواردات من المواد الأولية، ومعدلات مرتفعة نوعا ما تفرض على المنتجات نصف المصنعة، وأخرى مرتفعة على الواردات من المنتجات النهائية. كما أقر هذا القانون إلغاء كل الإعفاءات الجمركية عدا على بعض المواد والأنشطة العلمية.

تم فيما بعد إنشاء لجنة سميت بـ "AD-HOC" ، تضم ممثلين عن كل من بنك الجزائر، وزارة التجارة، ووزارة الصحة، كلفت بتخصيص غلاف مالي من العملات الصعبة للمستوردين الخواص والعموميين، وتوفير أفضل تمويل لعمليات الاستيراد بغرض الحد من المديونية قصيرة الأجل، وكذا العمل على تركيز تلك الموارد اتجاه المصاريف الضرورية.

كما تم إصدار التعليمة رقم 625 بتاريخ 18 أوت 1992 والمتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها، حيث يتم تحديد معايير دقيقة ونظام أولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة وسائل الدفع الخارجي بدقة أكبر وحماية الإنتاج الوطني من جهة أخرى، وكذا تحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن بالنسبة للمتعاملين التجاريين، حيث خصصت وزارة التجارة العملة الصعبة لعمليات استيراد المنتجات المتعلقة بحماية

[1]: سمير شنيني، "**التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، سنة 2006/2005، ص 55.

وتطوير الإنتاج، أما إيرادات صادرات المحروقات فتُخصص أساسا لعمليات استيراد المنتجات التي تستعمل في احتياجات المنتجات الاستراتيجية، فما كان منها أقل أو يساوي 100000 دولار أمريكي فيتم تحقيقه مباشرة دون المرور على لجنة "AD-HOC" أي عن طريق المتعاملين بالتنسيق مع البنوك، وما تعدى منها ذلك، فيكون محل معاينة من قبل هذه اللجنة.

فيتضح لنا مما سبق عودة احتكار الدولة للتجارة الخارجية والتضييق عليها.

3) التحرير التام للتجارة الخارجية (من سنة 1994)

تميزت هذه المرحلة بتطبيق الجزائر برنامجا شاملا للإصلاح الاقتصادي وهذا بعد اتفاق تم مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية، حيث تم التوقيع في مرحلة أولى على اتفاقية "ستاند باي" ثم الاتفاق في مرحلة ثانية على برنامج للتمويل الموسع مصحوبا ببرنامج لإعادة جدولة الديون الخارجية مدته ثلاث سنوات.

ويعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي مسها هذا البرنامج، بحيث كانت تتمحور سياسة التجارة الخارجية على محورين أساسين:

- تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- الإسراع في إجراءات اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي والبحث عن مكانة في التقسيم الدولي الجديد للعمل محاولة بذلك الخروج من إطار الاقتصاد الريعي.

أما فيما يتعلق بعمليات الاستيراد فقد تم مواصلة العمل بقائمة الواردات السالبة، كما تم تحرير عشر سلع يخضع استيرادها لمعايير فنية ومهنية، وهذا حسب ما حدده القرار المؤرخ في 10 أفريل 1994 والمتضمن وقف استيراد بعض السلع.

بالإضافة إلى ذلك فقد ألغيت القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد استنادا للنظام رقم 11/94 الصادر من بنك الجزائر بتاريخ 11 ابريل 1994 والمتعلق بشروط القيام بعمليات استيراد السلع إلى الجزائر وتمويلها.

ولأجل فك الرباط على الواردات ووضع حد لتدخل الدولة في تسير التجارة الخارجية تم إصدار التعليمة رقم 13/94* القاضية بحل لجنة AD-HOC، كما تم إلغاء التعليمة رقم 625 المؤرخة في 18 أوت 1992، وبذلك لم تعد هناك أية قيود على عمليات الاستيراد.

ليصدر بنك الجزائر بعد ذلك التعليمة رقم 20/94 والتي أصبح بموجبها بإمكان كل شخص معنوي وطبيعي يمارس النشاط التجاري ومسجل في السجل التجاري الحصول على العملة الصعبة وبالتالي ممارسة نشاط الاستيراد.

إلى أن تم إلغاء الحظر على الواردات تماما في منتصف 1995، وعلى جانب الصادرات ألغي تقريبا كل الحظر السابق حيث في جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية خاليا من كل القيود الكمية. كما أنه، ومن أجل زيادة الانفتاح وتعزيز التكامل الإقليمي، خفضت الحماية الجمركية وكذا الحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات إلى 50 ٪ سنة 1996 ثم إلى 45 ٪ عام 1997 لتصل سنة 1998 إلى 40٪[1]. هذا وقد قام الإصلاح التعريفي الأخير لسنة 2001 بإعادة هيكلة كلية للتعريفة الجمركية ومستوى توزيعها وكذا انخفاض معدلاتها، فمن حيث معدل النسب أصبحت تحتوي التعريفة الجمركية الحالية على ثلاث نسب زيادة على الإعفاءات وهي 5%، 15%، و30% كأقصى معدل.

المطلب الثاني: تحليل الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2010)

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل تطور الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال استعراض تطور الواردات الإجمالية، ثم التطرق إلى تركيبها السلعي، ثم بعد ذلك إلى تتبع توزيعها الجغرافي.

---

*: الصادرة عن رئيس الحكومة، المؤرخة في 12 أبريل 1994 المتضمنة حل لجنة AD-HOC.

[1]: آيات الله مولحسان، مرجع سبق ذكره، ص144.

الفرع الأول: تحليل تطور الواردات الإجمالية خلال الفترة (1990-2010)

أولا: تحليل تطور الميزان التجاري

نبرز تطور واردات وصادرات الجزائر وكذا الميزان التجاري في فترة الدراسة من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم 11: تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للفترة (1990-2010) الوحدة: مليون دولار

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية%
1990	9684	11304	1620	117
1991	7681	12101	4420	158
1992	8406	10837	2431	129
1993	8788	10091	1303	115
1994	9365	8340	1025	89
1995	10761	10240	521	95
1996	9098	13375	4277	147
1997	8687	13889	5202	160
1998	9403	10213	810	109
1999	9164	12522	3358	137
2000	9173	22031	12858	240
2001	9940	19132	9192	192
2002	12009	18825	6816	157
2003	13534	24612	11078	182
2004	18308	32083	13775	173
2005	20357	46001	25644	226
2006	21456	54613	33157	255
2007	27631	60163	32532	218
2008	39479	79298	39819	201
2009	39294	45194	5900	115
2010	40473	57053	16580	141

المصدر: المديرية العامة للجمارك

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الميزان التجاري عرف فائض طيلة السنوات الأربعة الأولى (90-1993)، إلا أنه كان في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى، حيث انتقل رصيده من 4420 مليون دولار عام 1991 إلى 1303 مليون دولار سنة 1993، مما جعل معدل التغطية (الذي يمثل تغطية الصادرات للواردات) ينخفض إلى 115 % بعدما كان 158 %سنة 1991، ويعود هذا الانخفاض، وفي جزء كبير منه، لانخفاض الصادرات ممثلة في قطاع المحروقات. إلا أنه ومع بداية مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية مع سنة 1994 سجل الميزان التجاري أول عجز له بمقدار 1025 مليون دولار، لينخفض هذا العجز في سنة 1995 إلى 521 مليون دولار، وترجع أسباب هذا العجز المسجل خلال هاتين السنتين إلى انخفاض حصيلة الصادرات من المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول من 19.37 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 15.95 دولار للبرميل في سنة 1994[1]، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الديون الخارجية التي بلغت مستوى أدى بالجزائر إلى التوقف عن تسديدها واللجوء إلى إعادة جدولتها، كما ترجع أسباب هذا العجز المسجل خلال هاتين السنتين إلى ارتفاع حجم الواردات خاصة المتعلقة منها بالمواد الأولية وسلع التجهيز الصناعي.

أما بعد سنة 1995 فقد تحرر الميزان التجاري ليعرف فوائض متتالية وإن بدا النقص المسجل في سنة 1998 واضحا، حيث سجل رصيد الميزان التجاري قيمة 810 مليون دولار فقط، ويعود ذلك في جزء كبير منه للتدهور الكبير في أسعار النفط التي وصلت إلى 13.06 دولار للبرميل بعدما كانت 19.27 دولار عام 1997، لتنخفض بذلك قيمة الصادرات من 13889 مليون دولار عام 1997 إلى 10213 مليون دولار عام 1998، لكن هذا الانخفاض المسجل في الميزان التجاري سرعان ما تم تجاوزه لما ارتفعت أسعار البترول خصوصا عام 2000 (وصلت 28.23 دولار للبرميل) وهو ما أدى إلى تحقيق فائض تجاري معتبر جدا وصل إلى حوالي 12858 مليون دولار، ليعرف معدل التغطية ما قيمته 240%، كما ساهم استقرار الواردات من جهة أخرى في ذلك التحسن، إلا أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل

[1]: صندوق النقد الدولي على الموقع www.imf.org

إلى 9192 مليون دولار عام 2001 وإلى 6816 مليون دولار عام 2002 وذلك راجع أيضا إلى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط وانخفاض حجم صادرات المحروقات.

إلا أنه وانطلاقا من سنة 2003 وإلى غاية سنة 2008 سجل الميزان التجاري فائضا متزايدا، وصل سنة 2008 إلى 39819 مليون دولار، ويرجع الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى زيادة معدل نمو الصادرات عن معدل نمو الواردات.

ثم عرف تراجعا حادا خلال سنة 2009، حيث بلغ قيمة 5900 مليون دولار مما أدى بالجزائر إلى اتخاذ بعض الإجراءات، منها تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وإلغاء القروض الاستهلاكية للحد من تزايد فاتورة الواردات.

أما فيما يتعلق بمعدل التغطية والذي يفسر مدى تغطية الواردات بالصادرات، إذ تعتبر أفضل نسبة في المعاملات التجارية الدولية ما تراوح منها بين 80% و 120%، وبملاحظة المعدلات الواردة في الجدول أعلاه فإن نسبة التغطية تتراوح ما بين 89% و 255%، وهو ما يفسر ارتفاع الصادرات تارة وتراجعها تارة أخرى، وقد سجلت هذه المعدلات نسب مرتفعة في أغلب فترات الدراسة، كان أبرزها سنة 2006 حيث بلغت 255%، وذلك بسبب بلوغ أسعار البترول معدلات قياسية.

ثانيا: معدل التغطية بين الصادرات غير النفطية والواردات

الجدول رقم 12: الصادرات غير نفطية ومعدل تغطيتها للواردات (1990-2010) **الوحدة مليون دولار**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
صادرات غير نفطية	439	375	449	479	287	509	881	511	358	438	612
معدل التغطية%	4.53	4.88	5.34	5.45	3.06	4.73	9.68	5.88	3.80	4.77	6.67
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
صادرات غير نفطية	648	734	673	788	907	1184	1332	1937	1066	1530	
معدل التغطية%	6.51	6.11	4.97	4.32	4.45	5.51	4.82	4.90	2.71	3.78	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك

بالرغم من الفائض المسجل في الميزان التجاري على طول الفترة المدروسة تقريبا، إلا أنه لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل تغطية الصادرات غير النفطية للواردات يمثل نسب ضئيلة جدا، فالصادرات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة ضئيلة من القيمة الإجمالية للصادرات، وبالتالي تبقى الجزائر معتمدة على النفط في مجمل صادراتها.

فقد بلغت هذه النسبة 4,53% سنة 1990، لتبدأ في الارتفاع، لكن بمعدل ضئيل، إلى أن بلغت 9,68% سنة 1996، لكن هذه النسبة لم تتجاوز 5 %على طول فترة الدراسة، وهي نسبة ضئيلة جدا.

ويمكن تفسير سبب ركود الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بعدم فعالية الإجراءات التي اتخذت من أجل ترقيتها.

لذا يجب على السلطات الجزائرية إعادة النظر في سياسة تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات والبحث عن الحلول الكفيلة بإنعاش صناعات ومنتجات قادرة على التحدي والمنافسة الدولية.

ثالثا: تحليل الواردات الإجمالية

فيما يخص الواردات الإجمالية، فإنها انتقلت من 9684 مليون دولار سنة 1990 إلى 40473 مليون دولار سنة 2010، وذلك بمعدل زيادة قدر بحوالي 76 % على طول هاته الفترة، وتميزت حصيلتها بالتذبذب مثلها مثل الصادرات، والسبب راجع في ذلك إلى اعتماد حصيلتها في الأساس على الصادرات، وأن هذه الأخيرة هي الأخرى متعلقة بأسعار البترول والتي تعرف تذبذبات مستمرة، كما أن جزءا آخر منها يعتمد على السياسة التنموية التي يعتمد عليها البلد.

إن الحصيلة التي سجلتها الواردات سنة 1990 بقيمة 9684 مليون دولار، هي حصيلة مرتفعة، والسبب في ارتفاعها يعود إلى تدابير التحرير التدريجي للتجارة الخارجية التي تندرج ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر، بينما عرفت انخفاضا سنة 1991 بنسبة 20.68%، لترتفع سنتي

1992 و 1993 مسجلة ما قيمته 8406 و8788 مليون دولار على التوالي، لكن حصيلتها بقيت منخفضة نسبيا، وهذا راجع إلى عودة سياسة الضغط على الواردات (مرحلة إعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية).

فيما سجلت سنتي 1994 و 1995 ما قيمته 9365 و 10761 مليون دولار على التوالي، وهي حصيلة مرتفعة مقارنة بـ 1996 و 1997، والسبب في ذلك يعود إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تحرير قطاع التجارة الخارجية، ودخولها مرحلة التحرير الكلي، كما أوردناه في المطلب الأول من هذا المبحث، ثم عرفت انخفاضا سنتي 1996 و 1997، نتيجة هبوط الواردات الغذائية في أعقاب ارتفاع الإنتاج الزراعي المحلي الاستثنائي، ونتيجة تصفية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة غير الفعالة والتي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات، وشروط التمويل الصعبة التي فرضتها البنوك على المؤسسات العمومية والتي صعبت من نشاط هذه الأخيرة.

وعرفت الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2010 ارتفاعا مستمرا في حصيلة الواردات، حيث انتقلت من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى 40473 مليون دولار سنة 2010، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الارتفاع المستمر في حصيلة الصادرات، والذي يعود بدوره إلى ارتفاع في أسعار البترول، كما أن جزءا من ارتفاعها يعود إلى السياسة التنموية المعتمدة في الجزائر والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي.

حيث أنه في سنة 2008 بلغت الواردات الجزائرية رقما قياسيا هو 39479 مليون دولار، بنسبة نمو تقدر بـ 30% عن سنة 2007، ليبقى حجمها مستقرا تقريبا في سنة 2009، مع تراجع طفيف راجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية، لترتفع سنة 2010 نتيجة ارتفاع الأسعار، وكانت الحكومة قد كشفت لأول مرة أنها لجأت رسميا لتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي من أجل التحكم في فاتورة الواردات.

الفرع الثاني: التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2010)

إن التركيب السلعي للواردات في الجزائر لا يختلف عموما عن غيره من التركيبات السلعية لباقي الدول النامية. وهو يتميز بالثبات النسبي لمكوناته، حيث نجد سيطرة التجهيزات الصناعية والمواد الغذائية وتليها السلع نصف المصنعة والسلع الاستهلاكية الصناعية، على إجمالي الواردات الجزائرية، ممثلة ما نسبته 94% تقريبا من إجمالي الواردات المنظورة. وهذا كفيل بإبراز مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الخارج وضعف هيكلة جهازه الانتاجي، وهو ما يتجلى خصوصا في استيراد الغذاء من الخارج.

جدول رقم 13 : التركيب السلعي للواردات خلال الفترة (1990-2010) الوحدة: مليون دولار

السنوات	مواد غذائية	طاقة وزيوت	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	سلع استهلاكية صناعية
1990	2140	144	677	1806	78	3693	1146
1991	1938	256	410	1861	153	2343	720
1992	2092	120	612	1933	51	2445	1153
1993	2177	125	595	2074	55	2567	1195
1994	2816	56	619	2143	33	2428	1270
1995	2753	118	789	2372	41	2937	1751
1996	2601	110	498	1788	41	3022	1038
1997	2544	132	499	1564	21	2833	1094
1998	2533	126	540	1722	43	3120	1319
1999	2307	154	469	1547	72	3219	1396
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393
2001	2395	130	478	1872	155	3435	1466
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2798
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011
2007	4954	324	1325	7105	146	10026	3751
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397

2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك

يوضح الجدول أعلاه أن سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة، باستثناء سنة 1994، أين احتلت المرتبة الثانية بعد السلع الغذائية، كما عاودت الانخفاض في سنة 1997 لتبلغ 2833 مليون دولار بنسبة 32.61 % من إجمالي الواردات، بعدما كانت قد بلغت 3022 مليون دولار في سنة 1996 بنسبة 34.79 % من إجمالي الواردات، وهو العام الذي عرفت فيه الواردات الجزائرية انخفاضا معتبرا مما أثر كثيرا على القطاع الصناعي، بسبب حل بعض المؤسسات العمومية وغلق بعض وحدات الإنتاج جراء المنافسة المفروضة من طرف المستوردين بعد تحرير التجارة الخارجية، إضافة إلى مشكل التمويل خصوصا من البنوك، وكذا انخفاض الاستثمارات جراء الوضع الأمني والاقتصادي المتردي، لتعرف بعدها زيادات متتالية بداية من سنة 2001 أين سجلت ما قيمته 3435 مليون دولار بنسبة 34.56 % من إجمالي الواردات، ثم وصلت أوجها في عام 2010 أين حققت ما قيمته 15776 مليون دولار أي ما نسبته 38.97 % من إجمالي الواردات، محققة فارق بمقدار 12341 مليون دولار خلال الفترة (2001-2010).

هذا الارتفاع المسجل في قيمة هذا النوع من الواردات يفسر ضعف صناعات التجهيز الصناعي في الجزائر إضافة إلى الطلب الكبير على التجهيزات الصناعية في إطار برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالواردات من المواد الغذائية، فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات، باستثناء سنة 1994، حيث تصدرت القائمة بنسبة 32.04 %. وقد عرف هذا النوع من الواردات زيادة متتالية بداية من عام 1990 (أين سجلت ما قيمته 2140 مليون دولار) إلى غاية 1994 وهو العام الذي تصدرت فيه قائمة الواردات، لتعرف بداية من عام 1995 -حيث سجلت ما قيمته 2753 مليون دولار أي ما يمثل

25.58 % من مجموع الواردات- انخفاضات متتالية وصلت عام 2000 إلى حوالي 2415 مليون دولار، وترجع أسباب هذا الانخفاض المسجل إلى تعقد الأزمة الاجتماعية، خصوصا فقدان عدد هائل من العمال لمناصب عملهم، وتدهور القدرة الشرائية، وتزايد وتيرة الفقر، إلى جانب كبح الطلب بفعل تراجع برامج الإصلاح. إلا أنه وانطلاقا من سنة 2002 إلى غاية سنة 2010 عرفت الواردات ارتفاعا مستمرا على العموم، راجع بالدرجة الأولى إلى الطفرة البترولية، وهو ما أدى بالسلطات إلى التوسع في استيراد المواد الغذائية.

بعد السلع الغذائية تأتي المنتجات نصف المصنعة، والتي احتلت المرتبة الثالثة من إجمالي الواردات باستثناء سنوات 2003، 2005 إلى غاية 2010، أين احتلت المرتبة الثانية. عرفت قيمتها تزايدا خلال الفترة (1990-1995)، لتعرف بعدها وإلى غاية 2002 حالة تذبذب بين الانخفاض و الزيادة، وانطلاقا من عام 2003 عرفت زيادة ملحوظة وصلت أوجها سنة 2009 بقيمة 10165 مليون دولار، أي ما نسبته 25.87 % من إجمالي الواردات.

أما فيما يتعلق بالواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية فقد عرفت هي الأخرى تذبذبا عقبه تدهور وصل أوجه سنتي 1996 -1997، بانخفاض قيمته من 713 إلى 657 مليون دولار على التوالي مقارنة بسنة 1995، لتعرف بعدها بداية من عام 2000 ارتفاعا مستمرا إلى غاية 2010 أين انخفضت خلال هذه السنة إلى ما قيمته 5836 مليون دولار، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 318.95 % ما بين (2000-2010).

وفيما يخص الواردات السلعية من المواد الخام، والطاقة والزيوت، فقد احتلت المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي، لتأتي المرتبة الأخيرة لاستيراد سلع التجهيز الفلاحية والتي سجلت نسبة ضئيلة قياسا بالواردات الأخرى.

نلاحظ أنه منذ قيام الجزائر بتحرير قطاع التجارة الخارجية والاستيراد في نمو مستمر، خاصة ما تعلق منه بالمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة

إن الهدف من دراسة التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية هو دراسة اتجاهها بين الجزائر وغيرها من البلدان وكذا التكتلات الاقتصادية والأقاليم والمناطق الأخرى المختلفة، بغرض معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو مجموعة من الدول أو تكتل دولي معين في الحصول على الواردات. ويمكن القول أن الجزائر في ذلك تنتهج مسار جل الدول النامية في ارتباطها الوثيق بأسواق الدول الصناعية المتقدمة حيث انحصرت وارداتها خلال فترة الدراسة في يد مجموعة قليلة من المناطق يترأسها الإتحاد الأوربي. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 14: يبين التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2010)

الوحدة: مليون دولار

السنوات الدول	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاتحاد الأوربي	4663	5318	5233	5126	6385	5689	4930	5397	5152	5256	5903	6732	7954	10097	11255	11729	14427	20985	20772	20704
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	2189	2118	2772	2539	2785	2000	2181	2320	2074	2194	2125	2485	2242	3071	3506	3738	5363	7245	6435	6519
بلدان أوربية أخرى	177	102	157	109	271	223	423	400	485	603	636	757	855	1097	1058	777	715	659	728	388
أمريكا الجنوبية	216	180	216	160	368	357	517	185	340	142	269	385	567	1166	1249	1281	1672	2179	1866	2380
آسيا دون البلدان العربية	161	352	558	516	576	499	155	643	771	599	579	943	1206	1952	2506	3055	4318	6916	7574	8280
بلدان عربية دون المغرب العربي	41	98	125	83	133	131	336	265	160	144	176	366	418	474	427	493	621	705	1089	1262
بلدان المحيط	-	-	-	-	-	-	-	-	-	64	92	127	47	56	31	-	-	-	2	-
بلدان المغرب العربي	172	217	257	213	198	124	24	24	36	52	72	127	120	460	217	235	284	395	478	544
بلدان افريقيا	62	21	47	42	45	75	121	169	146	119	85	87	125	175	148	148	231	395	350	396
المجموع	7681	8406	9365	8788	10761	9008	8687	9403	9764	9173	9940	12009	13534	18199	20357	21456	27631	39479	39294	40473

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك

الشكل رقم 15: التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق لسنة 2010

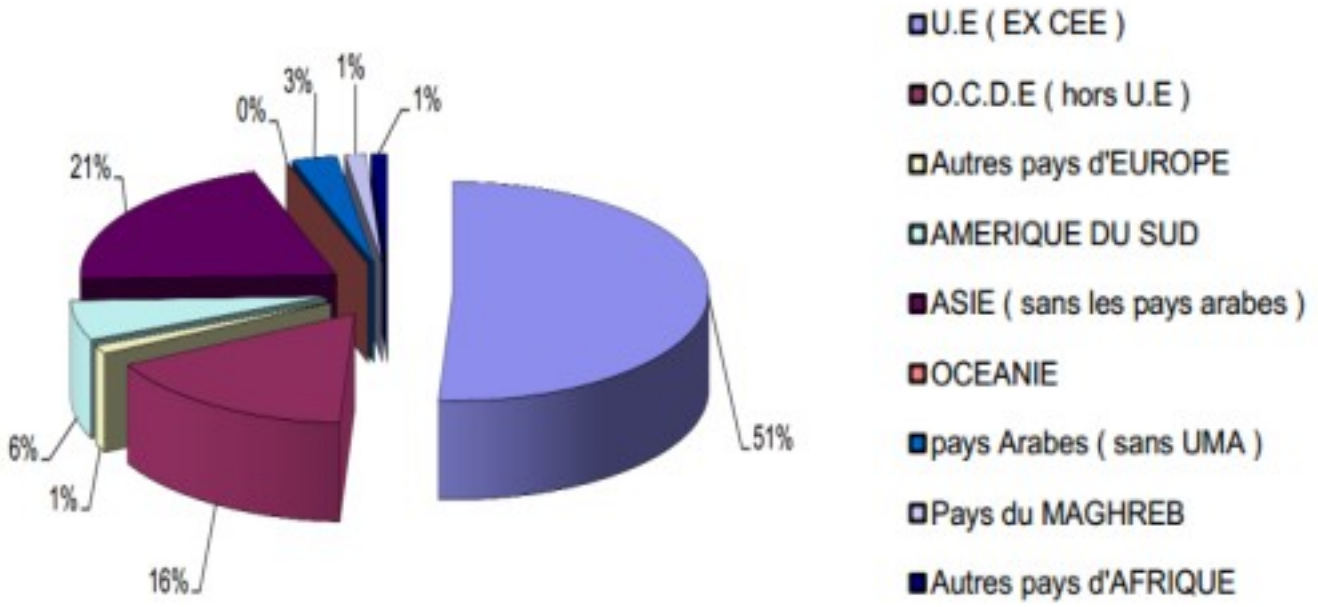

المصدر: المديرية العامة للجمارك

من خلال تفحص معطيات الجدول والبيان السابقين، يتضح لنا مدى سيطرة ثلاث قارات على إجمالي واردات الجزائر، وهي على الترتيب: قارة أوربا، قارة أمريكا الشمالية، وكذا قارة آسيا. ويمكن تفسير ذلك كون أن هذه الأقطاب الثلاث يتمركز بها أكبر عدد ممكن من البلدان الصناعية المتقدمة المسيطرة على التجارة الدولية، إذ نجد أن القارة الأوربية تسيطر على صدارة الترتيب في تموين الجزائر بأهم وارداتها، مشكلة نسبة تفوق الـ 50% من إجمالي الواردات، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب، أهمها أن القارة الأوربية تضم أهم الدول الصناعية وأكبر التجمعات الاقتصادية على الصعيد العالمي ممثلة في الاتحاد الأوربي وكذا لأهمية الموقع الجغرافي القريب بين الجزائر وأوربا مما يسهل التعاملات، وأيضا بسبب الروابط التاريخية التي تربط الجزائر بالدول الأوربية خصوصا الجنوبية منها.

وبقي الاتحاد الأوربي يمثل الشريك التجاري الأول للجزائر[1]، باعتباره يغطي أكثر من نصف وارداتها لعقود متتالية، حيث بلغت هذه النسبة 60,71% سنة 1991، وبلغت سنة 1992 نسبة 63,26 %، و 62,53 % في سنة 1996، وحتى في السنوات الأخرى التي لم تبلغ فيها هذه النسبة 60 % ، لم تنخفض عن 50%، كما هو الحال في سنتي 2009 و2010، حيث بلغت هذه النسبة 52,86 % و51,15 % على التوالي، ويمكن إرجاع هذا التراجع الطفيف إلى تزايد الواردات الصينية نتيجة انخفاض سعرها.

بينما عادت المرتبة الثانية إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE)، بمعدل متوسط وصل إلى 21.81% من إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة، وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية والدول المنتمية إلى الاتحاد الأوربي في نفس الوقت (كفرنسا، إسبانيا، إيطاليا، وألمانيا) على رأس القائمة.

وتأتي في المرتبة الثالثة دول آسيا (باستثناء الدول العربية)، حيث مثلت حصتها في المتوسط 9،24% من إجمالي الواردات الجزائرية، خاصة من السلع والتجهيزات الصناعية والمعدات والآلات الانتاجية ذات التكنولوجيا العالية، وتعتبر الصين أهم مورد للجزائر في هذه المجموعة.

أما فيما يخص التبادل بين الجزائر والدول العربية ودول المغرب العربي وكذا بلدان افريقيا، فنلاحظ أنه بقي ضعيفا طيلة فترة الدراسة، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل أهمها تماثل أو تشابه الهيكل الانتاجي الذي يعتمد أساسا على إنتاج وتصدير المواد الأولية، إضافة إلى غياب سياسات تكاملية بين هذه الدول.

نشير في الجدول الموالي إلى أهم عشر موردين للجزائر خلال الفترة 2000-2010.

[1]: وتحتل فرنسا المرتبة الأولى بين دول الاتحاد الأوربي، تليها كل من إيطاليا وإسبانيا، وبنسب أقل ألمانيا وبريطانيا.

جدول رقم 15: أهم عشر موردين للجزائر خلال الفترة 2000_2010

الوحدة: مليون دينار

2000			2001			2002			2003		
البلد	حجم الواردات	النسبة من الإجمالي	البلد	حجم الواردات	النسبة من الإجمالي	البلد	حجم الواردات	النسبة من الإجمالي	البلد	حجم الواردات	النسبة من الإجمالي
فرنسا	162661,8	23,6	فرنسا	185152,6	24,2	فرنسا	214969.3	22.5	فرنسا	250264.4	23.9
و.م.أ	78687.2	11.4	إيطاليا	80324	10,5	و.م.أ	92689.9	9.7	إيطاليا	98587.7	9.4
إيطاليا	61409	8.9	و.م.أ	79150,5	10,3	إيطاليا	90773	9.5	ألمانيا	68070.2	6.5
ألمانيا	53424,5	7,7	ألمانيا	60963,3	8	ألمانيا	67989.3	7.1	إسبانيا	57426.1	5.5
إسبانيا	41108,0	6,0	إسبانيا	40319,8	5.3	إسبانيا	49643.6	5.2	و.م.أ	54462.1	5.2
كندا	26339	3,8	تركيا	29235.5	3.8	تركيا	31286.1	3.3	الصين	40116.6	3.8
تركيا	21542,2	3,1	بلجيكا	20352.4	2.7	اليابان	29693	3.1	تركيا	33883.9	3.2
اليابان	20557,8	3	كندا	20019.4	2.6	الصين	27230.1	2.8	بريطانيا	31800.9	3
روسيا	20554,8	3	بريطانيا	19346.4	2.5	كندا	26721.3	2.8	اليابان	29411	2.8
بلجيكا	17977,4	2,6	روسيا	18487.1	2.4	بريطانيا	24326.6	2.5	روسيا	42378.4	2.3

2004			2005			2006			2007		
البلد	حجم الواردات	النسبة من الإجمالي	البلد	حجم الواردات	النسبة من الإجمالي	البلد	حجم الواردات	النسبة من الإجمالي	البلد	حجم الواردات	النسبة من الإجمالي
فرنسا	295538.2	22.5	فرنسا	328138.4	22	فرنسا	317122.7	20.3	فرنسا	320054.6	16.7
إيطاليا	111397.2	8.5	إيطاليا	111819.8	7.5	إيطاليا	103181.9	8.8	إيطاليا	166969.5	8.7
ألمانيا	86332.6	6.6	و.م.أ	99314.7	6.6	الصين	124047.7	8	الصين	165757.3	8.6
و.م.أ	77180.1	5.9	الصين	97809.4	6.5	ألمانيا	107252	6.9	و.م.أ	146770.2	7.7
الصين	65997.4	5	ألمانيا	93739.8	6.3	و.م.أ	136676.9	6.6	ألمانيا	124049	6.5
إسبانيا	63546.4	4.8	إسبانيا	70991.3	4.8	إسبانيا	74583.3	4.8	إسبانيا	110157.2	5.7
اليابان	47320.5	3.6	اليابان	57301.7	3.8	تركيا	51634.7	3.3	اليابان	73853	3.9
تركيا	42109.4	3.2	تركيا	44452.6	3	اليابان	51551	3.3	الارجنتين	63916.4	3.3
الأرجنتين	42508.7	3.2	الارجنتين	43408.2	2.9	الارجنتين	45838.1	2.9	تركيا	63986.1	3.3
بلجيكا	35322	2.7	اكرانيا	39884.5	2.7	بلجيكا	38380.2	2.5	كوريا	56164.9	2.9

2008			2009			2010		
البلد	حجم الواردات	النسبة من الإجمالي	البلد	حجم الواردات	النسبة من الإجمالي	البلد	حجم الواردات	النسبة من الإجمالي
فرنسا	422772.7	16.4	فرنسا	447536.6	15.7	فرنسا	453909.2	15.1
إيطاليا	280177.6	10.9	الصين	345145.1	12 .1	الصين	330481.9	11
الصين	265461.3	10.3	إيطاليا	268448.2	9.4	إيطاليا	301546.5	10
إسبانيا	189816.4	7.4	إسبانيا	215888.7	7.6	إسبانيا	196261.8	6.5
ألمانيا	157818.7	6.1	ألمانيا	200915	7	ألمانيا	174255.1	5.8
و.م.أ	143233.8	5.6	و.م.أ	145699 .7	5.1	و.م.أ	155451.2	5.2
اليابان	91965.4	3.6	تركيا	126877.6	4 .4	كوريا	146991.6	4.9
تركيا	87723.7	3.4	اليابان	86730.2	3	تركيا	112320.7	3.7
الارجنتين	81577.7	3.2	كوريا	81351.2	2.8	اليابان	112320.7	3.7
كندا	63403.6	2.5	البرازيل	64203 .4	2.2	الأرجنتين	90468.9	3

Source : évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 à 2011, collections statistiques n° 176/2012, ONS, p58.

نلاحظ من الجدول السابق أن الواردات الجزائرية تتركز في مجموعة معينة من الدول مع تسجيل بعض التغيرات الطفيفة الملاحظة من حين إلى آخر والتي تطبع حركة النشاط التجاري الجزائري مع الخارج، ولا ريب في أن المصالح الاقتصادية والسياسية تكون وراء تحديد مجموعة معينة من الشركاء التجاريين.

وتعد فرنسا الشريك التجاري الأول أي صادرات فرنسا للجزائر تقدر بخمس الصادرات الكلية نحو الجزائر (وتتمثل أساسا في الآلات والأجهزة والمنتجات الصيدلانية والحبوب)، وعلى الرغم من أنها سجلت تراجعا لها خلال السنوات الأخيرة (23,6% سنة 2000، إلى 16.7% سنة 2007، إلى 15.1% سنة 2010)، إلا أن فرنسا بقيت متربعة على عرش المرتبة الأولى، فهي تدرك أن السوق الجزائرية سوقا مهمة يجب أن لا تتنازل عليها.

في حين جاءت إيطاليا في المرتبة الثانية في قائمة الموردين العشر الأوائل بمعدل متوسط قدر بـ 11,04% من إجمالي الواردات، أما فيما يتعلق بالصين فقد قفزت إلى المرتبة الثالثة ابتداءا من 2006 بفضل النهضة التنموية التي عرفتها، ووصلت في سنة 2009 إلى المرتبة الثانية، بمعدل قارب 8% على طول فترة الدراسة، وذلك بتراجع كل من الو.م .أ وألمانيا الى المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي.

ونشير إلى أن هناك نوع من الثبات والاستقرار في صادرات بعض الدول نحو الجزائر مثلما هو الحال فيما يخص اليابان وتركيا.

كما يتضح من هذا الجدول غياب الدول العربية ويرجع السبب إلى ضعف العلاقات الاقتصادية والتجارية البينية، إضافة إلى غياب التعامل مع دول الجوار (دول المغرب العربي)، إلى جانب غياب بعض الدول المهمة كألمانيا التي كانت تحتل المرتبة الرابعة، وظهور دول جديدة مثل البرازيل والهند.

ونلاحظ أنه رغم تعدد وتنوع التوزيع الجغرافي لمصادر الواردات الجزائرية، إلا أنها تتميز بتركزها في منطقة واحدة، واستئثار عدد قليل من الدول بالسوق الجزائرية وهي مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، مما

يمكن أن يخلق نوعا من الاحتكار، ويعرض السلع في الجزائر إلى خطر ارتفاع الأسعار أو الندرة في حال تعرض دول الاتحاد الأوروبي إلى أزمة وبشكل مباشر وسريع.

المبحث الرابع: علاقة الإنفاق الحكومي وعرض النقود بالواردات

بعدما ألقينا نظرة عامة عن مضمون البرامج الإنفاقية وكذا السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة نحاول في هذا المبحث أن نسلط الضوء على ما حققه الإنفاق الحكومي وعرض النقود من آثار على مختلف المتغيرات الاقتصادية وخصوصا على الواردات.

المطلب الأول: أثر برامج الإنفاق الحكومي وعرض النقود على أهم المتغيرات الاقتصادية

إن الميزانية الضخمة التي تم تخصيصها لكل من برامج الإنفاق، وكذا الزيادة المستمرة في كمية النقود، كان لها العديد من الآثار الايجابية على العديد من المؤشرات الاقتصادية. نبرز أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: الأثر على النمو الاقتصادي

لقد كان للسياسة الإنفاقية والسياسة النقدية، مجسدة في عرض النقود، أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي التي استمرت في الزيادة وتسارعت وتيرتها في معظم قطاعات الاقتصاد، على غرار قطاع الفلاحة، الخدمات، والأشغال العمومية. وكان اتجاه معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة المدروسة على النحو التالي:

شكل رقم 16: تطور معدلات النمو في قطاع المحروقات، خارج قطاع المحروقات، ومعدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر في الفترة (1993-2009)

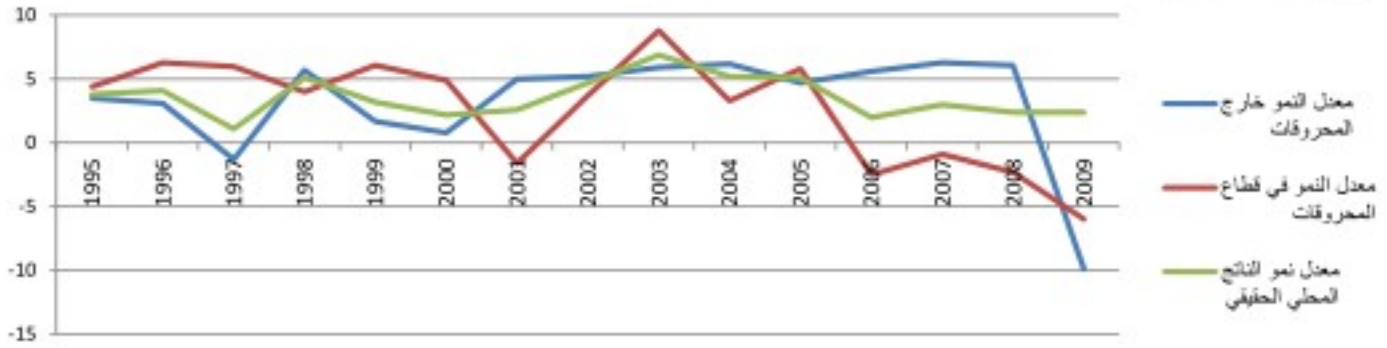

source : la banque mondiale, « à la recherche d'un investissement public de qualité », une revue des dépenses publiques, rapport n° 36270, vol 01, 2007.
International monetary fund, « Algeria: statistical Appendix », report n° 11/40, February 2011.

من خلال الشكل السابق نلاحظ معدلات نمو موجبة تقريبا على طول الفترة، مع وجود شبه تبعية معدل النمو الحقيقي لمعدل نمو قطاع المحروقات. كما يلاحظ أيضا أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات قد حقق نسب ارتفاع معتبرة جدا، وهذا قد يكون نتيجة قدرة البرامج التنموية على تطوير القطاعات المشاركة في هذا النمو. فقد عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا، من 3,8 %سنة 1995، إلى 5,1 %سنة 1998، مع ملاحظة الانخفاض الذي شهدته سنة 1997، بالرغم من زيادة النفقات العامة، وهو انخفاض راجع أساسا لانخفاض نمو القطاع الفلاحي متأثرا بالجفاف.

أما بعد إطلاق مشروعي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، فقد شهد النمو تسارعا في وتيرته وتحسنا في نوعيته (وذلك بتحسن النمو خارج قطاع المحروقات)، إذ وصل معدل النمو سنة 2003 إلى معدل 6,9%، مع تراجع طفيف بدأ من سنة 2004 بسبب التراجع في نمو قطاع المحروقات.

يظهر مما سبق مدى تأثير الزيادة في حجم النقد وكذا أثر مضاعف الإنفاق العام على معدلات النمو، على الرغم من كون هذا المضاعف ضعيفا نسبيا فيما يخص قطاعات المحروقات والفلاحة والصناعة كونها تتأثر في غالب الأحيان بعوامل خارجية. وتبقى مساهمة البرامج التنموية بشكل مباشر في توليد دخول في الاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة في الناتج المحلي من خلال مخصصاتها لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بشكل رئيسي.

نبرز في الجدول الموالي معدلات النمو القطاعية في قطاع خارج المحروقات خلال الفترة (1995-2010)

جدول رقم 16: معدلات النمو القطاعية خارج المحروقات في الجزائر في الفترة (1995-2009) الوحدة:%

القطاعات / السنوات	الفلاحة	بناء وأشغال عمومية	الصناعة	الخدمات
1995	15	2,7	1,4-	6,8
1996	23,9	4,5	8,7-	6
1997	13,5-	2,5	3,8-	5,4
1998	11,4	2,4	8,4	7,9
1999	2,7	1,4	1,6	5,7
2000	5-	5,1	1,3-	5,1
2001	13,2	2,8	1-	5,8
2002	1,3-	8,2	1,1-	8,3
2003	19,7	5,7	3,5-	8,7
2004	3,1	7,7	1,3-	11,7
2005	1,9	7,1	2,8-	9
2006	4,9	11,6	0,1-	9,6
2007	5	9,8	0,7-	13,3
2008	5,3-	9,8	4.3	16,2
2009	20	8,7	/	15,8

SOURCE : la banque mondiale, « à la recherche d'un investissement public de qualité », une revue des dépenses publiques, rapport n° 36270, vol 01, 2007, p28.
International monetary fund, « Algeria: statistical Appendix », report n° 11/40, February 2011, p06.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن مخصصات القطاع الفلاحي قد ساهمت بشكل كبير في نمو هذا القطاع حيث انتقل معدل نموه من 15 % سنة 1995 إلى قرابة 24 % سنة 1996، ثم إلى -13,5% في السنة الموالية، ليعاود الارتفاع خلال سنة 1998 حيث بلغ 11,4%. يواصل معدل النمو في هذا القطاع تذبذباته القوية رغم المخصصات الضخمة التي كرست له خلال البرامج التنموية وهذا راجع بالأساس إلى سوء المناخ والظروف الطبيعية الصعبة المسؤولة بالدرجة الأولى عن الإنتاج الفلاحي.

قطاع البناء والأشغال العمومية سجل معدلات نمو إيجابية على العموم بالرغم من أنها متواضعة.

أما القطاع الصناعي فقد شهد تراجعا ملحوظا خاصة في السنوات 1995، 1996 و1997 حيث بلغت معدلات النمو في هذه السنوات على التوالي -1,4 %، -8,7%، و-3,8 %. وذلك بسبب إغلاق العديد

من المؤسسات الصناعية العمومية نتيجة الإفلاس وسوء التسيير وعدم قدرة الدولة على تحمل خسائرها الكبيرة. كذلك هو الحال بعد إطلاق برنامجي الإنعاش ودعم النمو، إذ بقيت معدلات النمو متواضعة جدا وغالبا سالبة. وتعتبر سنة 1998، كما يبرز الجدول، السنة الوحيدة التي سجل فيها قطاع الصناعة معدل نمو مرتفع 8,4 راجع بالأساس إلى كل من فرعي الصناعات الغذائية والمطاط والبلاستيك[1]. وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري حيث زادت فاتورة الواردات من المنتجات الصناعية على طول الفترة.

ويعتبر قطاع الخدمات من أهم وأكثر القطاعات نموا، نتيجة الحركية الاقتصادية التي صاحبت البرامج التنموية والإنفاق السخي على هذا القطاع.

ونجد أن من بين أهم محركات النمو والنشاط الاقتصادي الاستهلاك، فهو حل لأغلب أزمات الكساد. وقد عرفت فترة الدراسة تزايدا مستمرا في الاستهلاك، سواء العام أو الخاص، إذ شهد الاستهلاك الخاص ارتفاعا متواصلا قدر في المتوسط بـ 8,3%، في حين قدر معدل النمو المتوسط للاستهلاك العام لنفس الفترة بـ 10,88% ، وهو ما يوضح الدور الكبير الذي لعبه الطلب الاستهلاكي في تحقيق معدلات النمو المرتفعة نسبيا خلال هذه الفترة.

شكل رقم (17): تطور حجم الاستهلاك العام والخاص في الجزائر خلال الفترة (1997-2010)

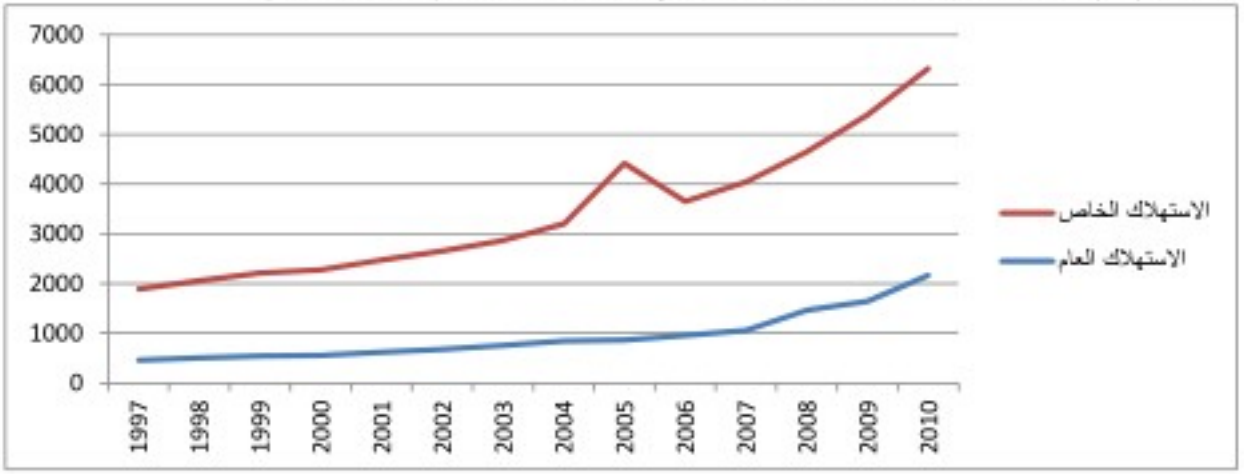

Source : « Rapport annuel de la banque d'Algérie », de 2001 à 2010, www.bankofalgeria.dz

[1]: بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص185.

كما نلاحظ أن حجم الاستهلاك الخاص قد فاق على طول الفترة حجم الاستهلاك العام رغم ارتفاعه سنويا، الشيء الذي قد يرد إلى الزيادة السكانية التي عرفتها الجزائر إضافة إلى تحسن الظروف المعيشية للمواطن الجزائري جراء ارتفاع الكتلة الأجرية خلال هاته الفترة، واستفادة أصحاب الدخول المحدودة من زيادات معتبرة في الرواتب ما أثر إيجابا على استهلاكهم، وهذا من خلال الزيادات المستمرة في الأجر الوطني الأدنى المضمون، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (17): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون منذ سنة 1990

التاريخ	SNMG
أول يناير 1990	1000 دج
أول يناير 1991	1800 دج
أول جويلية 1991	2000 دج
أول أبريل 1992	2500 دج
أول يناير 1994	4000 دج
أول ماي 1997	4800 دج
أول يناير 1998	5400 دج
أول سبتمبر 1998	6000 دج
أول يناير 2001	8000 دج
اول يناير 2004	10000 دج
أول يناير 2007	12000 دج
أول يناير 2010	15000 دج
أول يناير 2012	18000 دج

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

شهدت معدلات الاستثمار هي الأخرى ارتفاعا مستمرا وهو راجع أساسا إلى ارتفاع معدلات الاستثمار العام الذي بلغ متوسط الزيادة السنوية فيه خلال الفترة 2001-2004 ما مقداره 10% من إجمالي الناتج المحلي. الاستثمار الخاص بدوره شهد ارتفاعا، بفضل تزايد الادخار الوطني وانخفاض معدلات الفائدة على الاقتراض نسبيا كنتيجة للسياسة النقدية التوسعية.

شكل رقم(18): تطور حجم الادخار الوطني والاستثمار الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1997-2010) الوحدة: مليار دج

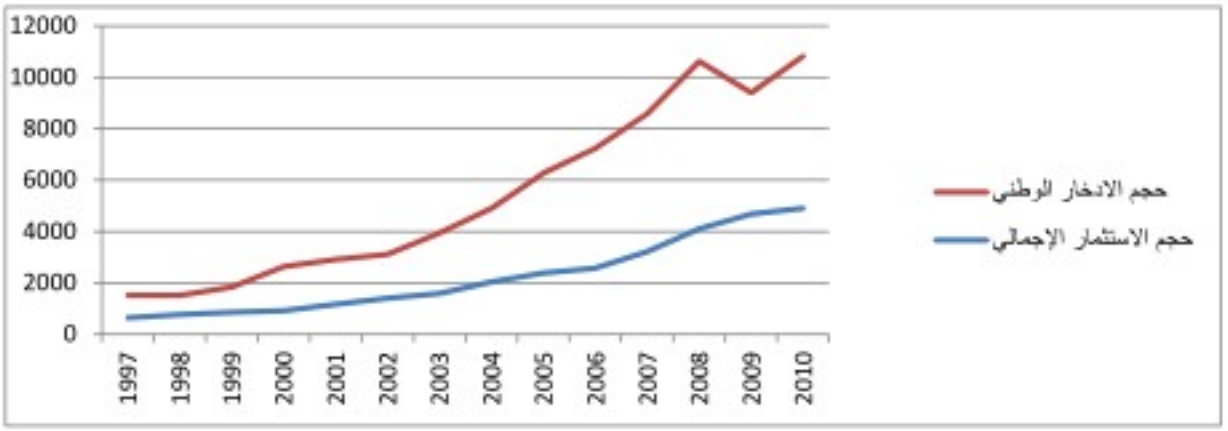

Source : International monetary fund, « Algeria: statistical Appendix », report n° 11/40, February 2011, p 04. And report n° 13/49, February 2013, p 04.
ONS.

الفرع الثاني: الأثر على التضخم

يعتبر استقرار المستوى العام للأسعار من ضمن أهداف السياسة الاقتصادية، تسعى كل دولة لتحقيقه. وقد عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ضغوط تضخمية شديدة، حيث بلغ معدل 16,7% سنة 1990 ثم 25,9 %سنة 1991، ليصل سنة 1992 إلى 31,7 %، وهو ما يوضحه الجدول الموالي، كان ذلك نتيجة ركود مستويات العرض الكلي مقابل ارتفاع الطلب الكلي وارتفاع معدل السيولة وزيادة القروض الموجهة للاقتصاد دون أن يكون لها مقابل إنتاجي. وابتدءا من سنة 1994 عرفت هذه المعدلات تراجعا ملحوظا، أين تم تخفيض المشتريات الحكومية من السلع والخدمات وانتهاج سياسة تقشفية تجاه نفقات التسيير خاصة باعتبارها غير منتجة، هبوط نسبة السيولة النقدية. كل ذلك في إطار سياسة التعديل الهيكلي.

جدول رقم (18): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2010) الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم	16,7	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5	2,6	0,3
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
معدل التضخم	4,2	1,4	2,6	3,4	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7	3,9	

المصدر: البنك العالمي.

أما في سنة 2001 فقد ارتفع معدل التضخم إلى 4,2 % لكنه سرعان ما انخفض إلى 1,4 سنة 2002 وبقي في مجال مقبول، متتبعا في اتجاهه معدل زيادة النفقات العامة (رغم الزيادة المطردة لحجمها الإجمالي)، حيث كان الارتفاع المسجل في سنتي 2008 و2009 بسبب ارتفاع معدل الزيادة في النفقات العامة.

الفرع الثالث: الأثر على التشغيل

لقد كان لنمو الناتج المحلي انعكاس إيجابي على حجم التشغيل وتدني مستويات البطالة التي انخفضت من 29 %سنة 1999 إلى 23 %سنة 2003 إلى 17,7 %سنة 2004، لتصل إلى أقل من 12 %سنة 2008 و10 % سنة 2010، وذلك راجع لوتيرة المشاريع التنموية في هذه الفترة. بعدما كانت قد سجلت معدلات مرتفعة ومستقرة نسبيا خلال الفترة 1995-2000، وهي الفترة التي طبقت فيها، في إطار برنامج التعديل الهيكلي، البرامج التي تهدف بالأساس إلى الحد من التوظيف في القطاع العام، وهو أهم قطاع مشغل للعمالة.

جدول رقم (19): تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة (1990-2010) الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	19,7	20,3	21,4	23,15	24,5	28	28	28	28	29	29,5
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
معدل البطالة	27,3	25,9	23,7	17,7	15,3	12,3	12	11	10,2	10	

Source : International monetary fund, « Algeria: statistical Appendix », report n° 11/40, February 2011, p 17.

la banque mondiale, « à la recherche d'un investissement public de qualité », une revue des dépenses publiques, rapport n° 36270, vol 01, 2007, p 14.

Rapports annuels de la banque d'Alger, années 2001, 2004 et 2009 et 2011.

IMF, Statistic's data of Algeria.

المطلب الثاني: أثر سياستي الإنفاق العام والعرض النقدي المتبعة على الواردات

إن الأثر الإيجابي لسياسة الإنفاق العام والسياسة النقدية التوسعية على حجم العمالة والاستثمار وما تولد عن ذلك من زيادة الطلب الكلي لم يستغل من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي، بل وجه الجزء الأكبر منه إلى الخارج، وذلك يبرز جليا من خلال قيمة الواردات التي عرفت تزايدا كبيرا، خاصة التجهيزات الصناعية التي تدخل في إطار مستلزمات البرامج والمشاريع، والسلع الاستهلاكية التي تعود إلى ارتفاع الطلب الداخلي للأسر والمؤسسات وعجز الجهاز الإنتاجي على تلبيته.

نبرز من خلال الجدول رقم 20 والمنحنى رقم 19 تطور حجم الواردات جراء تطور الإنفاق العام وعرض النقود، إذ نلاحظ أن الواردات تتبع نفس اتجاه الإنفاق العام وعرض النقود بالزيادة على طول الفترة المدروسة.

جدول رقم 20: الإنفاق الحكومي، عرض النقود والواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)

الوحدة: مليون دج

السنة / المتغير	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنفاق الحكومي	142540	239630	308724	390484	461895	589085	724609	845196	875739	1034320	1178120	1321030	1550650	1691350	1891770	2052040	2454390	3114240	4191230	4220960	4439850	5853480	6804320
عرض النقود	343005	415270	515902	627427	723514	799562	915058	1081518	1592461	1789350	2022534	2473516	2901532	3354422	3738037	4146906	4827600	5994600	6995400	7178700	8162800	9929188	11067586
الواردات	86769	139257	180141	205463	340137	513193	498130	501582	552359	610527	689584	767888	957039	1060900	1319158	1493645	1558540	1916829	2572033	2854805	3011807	3442501	3629934

المصدر: * الواردات... المديرية العامة للجمارك ، *عرض النقود.... بنك الجزائر ، *الإنفاق الحكومي.... صندوق النقد الدولي

شكل رقم 19: الإنفاق الحكومي، عرض النقود والواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)

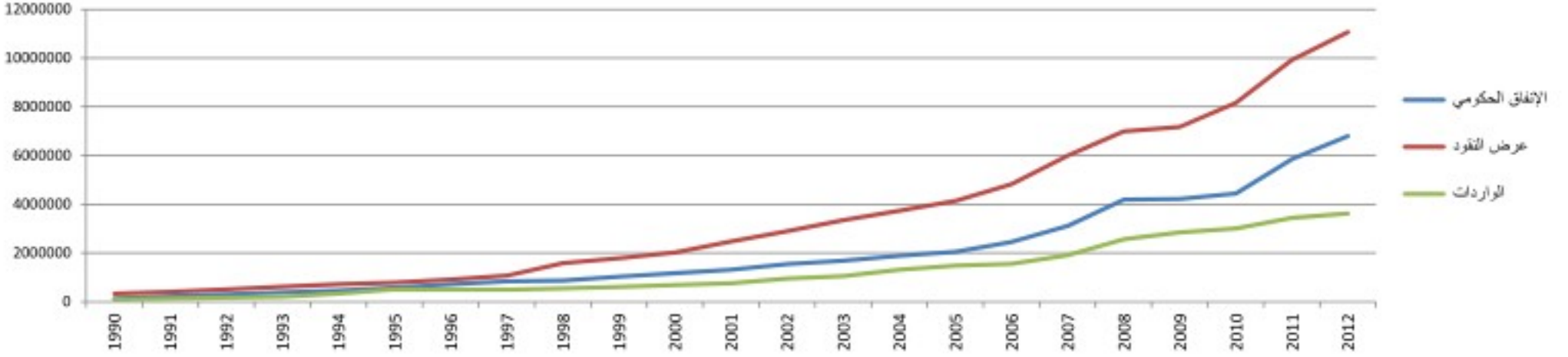

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

فمنذ السنوات الأولى للتسعينات، والنمو الديمغرافي الذي شهدته الجزائر، وما عقب ذلك من أوضاع أمنية متردية، جعل الجزائر تزيد من إنفاقها. ومع بداية الألفية الثالثة عملت على تدارك مخلفات الركود الاقتصادي الناتج عن الفترة السابقة، وهذا بإطلاق برامج تنموية ضخمة، محاولة من خلالها تحقيق أكبر معدلات نمو ممكنة. متبعة بذلك سياسة إنفاقية توسعية صاحبتها زيادة مطردة في عرض النقود.

حيث نلاحظ أن حجم النفقات قد تزايد من سنة 1990 أين قدر بـ 142540 مليون دج، ليصبح في سنة 1992، 239630 مليون دج، ثم في سنة 2000، 1178120 مليون دج، وهو ما يمثل ضعف 8 مرات الإنفاق سنة 1990. وواصل ارتفاعه الكبير مع إطلاق مشاريع التنمية.

كذلك عرض النقود شهد ارتفاعا متواصلا منذ سنة 1990، أين بلغ 343005 مليون دج، ثم 723514 مليون دج في سنة 1994، ليبلغ 2022534 مليون دج سنة 2000، ثم واصل تزايده وبلغ في سنة 2010 ما مقداره 11067586 مليون دج.

الواردات بدورها سلكت نفس المسار، فارتفعت من 86769 مليون دج إلى 139257 مليون دج وحتى 689584 مليون دج، في السنوات 1990، 1991، و2000 على التوالي، استمر هذا التزايد خصوصا بعد إطلاق برامج التنمية.

وكما رأينا في المطلب السابق، فقد كان للسياسة الإنفاقية والنقدية التوسعيتين أثر إيجابي على زيادة كل من الاستهلاك العام والخاص، هذا الأخير لم يزح من طرف الاستهلاك العام، بحكم أن الزيادات في الأجور والمنح كانت توجه للاستهلاك في ظل غياب الثقافة الاستثمارية. وهو ما زاد من معدلات الطلب الكلي.

معدلات النمو الاقتصادي قد ارتفعت نسبيا خلال فترة الدراسة، وهذا ما وضحناه من خلال الشكل رقم 21، إلا أن هذا النمو قد شمل في الواقع قطاع المحروقات بنسبة أكبر (على الرغم من تأثره هو الآخر بعوامل خارجية). أما القطاع خارج المحروقات، فقد تمحورت فيه معدلات النمو حول الأشغال العمومية

والخدمات، بفعل زيادة الإنفاق. أما قطاعي الفلاحة والصناعة فكانت معدلات النمو فيهما سالبة في أغلب السنوات (أنظر الجدول رقم 16).

وبملاحظتنا للتركيب السلعي لواردات الجزائر نجد أن التجهيزات الصناعية تطغى على تركيبة الواردات، وهو نوع الواردات الذي تطلبته المشاريع التنموية المحدثة، ما يعكس ضعف الجهاز الإنتاجي. (أنظر الجدول رقم 13).

وإذا تتبعنا حجم النفقات حسب طبيعتها نجد أن نفقات التسيير لطالما نالت حصة الأسد على حساب نفقات التجهيز، بالرغم من أنها أقل إنتاجية. إلا بعد إطلاق برنامجي التنمية وعلى الخصوص البرنامج التكميلي لدعم النمو، أين بدأت نفقات التجهيز تأخذ حيزا مهما من حجم النفقات. ونفقات التسيير هي أساسا النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، من أجور الموظفين ومصاريف تجهيز منشآت الدولة وتجهيزها. أما نفقات التجهيز فهي تلك النفقات التي تتسم بالطابع الاستثماري. والزيادة المستمرة في تخصيصات نفقات التسيير يظهر الطابع غير المنتج للاقتصاد.

وقد كان توزيع إجمالي النفقات بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1999-2009) على النحو التالي:

شكل رقم 20: تطور نسبة نفقات التسيير ونفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة(1999-2009)

الوحدة:%

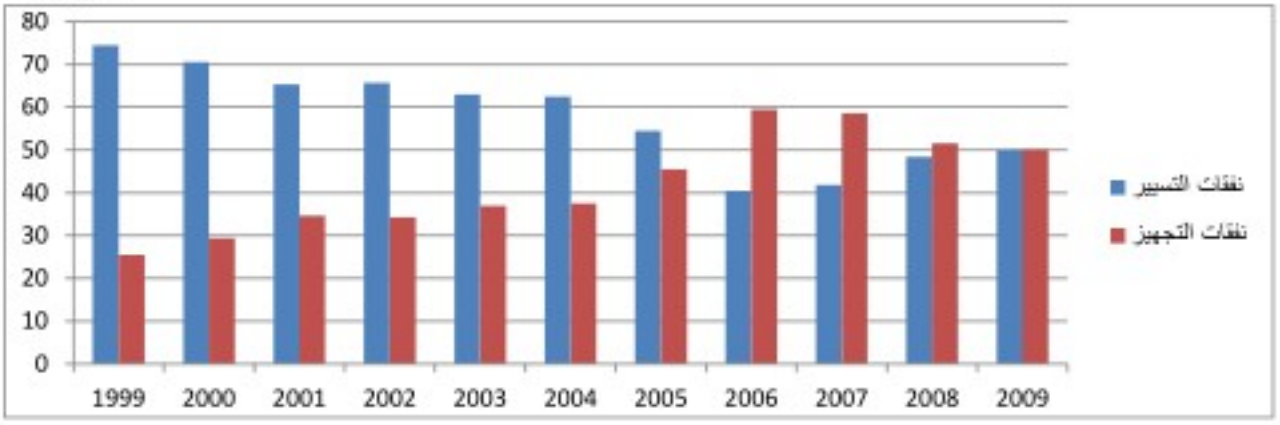

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من الأمين لباز، "فعالية السياسة المالية في توجيه مخططات النمو الاقتصادي في الجزائر 1999-2009"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبليدة، سنة 2011، ص181.

وبالرغم من المبالغ الضخمة المخصصة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية، حيث بلغت خلال سنوات 1991 و1992 و1993 فقط مبلغ 222 مليون دج[1]، غير أن هذه المبالغ لم تستعمل بصورة رشيدة إذ مازالت هذه المؤسسات تعاني من مشاكل عديدة، ولم تستطع رفع إنتاجيتها.

تطبيق السياستين التوسعيتين، لم يفلح كذلك في تطوير الصادرات خارج المحروقات، مما قد يخفف من وقع زيادة الواردات، رغم المبالغ الضخمة التي أنفقت. و مازال اقتصادنا يعتمد على المحروقات بنسبة تفوق 95%.

يمكننا من كل ما سبق أن نستخلص بأن الزيادة في الإنفاق الحكومي وبالتالي عرض النقود خلال فترة الدراسة، لم تكن ناجعة كفاية، بل حادت عن ما حاولت تحقيقه من أهداف.

[1]: محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص 143.

خاتمة الفصل الرابع

أرادت الجزائر بعث الانتعاش في النشاط الاقتصادي وتحسين أدائه، محاولة الاستفادة من الانفراج المالي الذي عرفته بعد زيادة مداخيلها من المحروقات، فقامت بتطبيق مخططات إنفاق حكومي، تمثلت هذه المخططات أساسا في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، وقد رأينا ذلك في المبحث الأول من هذا الفصل.

كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى أهم محطات تطور السياسة النقدية في الجزائر، وكذا أهم الاتفاقات والإصلاحات النقدية منذ 1990، على رأسها قانون النقد والقرض والاتفاقات مع صندوق النقد الدولي. إضافة تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال فترة الدراسة.

عرجنا من خلال المبحث الثالث على تطور سياسات الاستيراد، وكذا إلى تحليل تطور الواردات مابين 1990 و 2010 ، والتي لاحظنا أنها عرفت تطورا متسارعا، مبرزين سيطرة مواد التجهيز الصناعية، المنتجات نصف المصنعة والمواد الغذائية على قائمة الواردات، وتبعية الجزائر للخارج، ولدول الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد.

أما المبحث الرابع، فأبرزنا من خلاله تأثير كل من الإنفاق الحكومي وعرض النقود وزيادتهما على اتجاهات الواردات بالزيادة أيضا، وذلك من خلال تسرب الطلب المحلي إلى الخارج أساسا بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني.

الخاتمة العامة

الخاتمـة العامـة

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا ضروريا باعتباره يمثل الحلقة المكملة لنشاط القطاع الخاص. إذ لم يعد الجدل قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية من عدمه، بقدر ما هو يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشملها. ويعتبر الإنفاق العام الشكل الرئيسي لتدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي، وهو يبرز كسمة غالبة في اقتصاديات دول العالم بحكم أنه يعنى بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي معا.

وقد كان للسياسة التوسعية في النفقات العامة التي انتهجتها الجزائر منذ بداية سنة 1990 نتائج إيجابية على بعض المؤشرات الاقتصادية، منها على سبيل المثال لا الحصر حجم العمالة الذي تزايد بصورة ملحوظة، إضافة إلى زيادة هامة في حجم الطلب الكلي.

لكن يبدو أن نسبة كبيرة من تلك الزيادة في الطلب الكلي قد تم تلبيتها عن طريق القطاع الخارجي، بحيث تزايد حجم الواردات بشكل مطرد، وذلك بسبب عجز الجهاز الإنتاجي المحلي عن تلبية الزيادة في الطلب التي ولدتها برامج الإنفاق العام.

وتعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مكونات السياسة الاقتصادية، لما توفره من سيولة لازمة للاقتصاد إضافة إلى مساهمتها الفعالة في تحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. ولكن السياسة النقدية التوسعية، بما تهدف إليه من زيادة الائتمان المحلي الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقود بما قد يفوق الطلب عليها، مما ينتج عن ذلك زيادة الطلب على المنتجات المحلية، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار المحلية واستفحال التضخم، وحينئذ سوف يتجه الطلب إلى المنتجات الأجنبية نتيجة أسعارها المنخفضة أي زيادة الواردات.

نتائج البحث

بعد الوقوف على أهم جوانب البحث، سوف نستعرض ما استطعنا أن نصل إليه من نتائج، كما يلي:

- للإنفاق العام أهمية كبرى في زيادة الدخل القومي، الحد من البطالة، إعادة تخصيص الموارد، وتحقيق النمو الاقتصادي، أما من الناحية الاجتماعية فهو يقلص الهوة الموجودة بين مختلف طبقات المجتمع، ويساهم في تحسين الوضعية المعيشية للمواطنين؛
- إن للنقود دورا محركا في النشاط الاقتصادي، وأن التغيرات في المعروض النقدي من شأنها معالجة التقلبات ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- إن السياسة النقدية التوسعية تهدف إلى زيادة الائتمان المحلي الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقود بما قد يفوق الطلب عليها، مما ينتج عن ذلك زيادة الطلب على المنتجات المحلية، بفعل زيادة الدخول، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار تلك السلع أو المنتجات واستفحال التضخم نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وحينئذ سوف يتم التوجه إلى طلب المنتجات الأجنبية نتيجة أسعارها المنخفضة، وهو فعلا ما حدث في الجزائر، الأمر الذي سيؤدي كذلك إلى تسرب الدخل وتدهور الأصول الخارجية وتدهور ميزان المدفوعات، وقد يتجاوز الأمر ذلك إلى الاستدانة من الخارج؛
- الإنفاق الحكومي بدوره، بما ولده من زيادة في الدخول وبالتالي زيادة في الاستهلاك والاستثمار أي الزيادة في الطلب، قد ساهم في زيادة فاتورة الواردات، في ظل غياب جهاز إنتاجي مرن. وقد يرجع جزء في هذا إلى غياب الرشادة في الإنفاق العام وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع، التي قد تمنح لقطاعات معينة مبالغا تفوق المداخيل المرجوة منها، في حين أنه لو وجهت هذه المبالغ لقطاعات أكثر إنتاجية لكانت النتائج إيجابية. كما لاحظنا أن الزيادة المستمرة في الدخول صاحبها زيادة مستمرة في الاستهلاك العام وبنسبة أكبر الاستهلاك الخاص، الذي لم تتم إزاحته من طرف الاستهلاك العام، نتيجة غياب الثقافة الاستثمارية لدى المواطن الجزائري؛

- نستنتج من الجزئيتين السابقتين أن حجم الواردات قد زاد بزيادة المعروض النقدي والإنفاق العام، أي أن العلاة هنا هي علاقة طردية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛
- لا شك أن تطبيق السياستين التوسعيتين قد حقق بعض الأهداف المرجوة، لكنها تبقى متواضعة نسبيا مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة. كما لم تساهم النفقات العامة المتزايدة في ترقية الصادرات خارج المحروقات وبالتالي تجنيب ميزان المدفوعات الهزات المتوقعة جراء الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات؛
- وعلى هذا الأساس فإنه من الواضح أن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالأساس هي مشكلة عرض قبل أن تكون مشكلة طلب، حيث أنه لا يمكن تحقيق فعالية لسياسة إنفاق عام وسياسة نقدية توسعية بدون وجود جهاز إنتاجي قادر على الاستجابة للزيادة في الطلب الناتجة عن تطبيق السياستين، وفي ظل اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل البترول. وهو ما يؤكد صحة الفرضيتين الثانية والثالثة.

توصيات البحث

- بما أن تطور دور الدولة في الاقتصاد سيؤدي بالضرورة إلى ازدياد نفقاتها، وأن هذا التدخل ليس له حد معين، فإنه يجب على الدولة أن تتدخل بحكم ما تمليه عليها نتائج هذا التدخل من إيجابيات وسلبيات. إضافة إلى وجوب محاولة تحقيق الرشادة في الإنفاق العام، عن طريق التحديد الدقيق والمدروس للأهداف عند اعتماد برامج الإنفاق، وإدخال مختلف الطرق الحديثة على منظومة الميزانية العامة، مثل منهج الإدارة بالأهداف؛
- ضرورة ضبط المعروض النقدي بما يتماشى مع كمية الإنتاج الحقيقي، وكذا تفعيل أدوات السياسة النقدية بما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية. إضافة إلى أن تقليص الإنفاق العام يؤدي بدوره إلى تقليص العرض النقدي؛

- ضرورة تطوير القطاعات المنتجة، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لدورها المهم في تنشيط الجهاز الإنتاجي. وتشجيع الاستثمار الأجنبي قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي المحلي والاستفادة من الخبرات الإنتاجية والتكنولوجيات المتطورة، مما يساهم كذلك في تنويع الصادرات وعدم الاعتماد كليا على المحروقات.

...والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

قائمة المراجع

قائمـة المراجـع

I. المراجع باللغة العربية

أولا: الكتـــب

1. الخطيب خالد شحاذة، شامية أحمد زهير، "**أسس المالية العامة**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر الأردن، سنة 2005.
2. السريتي السيد محمد، نجا علي عبد الوهاب، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، مؤسسة رؤية، سنة 2008.
3. إلمان محمد الشريف، "**محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**"، الجزء الثالث، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2010.
4. الوادي محمود حسين، عزام زكرياء أحمد، "**مبادئ المالية العامة**"، دار المسيرة، عمان- الأردن، سنة 2007.
5. الوزني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسين، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر عمان-الأردن، سنة 2009.
6. بلعزوز بن علي، "**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة 2004.
7. تومي صالح، "**مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار أسامة، الجزائر، سنة 2009.
8. حسين عوض الله زينب، "**مبادئ المالية العامة**"، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، سنة 2008.
9. حسين مصطفى حسين، "**المالية العامة**"، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر سنة 2006.

10. حشيش عادل أحمد ، شيحة مصطفى رشدي، "**مقدمة في الاقتصاد العام، المالية العامة**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة 1998.

11. خلف فليح حسن، "**المالية العامة**"، عالم الكتاب الحديث وجدارا للكتاب العالمي،الأردن، 2008.

12. خليل سامي، "**الاقتصاد الدولي**"، نظرية التجارة الدولية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

13. داود حسام وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار المسيرة، عمان–الأردن، سنة 2000.

14. داود حسام وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، سنة 2005.

15. ساموبلسون بول، نوردهاوس ويليام، "**الاقتصاد**"، الطبعة الخامسة عشرة، ترجمة هشام عبد الله الأهلية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2001.

16. شهاب مجدي، "**أصول الاقتصاد العام: المالية العامة**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

17. شهاب مجدي، ناشد سوزي عدلي، "**أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010.

18. عبد الحميد عبد المطلب، "**النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي للمبادئ**"، الدار الجامعية مصر، 2001.

19. عبد الحميد عبد المطلب، "**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**"، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، سنة 2003.

20. عبد الرحمان إسماعيل، عريقات حربي موسى، "**مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

21. عبد الخالق جودة، "**الاقتصاد الدولي: من مزايا نسبية إلى التبادل المتكافئ**"، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، 1992.

22. عناية غازي، "**المالية والتشريع الضريبي**"، البيارق، عمان–الأردن، سنة 1998.

23. قدي عبد المجيد، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

24. قنطجي سامر مظهر، "**نموذج عرض النقود من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي**"، سنة 2010.

25. صخري عمر، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2005.

26. طاقة محمد، العزاوي هدى، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار المسيرة، عمان، سنة 2007.

27. محرزي عباس، "**اقتصاديات المالية العامة**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر سنة 2008.

28. ناشد سوزي عدلي، "**الوجيز في المالية العامة**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة 2000.

ثانيا: الرسائـل والأطروحـات

29. الجبوري سوسن كريم هودان، "**أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة والنامية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، سنة 2006.

30. العنزي فرج بن ناوي بن نجيب، "**أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية باستخدام تحليلات التكامل المشترك**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، سنة 2004.

31. بزاوية محمد، "**الطلب على النقود في الجزائر، دراسة قياسية**"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009.

32. بطاهر علي، "**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005.

33. بن الطيرش عطا الله، "**أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، سنة 2011/2010.

34. بن عزة محمد، "**ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، السنة الجامعية 2010/2009.

35. بن لدغم فتحي، "**ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2012_2011.

36. بودخدخ كريم، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2009/2001**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي ابراهيم – الجزائر، سنة 2010/2009.

37. حراق مصباح، "**التجارة الخارجية وسياساتها الجبائية في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة للجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2002/2001.

38. حملي حورية، "**آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها-حالة الجزائر-**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، شعبة بنوك وتأمينات، جامعة منتوري-قسنطينة، دفعة 2006/2005.

39. دويس عبد القادر، "**سياسة استهداف التضخم ودورها في فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة بشار دفعة 2011/2010.

40. شنيني سمير، "**التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية 2006/2005.

41. عبد المجيد حمزة، "**دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر ببسكرة، السنة الجامعية 2013/2012.

42. علي حمزة، "**فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، سنة 2001-2002.

43. عمروش شريف، "**السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، سنة 2005.

44. قوراري آسية، " **أثر التحرير المالي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية، جامعة بشار، 2012/2011.

45. كروشة إيمان، "**محددات دالة الطلب على الواردات، دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، السنة الجامعية 2010-2009.

46. لباز الأمين، "**فعالية السياسة المالية في توجيه مخططات النمو الاقتصادي في الجزائر 1999-2009**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبليدة، سنة 2011.

47. لونيس إكن، "**السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000_2009)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3 الموسم الجامعي 2011/2010.

48. مولحسان آيات الله، "**المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، دراسة حالة (الجزائر-مصر)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2011/2010.

ثالثا: المجلات والتقارير والجرائد

49. الجنابي هيل عجمي جميل، "**عرض النقد في عمان والعوامل المؤثرة فيه للفترة 1979-2003**" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد الثاني، ديسمبر 2007، جامعة آل البيت.

50. بشير مصيطفى، مقال في جريدة السلام، إلكترونيا على: http://essalamonline.com

51. بطاهر علي، "**سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا-العدد الأول.

52. بوعتروس عبد الحق، دهان محمد، "**أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس جوان 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

53. جار النبي بابو جار النبي، "**محددات الطلب على الواردات في إطار نماذج المعادلات الآنية**" العدد السابع، يونيو 2013، مجلة جامعة بخت الرضا، السودان.

54. راتول محمد، كروش صلاح الدين، "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66/ربيع 2014.

55. زرمان كريم، "**التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010.

56. زوزي محمد، "**استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**"، مجلة الباحث 08/ 2010.

57. "**تأثير الاتحاد الجمركي على حجم التجارة البينية**"، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على: http://www.gcc-sg.org

58. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2009-2012.

59. صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2013.

60. **البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009**، أبريل 2005، بوابة الوزير الأول، على:

http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf.

61. **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 24 ماي 2010، على: http://80.246.5.141/photos/gov/ProAr.pdf

62. "**البرنامج الخماسي 2010-2014: تحسين المستوى المعيشي للجزائريين الهدف الرئيسي**" مقال نشر في يومية المجاهد الإلكترونية، بتاريخ 09 أبريل 2011، على: http://www.elmoudjahid.com/ar/actualites/942

رابعـا: الملتقيـات

63. بلغرسة عبد اللطيف، "**المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الاصلاحات المالية والمصرفية- دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية**"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، يومي 23/22 أبريل 2003.

64. روابح عبد الباقي، غياط شريف، "**الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، أيام 22/21 ماي 2002، جامعة البليدة، الجزائر.

65. عبو عمر، عبو هودة، "**جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

66. عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، "**أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية- بين النظرية والتطبيق**"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات جامعة الشلف-الجزائر-، يومي 14 و15 ديسمبر 2004.

خامسـا: أوامر ومراسيم

67. الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فبراير 2001، المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 14 بتاريخ 28 فبراير 2001.

68. التعليمة رقم 13/94 الصادرة عن رئيس الحكومة، المؤرخة في 12 أبريل المتضمنة حل لجنة .AD-HOC

II. المراجع باللغة الأجنبية

Premièrement : les livres

69. David Begg et autres, **« Macroéconomie »**, 2 ème édition, DUNOD, Paris, 2002.

70. Henrekson Magnus, **« The Peacock – Wiseman hypothesis »**, In N. Gemmel, ed., The Growth of the Public Sector, Theories and International Evidence, Cheltenham: Edward Elgar publishing, 1993.

71. Saadi Nacer eddine, **« la privatisation des entreprises publiques en Algérie »**, édition l'HARMATTAN, 2005.

72. Wachtel Paul, **« MACROECONOMICS »**, fourth printing, society of Actuaries, U.S.A, 1997.

Deuxièmement : les Revus et les rapports

73. A.Oberdabering Doris, **« the effects of structural adjustment programs on poverty and income distribution »**, march O9,2010, from: http://economics.soc.uoc.gr/macro/docs/Year/2011/papers/paper_2_114.pdf.

74. Artus Patrick, **« le multiplicateur monétaire : hier et aujourd'hui »**, Flash économie, 23 février N°2007 72.

75. Bouyacoub Ahmed, **« l'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel »**, sur : http://www.revues plurielles.org/_uploads/pdf/9_21_8.pdf

76. Chehat Fouad, **« impact des réformes économiques sur la céréaliculture algérienne »**, Options Méditerranéennes, Sér. B / n°8, 1994 Crises et transitions des politiques agricoles en Méditerranée, sur : http://ressources.ciheam.org/om/pdf/b08/CI950541.pdf

77. Ducoudré Bruno, **« politique budgétaire et taux d'intérêt »**, revue de l'OFCE, 2005/4 n°95. Sur : http://www.cairn.info.

78. Samedo Gervasio, **« L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité »**, l'actualité économique, vol.83, n°2,2007, trouvé sur : http://id.erudit.org/iderudit/017515ar vu le 26/04/2012.

79. la banque mondiale, **« a la recherche d'un investissement public de qualité »**, une revue des dépenses publiques, rapport n° 36270, vol 01, 2007.

80. **« Algeria: statistical Appendix »,** International monetary fund, report n° 11/40, February 2011.

81. **« Algeria: statistical Appendix »,** International monetary fund, report n° 13/49, February 2013.

82. **« European Union trade in the world »,** european commission.

83. **« prés de 286 milliards de dollars seront consacrés en cinq années(2010 2014) au développement du pays dans tous les secteurs »**, extrait du communiqué du conseil des ministres du 24 mai 2010, du http://www.andi.dz/fr/news/plan%20de%20relance%202010 2014.pdf

84. « **programme de soutien a la relance économique a court et moyen termes 2001/2004 »**, rapport de consulat d'Algérie à Montréal, du http://www.consulatalgeriemontreal.com/src/formulaires/economie/PROGRAMME_DE_SOUTIEN.pdf

85. **« Rapport annuel de la banque d'Algérie »,** différentes années, www.bankofalgeria.dz

Troisièmement : Les bulletins statistiques

86. **évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 à 2011**, collections statistiques n° 176/2012, ONS.

87. **bulletin statistique de la banque d'Algérie**, hors série Juin 2006.

88. **disponibilité monétaire et quasi monétaires 2000 2009**, bank of algeria, du http://www.ons.dz/IMG/pdf/dispmon00 09.pdf.

89. **disponibilité monétaire et quasi monétaires 2000 2009**, office national des stat, du http://www.ons.dz/IMG/pdf/dispmon00_09.pdf.

90. **tableaux statistiques**, bank of Algeria.

Quatrièmement : les mémoires

91. Soltane Khaled, **« l'investissement local et dynamique des territoires, cas de Constantine »**, mémoire de PGS option collectivités locales et développements, université Mentouri Constantine, 2006 2007.

Cinquièmement : les sites internet

92. www.imf.org

93. www.douane.gov.dz

94. www.ons.dz

95. http://www.algerie focus.com.

96. www.mae.dz.

97. http://www.numilog.com.

98. Keith Riler, **« Crowding Out »**, article from: http://www.americanthinker.com